وزارة التّعليم العالي والبحث العلميّ
جامعة بغداد
كلية التّربية ابن رشد للعلوم الإنسانيّة
قسم اللُّغة العربيّة

مُحَاضَرَاتٌ في فقهِ اللُّغةِ العَربيَّةِ

جمع وإعداد

الأستاذ الدّكتور: أحمد عاشور جعاز

أستاذ اللُّغة والدَّلالة

الفرق بين علم اللُّغة وفقه اللُّغة

ليس من اليســير تحديد الفروق الدقيقة بين علم اللُّغة وفقه اللُّغة؛ لأنَّ أغلب مباحثهما متداخلة لدى الكثير من علماء الشَّــرق والغرب، وقد أدَّى هذا التَّداخل إلى إطلاق إحدى التَّســميتينِ على الأخرى، حتَّى أَنَّ من الباحثين الذين يكتبون في علم اللُّغة يذكرون البحوث اللُّغوية المتعلِّقة بهذا العلم ويتحدثون عنها، ثُمَّ يقولون: وفقه اللُّغة يشــمل معظم البحوث السابقة، ولا سيما إذا ووزنت هذه البحوث بين لغتين أو لغات متعددة، على نحو ما نجد ـ مثلاً ـ في كتاب (علم اللغة) للدكتور علي عبد الواحد وافي.

وعند الموازنة نلاحظ أَنَّ هذه الفروق طفيفة، فاســم علم اللغة عند الغربيين Linguistics)) أي العلم المختص بالكلام أو اللغة واسم فقه اللغة عندهم(philology) وهي كلمة مركبة من لفظين إغريقيين هما: (Philos)، هو الكلام بمعنى الخطبة، أو (Logos) بمعنى الصديق، (فكأنَّ واضع التسمية لاحظ أَنَّ فقه اللُّغة يقوم على حب الكلام للتَّعمّق في دراسته من حيث قواعده وأصوله وتاريخه).

فلم يكن فقه اللُّغة بمنأى عن علم اللُّغة بل كان وثيق الصلة به، لمباحثه المتنوعة كما يقول فردينان دي سوسور: (مهدت السبيل لعلم اللُّغة التاريخي)، بل إن(لومل) يذكر في رسالته التي بعنوان (كيف يدرس علم اللُّغة): (أَنَّ علم اللُّغة من أهم الوسائل المساعدة للدراســات الفيلولوجية من جانب، ومن جانب آخر أَنَّهُ علم قائم بذاته، له وظيفة معينة وطرق وميادين معروفة، ولا يستغني عالم اللُّغة عن الفيلولوجيا؛ لأنَّ أهم مصــادره هي النصوص اللُّغوية والعلاقة وثيقة بين العلمين إلى درجة أَنَّ الاستعمال الشائع للكلمتين لا يكاد يفرق بينها).

ومع أَنَّ مصطلح (فقه اللُّغة) عربي قديم ــ كما سيتضح لنا ـ إلّا أَنَّ عددًا من الباحثين يروق لهم أن يستعملوا مكانه أحيانًا مصطلح «فيلولوجيا، أو فيلولوجي» وهو المصطلح

الغربي، بعد تعريبه كما ترى في الكلمة الأولى أو نقله دخيلاً كما في الثانية، ولا نرى ضرورة لذلك؛ اذ إنَّ المصطلح العربيّ الذي ذكرناه منضبط ودال على هذا العلم. على أنَّ كلمة (الفيلولوجي) قد تحدَّدت عند الألمان بدراسة النصوص دراسة تأريخية لمحاولة فهمها، مع الاستعانة بدراسة الفروع اللُّغويَّة الأخرى التي يبحث فيها علم آخر عندهم هو (علم اللُّغة).

غير أَنَّ هذا لا يعني أنَّ مباحث فقه اللُّغة الحديث بعامة وقفت عند هذا اللون من البحث، بل إنَّها في الواقع تجاوزته إلى مباحث أخرى، عبر تأريخ هذا العلم وتطوراته فيذكر فردينان دي سوسير أنَّ فقه اللُّغة إنَّما يطلق غالبًا على الحركة العلمية التي بدأها فردريك أوگست ولف Friedrich August wolf في عام ١٧٧٧م، والتي استمرَّت حتَّى يومنا هذا. كما يذكر أنَّ اللُّغة ليست الهدف الوحيد لهذه الحركة، بل إنَّ علماء فقه اللُّغة اهتموا كذلك بإصلاح النّصوص المكتوبة وشرحها والتعليق عليها، وإنَّ هذه الدراسة قد شجَّعت أصحابَها على الاهتمام بالتأريخ الأدبي، والعادات، والتقاليد، والنظم الاجتماعية وغيرها، كما استخدم هؤلاء العلماء أساليب النقد في دراستهم، وكان هدفهم من هذه الدّراسة اللُّغوية الموازنة بين النصوص التي كُتِبَت في فترات مختلفة، أن يتبينوا اللغة التي يختص بها كل مؤلف من مؤلفي هذه النصوص، ولحل رموز عدد من اللغات القديمة الغامضة وتفسيرها.

وبذلك نستطيع القول: إنَّنا عندما نأخذ بهذا الاصطلاح: (فقه اللُّغة)، فإنَّنا نتناول في الدراسة المباحث القديمة، ولكن بأسلوب حديث، كما نتناول قوانين علم اللُّغة المعاصر في هذه الدراسة، بل إنَّنا نلمح في فقه اللغة أحيانًا عنصرًا مستقبليًا هو ما يصح أن يطلق عليه (إثراء اللُّغة) عن طرائق إنمائها، وهو مجال نشاط المجامع اللُّغوية.

وفي ضوء هذا المنهج عُرِّف فقه اللُّغة بأنَّهُ: «منهج للبحث استقرائي وصفي، يُعرَف به موطن اللُّغة الأوَّل، وفصيلتها، وعلاقتها باللُّغات المجاورة أو البعيدة، الشقيقة أو الأجنبية، وخصائص أصواتها، وأبنية مفرداتها وتراكيبها، وعناصر لهجاتها، وتطور

دلالتها، ومدى نمائها قراءة وكتابة»، كما عُرِّف بأنَّهُ: «العلم الذي يحاول الكشـــف عن القوانين التي تسير عليها اللُّغة في حياتها وسرّ تطورها، ودراسة ظواهرها المختلفة دراسة تاريخية من جانب، ووصفية من جانب».

وفي ضوء هذين التعريفين يتبين لنا أنَّ فقه اللُّغة تتعلق به ثلاثة علوم هي:

١-**التأريخ:** وذلك لمعرفة موطن اللُّغة الأول، والوشـــائج التي بينها وبين اللغات الإنسانية الأخرى، وتنوع لهجاتها، وتطور خطها وكتابتها.

٢-**علم الصوت:** ويتعلق بصفات أصوات اللُّغة ومخارجها، واختلاف هذه الأصوات بحسب اللهجات المختلفة، وما يطرأ عليها من تطور نتيجة الظواهر اللغوية المتباينة.

٣ـ **علم الدلالة:** ويبحث في معاني ألفاظ اللغة، وتطور هذه المعاني بحسب العصور المتعددة، والظروف المتنوعة: من فكرية، وثقافة، وســياســية، واقتصـــادية، واجتماعية، ونفسية.

أمَّا مجال علم اللُّغة، فهو كما يذكر فرديناند دي ســوســير يجب أن يشــتمل على ما يأتي:

١-وصـــف تأريخ اللغات المعروفة كافة، وذلك بتتبع تأريخ الأمور اللغوية وإعادة بناء اللُّغة الأم لكل مرة على قدر المســتطاع، كاللغات الســامية، واللغات الحامية، واللغات الهندو-أوربية.

٢-تحديد القواعد والقوانين التي تعمل بصورة مستمرة في اللغات كلها، واستنتاج القواعد العامة من جميع الظواهر التاريخية الخاصة.

٣-تحديد معالم علم اللُّغة وطبيعته.

وبهذا يتبين لنا الفارق بين فقه اللُّغة وعلم اللُّغة، فالأول يُعنى بلغة من اللغات، فيدرس تأريخها وأصواتها ودلالة ألفاظها، على حين يُعنى علم اللغة باللغات كافة، لا بلغة معينة واحدة، فيتناولها بالدرس من حيث تاريخها وقوانينها، وظواهرها العامة المشـــتركة دون الوقوف عند خاصية كل واحدة منها على انفراد، وفي هذا يقول الدكتور محمود السعران:

«فمع أنَّ اللُّغة العربيَّة تختلف عن الإنكليزية، وهذه تفترق عن الفرنسية إلّا أنَّ ثمة أصولاً وخصـــائص جوهرية تجمع ما بين هذه اللغات، وتجمع ما بينها وما بين ســـائر اللغات وصـــور الكلام الإنســـاني، وهو أنَّ كلاً منها لغة، وأنَّ كلاً منها نظام اجتماعي معين، يتكلمه جماعة معينة، بعد أن تتلقاه عن المجتمع».

وعلم اللُّغة (يسـتقي مادته من النظر في اللغات على اختلافها، وهو يحاول أن يصـل إلى فهم الحقائق والخصائص التي تسلك اللغات جميعًا في عقد واحد).

ومع هذا الفارق بين فقه اللُّغة وعلم اللُّغة من بعض الجوانب، هناك نقاط اتصـــال واضـــحة بينهما، فكل منها يقدم للآخر ما يتوصـــل إليه، فالبحوث التَّاريخية المتعلقة باللغات، وهي مما يُعنى به فقه اللُّغة، مادّة جيدة لعلم اللُّغة، ويقابل ذلك أنَّ القوانين العامة التي تتحكّم في اللغات بعامة، وهي التي اكتشـــفها علم اللُّغة، ذات قيمة علمية لمباحث فقه اللُّغة، كالبحث في الأصـــوات، وتطور الدلالات، والأثر الاجتماعي والديني والنفسي في اللُّغة، وما إلى ذلك.

وفي هذا يقول دي ســـوســـير: «أمَّا على الفيلولوجيا (فقه اللُّغة) فهو يتميز من علم اللُّغة مع وجود نقاط الاتصـــال بين العلمين، والخدمات المتبادلة التي يقدمها كل منهما للآخر».

وإذا كان فقه اللُّغة قديمًا في تراثنا اللُّغوي، كما بيناه آنفًا، فقد سبق علم اللُّغة في دخول جامعاتنا الحديثة، اذ إنَّ هذا العلم الأخير، الذي يطلق عليه أحيانًا اسم (علم اللُّغة العام) "General Linguistics"، لم يدخل هذه الجامعات إلا حديثًا، وبنطاق محدود في أكثر الأقسام التي تعنى بتدريس اللُّغة العربيَّة، وقد سبقت مصر غيرها من الأقطار العربية في ذلك، واستحدثت لدراسته في بعض جامعاتها الأجهزة الصوتية على نحو ما نجد مثل في جامعة الإسكندرية.

ويتصـل علم اللُّغة اتصـالًا وثيقًا بالعلوم الأخرى من أجل مهماته اللُّغوية، وهي العلوم الإنسـانية، والعلوم الصـرفة، فأهم العلوم الإنسـانية: علم الأجناس البشـرية (الاثنوگرافي)،

وعلم ما قبل التاريخ، وعلم المجتمعات البشـــرية (الأنثروبولوجي)، وعلم الاجتماع، وعلم النفس الاجتماعي، والتاريخ والجغرافية.

ومن العلوم أيضًـا: علم فسلجة الأصـوات (وظائف الأصـوات)، وعلم التشـريح، وعلم الوراثة، وعلم وظائف الأعضـــاء، على أن القوانين والنتائج التي يأتي بها (علم اللُّغة)، ليســت لهما صـــفة الحتمية كقوانين الطبيعية، مثل الكيمياء، والهندســة، وعلوم الحياة، والرياضيات.

أشهر مصنفات القدماء والمحدثين في فقه اللُّغة العربية

صـــنَّف اللغويون القدماء في فقه اللُّغة العربيَّة كتبًا، وقد اتســمت مصـــنفاتهم بالدقة والاســتيعاب لخصــائص العربية وموادها، وموضــوعاتها، والإخلاص في كشــفها وبيان أسرارها، وقد كان لهم في ذلك فضل كبير على دارسي هذه اللُّغة الكريمة، والباحثين فيها جيلاً بعد جيل إلى يومنا هذا؛ اذ كانت تلك المباحث النور الذي استضاء به المعاصرون في ما كتبوه في هذا العلم، وسـطّروه من إضـافات هنا وهناك، في موضـوعاته المتنوعة، وذلك بعد التَّطور الذي حدث في العصـر الحديث نتيجة للبحوث اللُّغويَّة التي انتهى اليها علم اللُّغة، وفقه اللُّغة في الغرب والشرق.

وقد انقسـمت مصـنفات القدماء في فقه العربية على قسـمين: قسـم يضـم مجموعة من مباحث فقه اللُّغة في كتاب، والآخر يتناول مبحثًا واحدًا فحسب، في كتاب أو رسالة.

وكذلك صنف المحدثون من العرب والمستشرقين كتبًا في فقه العربية، متناولين مباحثه المنوعة، محاولين استقصاءها، ليلم بها الدارسون والمثقفون كما أنَّ عددًا غير قليل منهم صنف في واحد أو أكثر من مباحث هذه المادة.

أولًا: القدماء

أمَّا القدامى، فإنَّ مصـــنفاتهم تناولت فقه اللُّغة ومباحثه المختلفة، إمَّا بهذا الاســـم أو باسـم آخر، هو فقه العربية، أو خصـائص العربية، أو علوم اللُّغة، أو نحو ذلك، وهؤلاء هم الذين صنفوا كتبًا. ونذكر من مصنفاتهم:

١: **الصاحبي في فقه العربيَّة وسنن العرب في كلامها:** لأبي الحسين أحمد بن فارس (ت: ٣٩٥هـ) ، أهداه إلى تلميذه اللُّغوي الأديب الصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ) ، ولذلك سماه (الصاحبيَّ).

وقد تضمن كثيرًا من موضوعات فقه اللُّغة، مثل: نشأة اللُّغة العربية، ولهجات العرب، وخصـائص العربية، والقياس، والاشـتقاق، وأثر الإسـلام في اللُّغة، مشـيرًا إلى المعنى اللُّغويّ والشـرعيّ، وما سـماه: الصـناعيّ. وكذلك المترادف، وحروف الهجاء، وحروف المعاني، واشتقاق أسماء الأشخاص، وما إلى ذلك.

٢: **معجم (مقاييس اللغة):** لابن فارس وهو في سـتة أجزاء، اعتمد فيه مصـنفه كما أوضـــح ذلك في مقدمته على عدد من المعجمات، وكتب اللُّغة التي ســـبقته، كالعين للخليل، وجمهرة اللُّغة لابن دريد، وغريب الحديث، والغريب المصـنف لأبي عبيد، إلا أنَّ فيه فكرتين جديدتين، هما: (الأصـول) و(النحت)، فهو في موضـوع الأصـول يحاول أن يدرج مفردات المادة اللغوية الواحدة تحت أصل أو أكثر.

وقد أوضـــح هذا في أول معجمه قائلًا: «إنَّ للغة العرب مقاييس صـــحيحة، وأصـــولاً تتفرع منها فروع، وقد ألَّف الناس في جوامع اللغة ما ألّفوا، ولم يُعربوا في شـيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول».

٣: **فقه اللُّغة وسرّ العربيَّة:** لأبي منصور الثعالبي (ت٤٣٩هـــ)، وهو كتاب صغير الحجم إلى حدٍ ما، إلّا أنَّهُ جمّ الفائدة، وليس الكتاب كله في فقه اللُّغة، وإنَّما القسم الثاني منه حسـبُ، وهو الذي سماه «سـرّ العربية»، أمَّا القسـم الأول منه، فهو معجم للمعاني، وهو أكثر الكتاب، وهو عادة يبدأ في هذا القسم ببيان معنى عام، ثُمَّ يذكر تحته ما يتعلق به من مفردات اللُّغة، مروي أغلبها عن أئمة اللغة الكبار ومعزوة إليهم، كأبي عمرو بن

العلاء وأبي عبيدة وأبي عبيد، أمَّا القسم الثاني المتعلق بفقه اللُّغة، فقد تضمن مباحث في العربيَّة متنوعة: بلاغيَّة ولغويَّة ونحويَّة، بل صرفيَّة أحيانًا.

فمن مباحثه اللغويَّة المتعلقة بفقه اللُّغة بمعناه الدقيق بحثه في (المشترك اللفظيّ)، وقد سماه (وقوع اسم واحد على أشياء مختلفة)، والإبدال، والقلب اللفظي، والصوتي، والأضداد، والنحت، والإتباع، ويلاحظ أنَّ المادَّة في هذا القسم الثاني، غير مرتبة بحسب المواد التي ذكرنا من نحو، وبلاغة، وصرف، وفقه لغة، وإنَّما يختلط بعضها ببعض.

٤: **الخصائص**: لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي البغدادي (ت٣٩٢هـ)، وهو من كتب اللُّغة القيمة، وقد ضم طائفة من مباحث اللُّغة، والنحو، والصرف، وقد هيأت لذلك ثقافة المصنف الممتازة وعلميته الواسعة، وتذوقه للغة، وغوصه في أعماقها، مستمدًا من مشاهير اللغويين وخاصة شيخه أبا علي النحوي (ت٣٧٧هـ)، الذي يذكره في هذا الكتاب مرارًا، راويًا عنه، أو مناقشًا آراءه، وكانت مباحث فقه اللغة في هذا الكتاب وفيرة ودقيقة، منها: القول على اللُّغة وما هي، والقول على أصل اللغة إلهام هي أم اصطلاح، وسنعرض لذلك عند الكلام على نشأة اللغة في المبحث القادم، ومنها ما قيس على كلام العرب، والفصيح يجتمع في كلامه لغتان فصاعدًا، وما يرد عن العربي مخالفًا لما عليه الجمهور، وتركب اللغات وهو الذي يسمى أيضًا: تداخل اللغات، فهذا ما يلقانا به ابن جني في الجزء الأول من الخصائص، وإذا تابعناه في الجزأين الآخرين ألفيناهُ يعرض مباحث تتعلق بفقه اللغة أيضًا، نذكر منها على سبيل المثال: اختلاف اللغات وكلها حجة، والاشتقاق الأكبر في الجزء الثاني، وكمية الحركات ومطل الحركات، ومطل الحروف، وفي حذف الهمز وإبداله في الجزء الثالث، ولسنا هنا في مجال تفصيل القيمة اللغوية لهذا الكتاب، وما حواه من بحوث قيمة متنوعة في فقه العربية، وإنَّما غرضنا التنويه بما يدل على قيمته.

٥: **المخصَّص**: لابن سيدة الاندلسي (ت٤٥٨هـ)، وهو معجم في المعاني وقد تضمن عدة بحوث في فقه اللُّغة ، كالاشتراك، والترادف، والاشتقاق، والتعريب، والقصر والمد.

٦: **المزهر في علوم اللغة وأنواعها:** لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) وهو كتاب جليل، تناول مباحث كثيرة في فقه اللغة، مثل: نشأة اللغات، والغريب والحوشي، ولغات العرب، والمستعمل والمهمل من كلامهم، وتداخل اللغات وتوافقها، والمعرّب والدخيل، والألفاظ الإسلامية، والمولَّد والإبدال لدى العامة، كإبدال الأصوات الصامتة بأخرى مثلها، وإبدال حروف اللين القصيرة بأخرى، من مثل إبدال الضمة بالفتحة، والكسرة بالضمة، ومعرفة خصائص اللغة، وإن العربية أوسع اللغات وأفضلها، والاشتقاق والمشترك، والمترادف، والإتباع، والأضداد، والقلب وما إلى ذلك. وقد استقاها السيوطي من عدد كبير من المصادر اللغوية التي سبقته تشعرنا بذلك النقول الكثيرة التي أوردها، وأول ما يطالعنا نص من كتاب (الصاحبي) لابن فارس، وهو شيء من مقدمة ذلك الكتاب الذي بيَّن فيه ابن فارس محتويات كتابه ومنهجه بعامة في تأليفه.

فهذه من أشهر الكتب التي أُلِّفت متضمنة عدة مباحث في فقه اللُّغة العربيَّة، أوردنا منها أمثلة لما هو أظهر وأشهر، دون أن نتوخى إحصاءها.

ثانيًا: المحدثون

أمَّا المحدثون، فلهم مصنفات في فقه اللُّغة أيضًا، وقد أفادوا من الدراسات القديمة، والدراسات الحديثة معًا ودرس عدد منهم علم اللُّغة الحديث في بلاد الغرب، واستعان غير واحد منهم بالأجهزة الصوتية الحديثة في دراسة علم الأصوات اللغوية، وقد انقسمت مصنفاتهم أيضًا على قسمين: قسم يتناول مجموعة من مباحث فقه اللغة في كتاب، وآخر يتناول موضوعًا منه، وقد توفرت في المكتبة العربية اليوم عدة كتب تبحث في موضوعات فقه اللُّغة العربيَّة المتنوعة، كالأصوات، واللهجات، والدلالات، والدراسات الجامعية مكان فسيح في هذا النوع من الدراسات، تجلّى في رسائل الماجستير، والدكتوراه في الأقطار العربية والأوربية، وأشهر الكتب المؤلفة في فقه اللغة في العصر الحديث.

وما يتعلق بالدرس اللغوي بعامة:

١ –**الفلســـفة اللغوية والألفاظ العربية**، لجرجي زيدان، وقد طبع أربع طبعات، آخرها في بيروت سنة ١٩٨٢، بمراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل.

٢–**اللُّغة العربيَّة** لحفني ناصف.

٣–**اللُّغة العربية كائن حي**، لجرجي زيدان.

٤–**علم اللُّغة**، للدكتور علي عبد الواحد وافي.

٥–**فقه اللُّغة**، للدكتور علي عبد الواحد وافي.

٦–**من أسرار اللُّغة**، للدكتور إبراهيم أنيس.

٧–**في اللهجات العربية**، للدكتور إبراهيم أنيس.

٨–**دلالة الألفاظ**، للدكتور إبراهيم أنيس.

٩–**الأصوات اللغوية**، للدكتور إبراهيم أنيس.

١٠–**المباحث اللغوية في العراق**، للدكتور مصطفى جواد.

١١ –**نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها**، للأب أنستاس الكرملي.

١٢–**الاشتقاق**، لعبد الله أمين.

١٣–**الاشتقاق والتعريب**، لعبد القادر المغربي.

١٤–**فقه اللُّغة**، لمحمد المبارك.

١٥–**دراسات في فقه اللُّغة**، للدكتور صبحي الصالح.

١٦–**فصول في فقه العربية**، الدكتور رمضان عبد التواب.

١٧–**علم اللُّغة**، للدكتور محمود السعران.

١٨–**محاضرات في اللُّغة**، للدكتور عبد الرحمن أيوب.

١٩–**فقه اللُّغة المقارن**، للدكتور إبراهيم السامرائي.

٢٠–**التطور اللُّغوي التاريخي**، للدكتور إبراهيم السامرائي.

٢١–**دراسات في علم اللُّغة**، للدكتور كمال بشر.

٢٢-**علم اللُّغة العام (الأصوات)** الدكتور كمال بشر.

٢٣-**الساميون ولغاتهم**، للدكتور حسن ظاظا.

٢٤-**اللهجات العربية في القراءات القرآنية**، للدكتور عبده الراجحي.

٢٥-**القراءات واللهجات**، لعبد الوهاب حمودة.

٢٦-**التفكير اللساني في الحضارة العربية**، للدكتور عبد السلام المسدّي.

٢٧-**من تراثنا اللغوي القديم ما يسمى في العربية بالدخيل**، لطه باقر.

٢٨-**اللغة والحضارة**، للدكتور مصطفى مندور.

٢٩-**محاضرات في علم النفس اللغوي**، للدكتور حنفي بن عيسى.

٣٠-**في علم اللغة العام**، للدكتور عبد الصبور شاهين.

٣١-**القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث**، للدكتور عبد الصبور شاهين.

٣٢-**نظريات في اللغة**، أنيس فريحة.

٣٣-**نظرات في اللغة والنحو**، لطه الراوي.

٣٤-**الكتابة العربية السامية**، للدكتور رمزي بعلبكي.

٣٥-**فقه اللغة**، للدكتور محمد خضر.

٣٦-**مدخل إلى علم اللغة**، الدكتور محمود فهمي حجازي.

٣٧-**فقه اللغة العربية وخصائصها**، للدكتور إميل بديع يعقوب.

٣٨-**دراسات الكلمات غير العربية**، حمزة فتح الله.

٣٩-**تأثر العربية باللغات اليمنية القديمة**، هائم الطعان.

٤٠-**الأضداد في اللغة**، للدكتور محمد حسين آل ياسين.

٤١-**الوجيز في فقه اللغة**، لمحمد الأنطاكي.

٤٢-**دراسات في فقه اللغة العربية**، للدكتور السيد يعقوب بكر.

٤٣-**علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة**، للدكتور محمود فهمي حجازي.

٤٤-**علم اللغة العربية**، للدكتور محمود فهمي حجازي.

٤٥-**فقه اللغة في الكتب العربية**، للدكتور عبده الراجحي.

٤٦-**سر الليال في القلب والإبدال**، لأحمد فارس الشدياق.

٤٧-**دراسة الصوت اللغوي**، للدكتور أحمد مختار عمر.

٤٨-**محاضرات في علم اللغة**، للدكتور أحمد مختار عمر.

٤٩-**مقدمة لدراسة فقه اللغة**، محمد أحمد أبو الفرج.

٥٠-**دلالة الألفاظ العربية وتطورها**، للدكتور مراد كامل.

٥١-**اللهجات العربية الحديثة في اليمن**، للدكتور مراد كامل.

٥٢-**لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة**، للدكتور عبد العزيز مطر.

٥٣-**آراء في اللغة**، أحمد عبد الغفور عطار.

٥٤-**خصائص العربية ومنهجها الأصيل في التجديد والتوليد**، محمد المبارك.

٥٥-**عبقرية اللغة العربية**، لمحمد المبارك.

٥٦-**في فلسفة اللغة**، كمال يوسف الحاج.

فهذه نخبة من الكتب التي بحثت في فقه اللغة، وعلم اللغة، والدراسات اللغوية بعامة. ويضاف إلى ذلك مئات البحوث والمقالات المتعلقة بهذه الدراسات منشورة في الدوريات العربية والأجنبية، وخاصة مجلات المجامع اللغوية العربية، والمؤسسات اللغوية العربية، مثل المنظمة العربية للثقافة والعلوم التابعة لجامعة الدول العربية، التي تصدر مجلة (اللسان العربي) متضمنة معجمات لغوية متنوعة في أجزاء منها، وبحوثًا لغوية متباينة في أجزاء أخرى، وهي تصدر الآن في المغرب، فضلاً عن البحوث اللغوية في المجلات الجامعية التي تصدر في عدة أقطار عربية.

أمَّا المستشرقون، أو كما يطلق عليهم أيضًا المستعربون، فلديهم أبحاث متنوعة في فقه العربية نذكر منها على سبيل المثال:

١-**العربية**، ليوهان فك.

٢-**تاريخ اللغات السامية**، لولفنسون.

٣-**دروس في علم الأصوات العربية**، لجان كانتينو.

٤-**اللغات السامية**، لنولدكة.

٥-**في سبيل دراسة فقه اللغة العربية**، لبولد برونلة.

٦ -**اللغة العربية واللغات السامية**، لتيل.

٧-**العربية فقهًا وأدبًا**، لشبولير.

٨-**مخارج الأصوات في اللغة العربية**، لفيشر.

٩-**اللهجات العربية**، الأنوليتمان.

١٠ -**فقه اللغات السامية**، لهومل.

١١-**مقام العربية من اللغات السامية**، فراتز روزنتال.

١٢ -**فقه اللغة العربية**، لميكلا نجلو جويدي.

١٣ -**فقه اللغة العربية**، لبرتلس.

١٤-**دراسات في الصوتيات العربية**، للأب فليش.

آراء في نشأة اللُّغة:

محاولات قديمة: لم ينل بحث لغوي قدرًا من النظر، والتأمل، والتفكير، مثل الذي نالته نشـــأة اللغة، ومع كل ذلك لم يجمع الباحثون والعلماء قديمًا وحديثًا على رأي في هذا الموضـوع، على الرغم من كل ما بذلوه من جهود لأجل ذلك، وكان اللغويون القدامى في العربيـة -على دأبهم في البحـث وجهـدهم عليـه-لم ينتهوا إلى قول قـاطع فيـه، وكـانوا يشـعرون بدقة البحث فيه، حتى أنَّ أبا الفتح بن جني قال في مستهل كلامه عليه: (وهذا موضـوع محوج إلى فصـل تأمّل). فالبحث في نشـأة اللغة قديم، وهو في تراثنا له حديث، لعله فاق عناية المعاصرين؛ وذلك لاتصاله في تصور القدماء بالعقيدة الدينية، ولكننا إذا

سـبرنا غور البحث في هذا الموضـوع، ألفيناه يمتد في أعماق التاريخ القديم، وينال من المفكرين القدماء عناية واضحة.

لدى اللغويين والمفكرين المسـلمين: للغويين والمفكرين المسـلمين، نظرات وآراء في نشـأة اللغات، ولم تكن تلك الآراء والنظرات متأثرة بعوامل خارجة عن دائرة التصـور الإسـلامي له، بل كانت تنبع دائمًا من الآثار الإسـلامية الواردة في هذا الموضـوع، ومن تفكيرهم الذاتي الذي هداهم إلى تكوين وجهة عقلية خاصة بهذا الموضوع.

وقد دارت بحوثهم في نشأة اللغة على ثلاث وجهات:

الأولى: التوقيف

الثانية: الاصطلاح

الثالثة: المناسبة الطبيعية

أولًا: التوقيف

ربَّما هي أكثرها شيوعًا وشهرة في الأوساط اللغوية، وهي أنَّ اللغة (توقيف)، أو كما يعبر عنه أيضًا (وحي)، ومعنى ذلك أنَّها من عند الله تعالى، وليست من وضع البشر، وأكثر الذين ذهبوا إلى هذا الرأي كانوا من أهل السـنة، وقدامى متكلمي المعتزلة، فمن السنة أبو الحسن الأشعري (ت٣٣٠هـ)، وأبو الحسين أحمد بن فارس وغيرهما، ومن المعتزلة أبو علي الجُبّائي (ت٣٠٣هـ)، وعلي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، وتجلى رأي ابن فارس في كتابه اللغوي الشـهير (الصـاحبي في فقه العربية)، الذي ألمحنا إليه سالفًا، وكانت حججه وحجج القائلين بهذا الرأي نقلية وعقلية معًا.

الأدلة النقلية:

احتج القائلون بالتوقيف بأدلة نقلية عمادها النصوص الإسلامية من القرآن والحديث، فإذا قرأنا كلام ابن فارس في ذلك ألفيناهُ يحتج بقوله تعالى: ﴿وعَلَّمَ آدمَ الأسـماءَ كُلَّها﴾، [البقرة: ٣١]، وقد وجد في بعض الآثار الإسلامية سندًا لذلك، وهو ما روي عن عبد الله

بن عباس، أنَّهُ كان يقول في تفسير هذه الآية الكريمة، علّمه الأسماء كلها، وهي هذه الأسماء التي يتعارفها الناس، من دابة، وأرض، وسهل، وجبل، وحمل، وحمار، وأشباه ذلك، كما وجد فيما روي عن مجاهد بن جبر المكي (ت١٠٣هـ)، وهو من أكبر تلاميذ ابن عباس سندًا لما ذهب إليه، وهو أنَّ مجاهدًا قال: علَّمه اسم كل شيء.

وأشار ابنُ فارس كذلك إلى ما روي عن غيرهما، من أنَّهم قالوا: علَّمه أسماء ذريته أجمعين، وهذان وجهان -كما ترى-في تأويل لفظة (الأسماء) الواردة في الآية، وقد رجَّح قول ابن عباس، وهو بلا شك أعم من الوجه الثاني الذي خص الأسماء بالذرية.

ثانيًا: الاصطلاح

من نظريات نشأة اللغة، أنَّ اللغة اصطلاح وتواضع، أو كما يسمى أيضًا (مواضعة)، وقد ذهب إلى هذا الرأي غير واحد من أهل العلم، ولقي في المدارس الإسلامية التي تعنى بالعقل قبولاً ورواجًا، وبخاصة مدرسة المعتزلة، ومن هو قريب من آرائهم كالشيعة الإماميَّة، وإن كان الذين ذهبوا إليه منهم قليل.

وقد استمد الذين ذهبوا إلى هذه الوجهة -كما يقول الدكتور إبراهيم أنيس-من المنطق العقلي، وفسَّروا ما ورد من نصوص بما يلائم اتجاههم، إلا أنَّهُ لا يعلم لهذه الفئة من القائلين زعيم استمسك بهذا الرأي جهارًا، ودافع عنه في ثبات وإصرار، بل إنَّ هذا الرأي ينسب إلى ابن جني وأستاذه أبي علي وغيرهما ممن جاءوا بعد ذلك.

ويروى أنَّ أبا علي والأخفش الأوسط جَمَعَا في الواقع بين الرأيين، في محاولة منها للتوفيق بين النقل والعقل، أمَّا ابن جني فقد تأرجح بين المذهبين، حتَّى أَنَّهُ ليبدو كالحائر بينهما، لا يدري إلى أي منهما يميل؛ وذلك لقوة دليل كل منهما، إذ الأول -وهو التوقيف-محفوف بالنصوص التي يصعب دفعها، والثاني -الاصطلاح-يعضده الفكر والتأمل.

أما أدلة القائلين بالاصطلاح فقد تلخصت بما يأتي:

١-إنَّ أصل اللغة لابد فيه من المواضعة، وذلك بأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فأكثر، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء التي في الكون، فيضعون لكل شيء سِمَة تَسِمه وتبيّنه، ولتغني تلك السمة عند ذكرها عن إحضاره أمام العين لرؤيته، فكأنَّهم جاءوا إلى واحد من بني آدم فقالوا: إنسان، إنسان، إنسان... فاذا سُمع هذا اللفظ في أي وقت عُلِمَ أنَّ المراد به هذا المخلوق.

٢-وقالوا: إنَّ المواضعة لا تكون من الباري عزّ وجلّ، لأنَّها في رأيهم تقتضي الإيماء والإشارة، وذلك لا يجوز أن ينسب إليه تعالى، فبطل على هذا -فيما يرون-التوقيف. ويُنسب هذا الرأي الى المتكلم المعتزلي أبي هاشم عبد السلام بن أبي علي الجبالي (ت٣٢١هـ)، الذي كان هو وأبوه من كبار المعتزلة.

٣-وقالوا أيضًا: لو كانت اللغات توقيفية، لتقدمت بعثة الأنبياء على اللغة. ولكن هذا لم يحدث، بل الذي حدث العكس، وهو تقدم اللغة على بعثة الأنبياء، بدليل قوله تعالى:﴿ ومَآ أَرسَلنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَومِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُم ﴾[إبراهيم: ١]. وقد أجاب السيوطي عن هذه الحجة بقوله: لا نُسَلِّمُ توقُّفَ التوقيف على البعثة؛ لجوازِ أن يخلق الله فيهم العلمَ الضروري بأن الألفاظَ وُضِعَت لكذا وكذا، أو بعبارة أخرى من الجائز أن يلهم الله الأنبياء أسماء تلك المسميات بحيث يعرفونها بعد بعثتهم من دون أن تتقدم عليهم من الناحية الزمنية، كما يعترض ذلك أصحاب الاصطلاح.

ثالثًا: المناسبة الطبيعية

والوجهة الثالثة في نشأة اللغة هي (المناسبة الطبيعية) وهي تلك المناسبة التي تلحظ بين الأصوات اللغوية، وبين معانيها، وقد نسب هذا الرأي إلى عباد بن سليمان الصيمري (ت٢٥٠هـ) من معتزلة البصرة، إذ يعد أقدم القائلين بالمناسبة الطبيعية، أو كما عبر عنها السيوطي: أن تدل الألفاظ على المعاني بدواتها، وقد لخص ابن جنّي هذه النظرية بقوله: «وذهب بعضهم إلى أنَّ أصل اللغات إنَّما هو من الأصوات المسموعات، كدوي

الريح، وحنين الرعد، وخرير الماء، وشـــحيح الحمار، ونعيق الغراب، وصـــهيل الفرس، ونزيب الظبي وغير ذلك، ثم وُلِّدت اللغاتُ عن ذلك فيما بعد».

فيتضح من كلام ابن جني هذا، أن عبّادًا كان يرى أنَّ بداية اللغات هي التعبير بألفاظ ملائمة لظواهر طبيعية مختلفة، ثم نشـأت اللغات بعد ذلك من هذه البداية، ولم يسـتبعد ابن جني هذه النظرية الطبيعية، بل رآها قريبة مقبولة، فقال بعد تلخيصـــها الذي ذكرنا: (وهذا عندي وجه صالح ووجه متقبل)، وهذا يعني أنَّ لطائفة من ألفاظ اللغة دلالة ذاتية.

واحتج عبّاد لنظريته هذه (بأنَّهُ لولا الدلالة الذاتية، لكان وضـــع لفظ من بين الألفاظ بإزاء معنى من بين المعاني ترجيحًا بلا مرجح، وهو محال).

أي: إنَّ لفظة (حَفَّ) مثلًا معبّرة بجرس حروفها عن الحفيف نفســـه، أي عن هذا الحدث الذي نسـمعه ونرى آثاره في الطبيعة، عند هبوب الريح وتحرك الأشـجار، وكذلك صـهيل الفرس مثلًا، إذ هو معبّر بجرسه، ومنه المد الذي فيه المتمثل بحرف اللين الياء، عن صوت الفرس، وما فيه من استطالة تتبيّنها الأذن.

رأي المحدثين من اللغويين:

وجد المحدثون من علماء اللغات في موضـوع نشـأة اللغة متعة خلال القرن التاسـع عشـــر في أوربا، وقد انتهى بهم ذلك إلى فروض ونظريات لا تســـتند إلى أدلة نقلية، كنصـوص التوراة مثلاً، وإنَّما تسـتند إلى ضـروب من الحدس والفرض فكانوا يدورون في حلقة مفرغة، وكثر قولهم فيها إلى الحد الذي حمل الجمعية اللغوية الفرنســـية على أن تمنع –بقانون–إلقاء المحاضـرات في هذا الموضـوع؛ لأنَّ هذه النظريات التي كانت تقال لا تفسر أصل اللغة في رأي هذه الجمعية وأهم هذه الآراء والفروض:

١–نظرية محاكاة أصوات الطبيعة، أو البووو :BOW–WaW

يرجح الذين نادوا بهذه النظرية أن النشأة الأولى للألفاظ، لا تعدو تقليد الأصوات التي في الطبيعة، والتي سـمعها الأنسـان من عناصـر حيّة كالحيوان والطير والحشـرات، أو عناصـر وظواهر صـامتة كالريح، والرعد، والبرق، وخرير الماء، وما إليها، فوضـع الفاظًا

للدلالة عليها والتعبير عنها، فمواء القط، وعواء الذئب، وزئير الأسد مثلاً، اتخذت رموزًا معبّرة عن هذه الحيوانات على صورة كلمات، وكذلك حفيف الشجر، وقصف الرعد، فبهذه الصورة تكوَّنت لدى الإنسان في عهوده الأولى مجموعة من الألفاظ التي هي محاكاة للطبيعة وظواهرها المختلفة.

ويرى أصحاب هذه النظرية أنَّ اللغة لمَّا كانت ظاهرة اجتماعية، فإنَّ الألفاظ تتطور في دلالتها إلى معان أخرى جديدة غير المعاني الأولى لها، حتَّى أنَّهُ لا يكاد معنى أحدها يرتبط بمعناه الأول بأية وشيجة، ولذلك ينبغي ألا نستغرب حين نرى معجماتنا تعطينا دلالة جديدة للكلب مثلاً وصورته، كقول الخليل: (والنباح: مناقف صِغار بيض تُحمل من مكة وتجعل في القلائد والوُشُح)، فأنت ترى أنَّ لفظة النَبّاح التي تطلق في الأصل على الكلب ضخم الصوت، قد اتخذت دلالة أخرى مغايرة لهذه الدلالة.

وقد لا تبتعد الدلالة الجديدة المتطورة عن الدلالة الأصلية كثيرًا، بل قد تكون بينها وشيجة واضحة، فالنَحيم صوت شديد للفهد وغيره من السباع، والنحّام: البخيل، سمِّي بذلك لكثرة سُعاله إذا طلب منه شيء من المال، وإنما سمّي بهذا الاسم لارتفاع صوته وشدته في السعال، كارتفاع صوت الفهد وشدته.

فمن الواضح أنَّ هذه النظرية تعنى بالمناسبة الطبيعية بين الأصوات والدلالات، وهي النظرية التي تحدّث بها المفكرون المسلمون في منتصف القرن الثالث للهجرة، إذ وجدنا عبّادًا الصيمري –كما مرّ سالفًا–ينادي بها، ويتابعه غير واحد من اللغويين، وفي مقدمتهم ابن جني.

وذهب بعض الباحثين في اللغة من العرب إلى التقليل من شأن هذه النظرية، على أساس أنَّ (الكلمات التي يمكن أن تفسر على مبدأ نظرية البووو قليلة جدًا)، وذهب فضلاً عن ذلك إلى القول بأن هذه (النظرية تعجز عن أن تفسر لنا كيف استغل مبدأ (حكاية الصوت) في آلاف الكلمات التي لا نرى الآن أية علاقة بين معناها وصوتها، ما

العلاقة بين لفظة أبريق ومعناها؟ ... ليس هناك من علاقة ظاهرة، إنَّما العلاقة بسكيولوجية أي من نوع قرن الأصوات بصورة قائمة في العقل).

٢-نظرية الأصوات التعجبية أو العاطفية، أو نظرية: POOH -POOH

وتذهب هذه النظرية إلى أنَّ الأصوات الأولى التي نطق بها الإنسان كانت أصواتًا تعجبية عاطفية، صدرت عنه بشكل فطري غريزي، نتيجة لفرح، أو دهشة، أو غضب، أو ألم، أو حزن، أو تقزز، أو تأفف، أو نحو ذلك من الانفعالات الشديدة.

ويدين أصحاب هذا الرأي بنظرية دارون، إذ هم يربطون النشأة اللغوية للإنسان بتلك الأصوات الغريزية والانفعالية التي تصدر عنه، من آهات وأصوات دهشة وتعجب، ويجعلونها جميعًا الأساس الأول الذي منه استمدت اللغة الإنسانية نشأتها.

وتختلف هذه الأصوات في الواقع من شعب لآخر، فهي إذًا أصوات عُرفيّة يتحكم فيها العرف، وتتأثر وتتباين بأحوال الأمم، فصوت الدهشة عندنا نحن هو (آه)، وعند الإنكليز (أوه) oh، ونستعمل في العراق ألفاظًا أخرى عند الدهشة أو عدم الرضى مثل لفظة (أو) و(ها) وعند الفرح والرضى (أي) ونحو ذلك، ووُجِّه لهذه النظرية ما وجِّه لسابقتها من نقد، على نحو ما نجد في قول أنيس فريحة: (إنَّ ما قلناه عن النظرية الأولى ينطبق على هذه النظرية).

٣-نظرية محاكاة الأصوات معانيها، أو نظرية Dingdong:

واضع هذه النظرية اللغوي المشهور ماكس ميلر F.Max Mveller ومفادها أنَّ جرس الكلمة يدل على معناها، أي أنَّ هناك صلة وثيقة بين أفكار الإنسان التي تدور في ذهنه وبين الأصوات التي ينطق بها، فالألفاظ بحسب هذه النظرية ما هي إلا صدى للمؤثرات الخارجية التي تحيط الإنسان، والتي يتأثر بها، وينفعل عند شعوره بها، انفعالًا يؤدي به إلى أن ينطق بألفاظ معينة ذات أصوات معينة ويرون أنَّ ذلك سر غامض لا يعرف كنهه وحقيقته.

ويذكر الدكتور إبراهيم أنيس أنَّ أكبر ما يوجه إلى هذه النظرية من نقد هي أنَّها بُنِيَت على أساس غامض وأحاطها أصحابها أنفسهم بالألغاز والسحر، مما جعل أكثر اللغويين يمرون بها مرًا سريعًا.

ويذكر أنيس فريحة أنَّ الذي لا شـك فيه هو أنَّنا إذا نظرنا في كلمات عديدة يشـترك فيها صـوت واحد، وجدنا معانيها متقاربة، ولكن إذا حاولنا رد معاني ألوف الألفاظ إلى العدد المعروف من أصـوات اللغة العربية الثمانية والعشـرين، فإننا في الواقع لا نفسِّـر أصل اللغة، بل نزيد هذه المشكلة غموضًا. وإذ لك أن تسأل: كيف تطورت هذه المعاني القليلة التي تمثلها الأصوات القليلة والتي تشكل النظام الصوتي للغة، إلى معان لا حصر لها؟ وهل المفردات العربية المدونة في (لسـان العرب) مشـتقة من ٢٨ صـوتًا، أو كما يسميها أنيس فريحة (فونيمًا).

٤-نظرية الاستجابة الصوتية للحركات العضلية، أو نظرية Yo-he - h:

وملخصـها أنَّ النطق والكلام البشـري نشـأ في البدء بصـورة جماعية، وذلك حين كان الإنسان يؤدِّي عملاً من الأعمال بصورة جماعية، فإذا زاول عملًا ما وأجهده ذلك العمل، صدرت منه أصوات عفوية ذات طابع نفسي؛ من حيث أنها تخفف عنه حدة ذلك العمل ومشقته، ومنها أصوات تعينه على الاستمرار في ذلك العمل الشاق واستدامته، وهذا من قبيل أغاني البنّائين وعباراتهم التي يرددونها جماعة عند البناء، ومنه ما يردده الملّاحون حين يرفعون الأشرعة كي تمخر سفنهم أليمّ، من ألفاظ وأصوات أو عبارات، قد تكون لها دلالة واضـحة، وقد تكون مجرد أصـوات ينطق بها، ويجدون راحة وتنفيسًـا عند إطلاقها من صـدورهم، ويرى أصـحاب هذه النظرية أنَّ تلك الألفاظ والأصـوات التي تصـدر عن جماعة من الناس، لا تلبث أن ترتبط من حيث الدلالة بالعمل نفسـه، فتدل عليه ومثل هذه الألفاظ – في رأيهم- هي النواة الأولى للغات البشرية.

والنقد الذي يوجه إلى هذه النظرية هو أنَّها لم تفسر لنا الا جزءًا يسيرًا من اللغة، ويبقى بعد ذلك (السـر العميق: كيف نشـأت اللغة من هذه الأصـوات العضـوية التعبيرية التي

ترافق حركات الأجســـام؟ ما علاقة لفظ الأب والأم والحنان والجمل والجمال، وهذه الأصوات التي هي استجابة للحركات الجسمية؟)، ويجيء الجواب بعد هذا (ليس هناك من علاقة ظاهرة)، مع أنَّ هذه النظرية تبدو أضعف هذه النظريات الأربع الحديثة.

نبذة من فصائل اللغات

تقسيم اللغات:

اختلف علماء اللغات في تقسيمها، بحسب الأساس الذي اعتمدوه في هذا التقسيم، فمنهم من نظر إليها من ناحية التطور والارتقاء، فقسمها على ثلاثة أقسام أومجموعات على نحو ما فعل شـــليگيل Scllegel تختلف درجة كل مجموعة منها، وتمثل كل منها مرحلة من المراحل التي مرت بها اللغة في سير تطورها.

وهي: اللغات غير المتصـرّفة، أو العازلة، واللغات اللصـقية، أو الوصـلية، واللغات المتصرفة، أو التحليلية.

١-اللغات غير المتصرفة، أو العازلة Isolating:

تتصف اللغات غير المتصرفة من ناحية علم البنية بأنَّ كلماتها غير قابلة للتصرف، لا عن طريق تغيير البنية، ولا عن طرق لصق حروف بالأصل، كما أنَّ معانيها ثابتة لا تتغير، وتتصـــف من ناحية أخرى بتكوّن كلماتها من مقطع واحد، وبخلوها من الروابط بين أجزاء جملها ولذلك سميت بالعازلة؛ لأنها تعزل أجزاء الجملة بعضها عن بعض.

٢-اللغات اللصقية، أو الوصلية Agglutinative:

تتسم اللغات اللصـقية بأنَّ بنية الأصـل فيها تتغير بحروف تلصـق بذلك الأصـل، فتوضع هذه الحروف تارة قبل الأصل فتسمى (سابقة) أو(سوابق)، وتارة في آخره فتسمى (لاحقة) أو (لواحق)، وليس لهذه الحروف دلالات ذاتية مســـتقلة، وإنَّما هي تعمل على تغيير المعنى الأصـــلي الذي تدخل عليه، أو تشـــير إلى علاقة أجزاء الجملة بعضـــها ببعض، فهي أذن حروف زائدة على الأصل اجتلبت لهذه الغاية.

٣-**اللغات المتصرفة:** تتماز اللغات المتصرفة من ناحية علم البنية بأنَّ معاني كلماتها تتغير بتغير البنية، وتتماز من ناحية النظم بأنَّ أجزاء الجملة تصـــل بينها روابط قائمة بذواتها، تدل على مختلف العلاقات التي تربط بين تلك الأجزاء ويعبر عنها بالإنكليزية بـ Flexional وسميت متصرفة؛ لتغير أبنيتها بتغير المعاني، كما سميت تحليلية؛ لتحليلها أجزاء الجملة وربطها بروابط تدل على العلاقات.

ويرى أصـحاب هذه النظرية أنَّ اللغة الإنسـانية، كانت في نشـأتها غير متصـرفة، ثم ارتقت إلى النصفية، ولم تبلغ حالة المتصرفة إلّا في آخر مرحلة قطعتها في هذه السبيل، إلا أنَّ طائفة من اللغات اسـتعصـت على التطور والارتقاء، فوقفت عند المرحلة الأولى، وطائفة لم تتجاوز المرحلة الثانية.

ويستدل أصحاب هذه النظرية على ما يذهبون إليه بلغة الطفل ولغات أخرى، ولم تلقَ هذه النظرية قبولاً لدى علماء اللغة المحدثين، بل ذهبوا إلى تخطئتها، مسـتندين في ذلك إلى عدة أدلة منها:

١-إنَّ هذا التقسـيم لا يدل على مراحل تطور اللغة على النحو الذي وصـفوه، إذ إنَّ المقطع الواحد في اللغة لا يدل على المرحلة الأولى فيها، كما هو واضـــح في اللغة الصـينية مثلاً، فضـلاً عن وجود استعمالات وصـلية في لغات متصـرفة، كما هي الحال مثلاً في العربية والإنكليزية والفرنســـية وغيرها من اللغات الحية، ووجود اســـتعمالات إلصاقية لدى عدد من الشعوب البدائية كسكّان الأندمان في المحيط الهندي.

٢-إنَّ هناك لغات لا تدخل تحت قسم من هذه الأقسام الثلاثة وقد تدخل تحت قسمين منها، أو تحت الثلاثة كلها.

٣-نظر علماء اللغات المحدثون إلى هذه الأقســام على أنَّها أســاليب مســتعملة في جميع اللغات، وليست مجموعات لغوية متميز بعضـها من بعض، وقد استعمل اللغويون مصـطلحات هذه النظرية المرفوضـة، كالتصـدير، أو التتويج (Prefixe)؛ لزيادة الأحرف في أول الكلمة، وكذلك استعملوا التذييل، أو الكسـع (Suffixe)؛ لزيادة الأحرف في آخر

الكلمة، وكلاهما كما هو واضح من الإلصاق الذي أشرنا إليه سالفًا، وقد أفرد له دي سوسير فصلين في كتابه.

واستعمل الباحثون في اللغة، من العرب هذه المصطلحات في مصنفاتهم اللغوية الحديثة، عند كلامهم على إطالة الصيغ في الاشتقاق، وما شابه ذلك، وإن لم يأخذوا بهذه النظرية.

وبذلك عُدِلَ عن هذا التقسيم إلى آخر، رآه المحدثون من علماء اللغات أكثر انطباقًا على واقع اللغات وأنواعها، وهو تقسيمها بحسب صلات القرابة التي تجمع كل فصيلة منها، فأخذوا يدرسون كل لغة على حدتها، وراعوا في القرابة بين اللغات المختلفة قواعد اللغة، التي هي العامل الأول في إثبات القرابة والصلة بين اللغات في الفصيلة الواحدة، وكذلك نظروا إلى المفردات فيها.

وقد قسم مكس مولر لغات العالم على ثلاث فصائل رئيسة هي:

١-اللغات الهندية الأوربية.

٢-اللغات السامية الافريقية، أو كما سماها: السامية الحامية.

٣-اللغات الطورانية.

وكانت الأسس التي اعتمدها في هذا التقسيم وبناه عليها، صلات القرابة بين اللغات، وذلك بأن يجمع اللغات على شكل فصائل تربطها وشائج القربى في أصول الكلمات وقواعد البنية وتركيب الجمل وما إليها، وأن تتكون من كل فصيلة منها مجموعة إنسانية متميزة، ذات أصول شعبية واحدة أو متقاربة، وتضمها روابط جغرافية وتاريخية واجتماعية.

وقد اشتمل القسم الثالث من هذا التقسيم، وهو اللغات الطورانية، على طائفة من اللغات الآسيوية، والأوربية التي لا تنضوي تحت القسمين الأولين.

وعلى هذا فإنَّ الفصيلة الطورانية لم تكن فصيلة بالمعنى الاصطلاحي المعروف، وإنَّما كانت مجموعة من اللغات المختلفة التي لا تجمعها صلة، أو قرابة ولا ترجع إلى

أصــول واحدة، فضــلاً عن أنَّ هذا المصــطلح –أي الطورانية–لم يضــم اللغات التي لا تندرج في القســـمين الأولين كلها، بل يقتصـــر على طائفة منها، وهي عدد من اللغات الآسيوية والأوربية كما بيّنا.

اللغات السامية وأقسامها

اللغات السامية:

يراد باللغات السامية: مجموعة من اللغات التي نطقت بها شعوب كانت تسكن الجزيرة العربية، وهي اللغة البابلية، والآشـــورية، والعربية، والآرامية، والعبرية، وهي التي يطلق عليها الغربيون وغيرهم اسـم (اللغات السـامية)، والفينيقية وهذا الاصـطلاح الأخير غير دقيق ولا صحيح من الناحية العلمية.

وأول من أطلقه الألماني شلوتر Shlozer في أبحاثه عن التاريخ القديم سنة ١٧٨١م، مستمدًا ذلك من جدول تقسيم الشعوب الوارد في سفر (التكوين) من كتاب (العهد القديم)، ذلك الجدول الذي يرجع كل الشـــعوب التي عمرت الأرض بعد الطوفان إلى أولاد نوح عليه الســـلام الثلاثة: ســـام، وحام، ويافث، وهو أقدم ما وصـــل إلينا من أنســـاب هذه الشعوب.

ومع أنَّ هذه التسمية اصطلاحية، من حيث إنَّهُ ليس هناك شعوب تسمى السامية، إلا أنها صارت محل نظر كثير من الباحثين المعاصرين، بل رُفض لدى عدد غير قليل من العرب منهم؛ إذ يلاحظ على ســـفر التكوين أنَّهُ اعتمد في تقســـيمه هذا على الروابط السياسية، والثقافية، والجغرافية، أكثر من اعتماده على صـلات القرابة والروابط الشـعبية؛ وذلك أنَّهُ عد الليديين: "Lydiens" ، والعيلاميين: "Elymeens" من الســـاميين؛ وذلك لشدة امتزاجهم بالآشوريين وخضوعهم لسلطانهم السياسي، مع أنهما في واقع الأمر ليسا من السـاميين، بل هما من الفصـيلة الهندية الأوربية، كما أنَّ أحدهما غريب عن الآخر،

وليس بينهما أية وشيحة من القرابة؛ اذ يغلب على الظن أن العيلاميين سكنوا إيران، وأما الليديون فغير معروفي الأصل.

وعلى هذا أيضًا عدّ هذا السفر الفينيقيين من الشعوب الذين سماهم (حاميين)، وذلك للصلات التي كانت تربطهم بالشعوب الأفريقية: المصرية والبربرية، وللحروب التي كانت بينهم وبين العبريين، مع أنّهم من الشعوب التي تسمى سامية، وأكثرهم قربى من العبريين أنفسهم.

ولاشك في أنَّ أسفار (العهد القديم) بما فيها (سفر التكوين)، قد أصابها التغيير والتحريف، والزيادة، والنقصان، بحيث أدخل فيها ما ليس منها، وطرح ما كان جزءًا من نصوصها، بفعل عوامل كثيرة وفي أزمان متفاوتة متطاولة، إذ لم تكتب في فترة قصيرة نسبيًا، بل امتد وضعها إلى نحو ألف سنة، وتطلب جمعها عدة قرون، مما جعلها عرضة للتشويه، والتحريف، ومادة هذه الأسفار تدل عليها بجلاء، وخاصة تلك الافتراءات التي ينسبها كاتبها إلى الأنبياء الذين هم معلِّمو البشرية وهادوها إلى طرق الحق، والخير، وقد عرض الكُتَّاب والمفكرون العرب البيان ذلك في القديم والحديث، فكان من المحدثين: هـ ، ج ويلز في كتابه (موجر تاريخ العالم)، وغوستاف لوبون في كتابه: (اليهود في تاريخ الحضارات الأولى)، كما عرض له العلماء العرب القدامى، كالقرافي المالكي (ت٦٨٢هـ)، وابن القيم (ت٧٥١هـ)، ومن المحدثين: رحمة الله الهندي، ومحمد عبدة، والدكتور محمد توفيق صدقي، والدكتور فؤاد حسين علي وطه باقر وغيرهم.

وقد تسرب الشك إلى نفوس عدد من الباحثين العربيين أنفسهم في صحة ما جاء بهذا الجدول، إذ لم يذكر الكنعانيين بين أبناء سام، مع أنَّ لهم صلة دموية، ولغوية بالعبرانيين، ويرى المستشرق بروكلمان أنَّ ثمة أسبابًا سياسية حملت كاتبي العهد القديم على إقصاء الكنعانيين من جدول بني سام.

ومع أنَّهُ قيل: إنَّ هذه التسمية (الساميين) لا يفهم منها العلم الحديث الآن، ما كان قد ذهب إليه مؤلف جدول الشعوب في (العهد القديم).

وقيل أيضًا: إنَّ العلماء لم يجاروه حين اقتبسوا منه هذا المصطلح، لأنهم أقصوا عنه جميع الشعوب التي تبين لهم منها أنها أجنبية عن الأميين، وضموا إليه الشعوب التي سكت عنها أو عدها من شعوب أخرى، مع أنها من الساميين، مع كل هذا الذي قيل في هذه التسمية، فإنَّها في الواقع تبقى مضلِّلة ومؤدية إلى فهم خاطئ، فضلاً عن بنائها على غير أساس علمي، وارتباطها بصورة واضحة بمصطلح لم ينبع من تفكير، أو حقيقة تخدم الأمة العربية في ماضيها، وحاضرها، ومستقبلها، ولذلك كان لابد من اختيار المصطلح الصحيح المناسب الذي يخلو من كل تلك العيوب والمؤاخذات، وهو: (اللغات الجزرية)، بدلاً من (اللغات السامية) وهي تسمية دعا إليها المرحوم طه باقر، بانيًا إياها على الرأي الذي يقول عنه إنَّهُ: (أصبح حقيقة مجمعًا عليها من الباحثين الآن، أنَّ الجزيرة العربية كانت مهد أولئك الأقوام الذين شملتهم تسمية الساميين).

والذين هاجروا من الجزيرة بموجات مختلفة منذ أبعد العصور التاريخية إلى الأجزاء المختلفة من الوطن العربي، بحيث يصح القول: إنَّ الأصول العربية فيها تطغى على تركيب سكانها وعلى لغاتها، ومن هنا اقترح هذا المؤرخ العراقي المعاصر تسمية أخرى أيضًا وهي: (الأقوام العربية القديمة)، و(أقوام الجزيرة) إلى جانب مقترحه: (الجزيريين)، أو (الجزريين).

أقسام اللغات السامية:

تنقسم اللغات السامية من الناحية الجغرافية على قسمين: شرقية، وغربية.

وتنقسم الغربية إلى شمالية وجنوبية:

(أ) السامية الشرقية:

هي اللغة الأكدية بفرعيها: البابلية والآشورية، وقد وصلت إلينا في صورة نقوش متنوعة، مكتوبة بالخط الذي يعرف بالعربية بالخط المسماري، ولدى الغربيين بالخط ذي

الشكل المثلث أو الاسفيني، ويسمى بالعبرية خط الأوتاد، والتسمية العربية هي الشائعة في الكتابات العربية.

والخط المسماري أصيل غير مقتبس من خط آخر، فهو يختلف عن نظام الخط الهيروغليفي الذي يعتمد على الصور، وعن الخط الكنعاني الذي يعتمد على الحروف. وقد طرأ عليه شيء من التطور خلال استعماله الآف السنين، إلا أنَّهُ بقي محتفظًا بكيانه وشكله الأصلي في كل تلك الأزمان.

(ب) أما السامية الغربية الشمالية:

فهي قسمان: أولًا: الكنعانية. ثانيًا: الآرامية.

أولًا: الكنعانية

وتنقسم الكنعانية إلى شمالية وجنوبية:

وتمثل الكنعانية الشمالية اللغة (الأوگاريتية): وهي لهجة كنعانية قديمة كانت تتحدث بها (أوگاريت)، المدينة القريبة من اللاذقية على الساحل السوري، وهي اللغة السامية الثانية من حيث تاريخ تدوين النقوش، إذ دونت نقوشها في نحو سنة ١٤٠٠ق. م، وتم اكتشافها مصادفة في سنة١٩٢٩م، وهي أقدم لغة جزرية عرفتها بلاد الشام، وتميز الأوگاريتية بين أصوات تداخلت في العبرية بعد ذلك، فإذا كانت العربية تميز الحاء من الخاء، فإنَّ الأوكاريتية تميز أحدهما من الآخر أيضًا، على حين فقدت هذا التميز العبرية، إذ صار الخاء ينطق حاء.

وتمثل الكنعانية الجنوبية، مجموعة من اللغات منها:

١-**العبرية:** وأهم النصوص التي كتبت بها هو (العهد القديم) كتاب اليهود المقدس، ويشتمل على التوراة، وهي الأسفار الخمسة الأولى لموسى عليه السلام، وكتب الأنبياء،

والمكتوبات كمزامير داود وأمثال سليمان وغيرها، وهي الأسفار الأدبية، وهذه هي العبرية القديمة، ويكاد أن يكون العهد القديم المصدر الوحيد للتعرف عليها؛ إذ لم يصل من هذه اللغة عن طريق النقوش إلا النزر اليسير.

ومن العبرية: عبرية المشـــنا، وهو الكتاب المقدس الثاني عند اليهود، وقد دون بعد اكتمال تدوين العهد القديم، ومعلوم أنَّ هذا الكتاب –العهد القديم– دخله التحريف والتغيير. ومنها العبرية الوسيطة، التي أُلفت بها الكتب الدينية وغير الدينية في العصور الوســطى، وقد تأثرت العبرية في هذه الفترة بالأدب العربي محاكته في جوانب من ألوانه كالمقامات، وترجمت إلى العبرية كتب عربية كثيرة، وكتبت بها مؤلفات دينية وفلســفية، وهناك العبرية الحديثة، وهي تختلف في جوانب من بنيتها عن اللغة القديمة، إذ حدث عليها تغيير عبر مراحلها المختلفة.

٢ـــ **الفينيقية:** وهي من الكنعانية الجنوبية وهي من اللغات الميتة الآن، وقد وصلت إلينا في عدة نقوش، وكان الفينيقيون قد نشروا لغتهم عن طريق مستعمراتهم في أهم بلدان البحر الأبيض المتوسط.

٣– **المؤابية:** وهي منسوبة إلى مؤاب، وهي لهجة قبائل استقرَّت ألف سنة قبل الميلاد في شــرقي الأردن، وليس لدينا معلومات كثيرة عنها، إلا أنها ذكرت في أســفار (العهد القديم)، إذ كان هذا الكتاب يتحدث عن مؤاب والمؤابيين في بعض المواضع، وقد كشف في نهاية القرن التاسع عشر نقش كبير كتب بحروف كنعانية ولهجة مؤابية، دونت فيه الحروب التي دارت بين ملكهم ميشع وبين بني إسرائيل، وقد وصف العهد القديم تلك الحروب، إلا أنَّ سفر الملوك يذكر أنَّ العبريين انتصروا على المؤابيين، على حين يذكر هذا النقش العكس، ويذكر العهد القديم أنَّ المؤابية من نسل النبي لوط عليه السلام.

ثانيًا: الآرامية:

وصلت إلينا الآرامية في عدد من المستويات اللغوية المتطورة عبر العصور منذ القرن العاشـــر قبل الميلاد إلى اليوم، فليس هناك لغة آرامية موحدة، بل تنوعت مســـتوياتها

وخصائصها بحسب العصور المختلفة التي مرت بها، ومن أقدم نقوشها نقش (تل حلف) على نهر الخابور الذي كتب في نحو ٨٥٠ –٩٠٠ ق. م، وكتبت بالآرامية النقوش النبطية والتدمرية ونقوش صحراء سيناء، التي يرجع تأريخها إلى الفترة التي تبدأ بالقرن الأول قبل الميلاد إلى القرن الرابع.

وقد انقسمت مواطن الآراميين على قسمين: أحدهما: في الشمال العربي على تحوم البلاد الكنعانية، وقسم في الشرق على حدود بابل وآشور وامتد نفوذهم إلى وادي الرافدين وانتهى إلى الخليج العربي، وصارت لغتهم تقتحم على الأكدية معاقلها وتنتزعها منها، حتَّى أنَّها سادت في المنطقة، وصارت لغة لها صفة العموم ويتحدث بها.

على حين انحسر التحدث بالأكدية إلى حد كبير، ولكنها بقيت لغة الكتابة والأدب والدين على نحو ما نجد مثلاً في الملحمة البابلية الشهيرة، وهي (ملحمة كلكامش). التي تعد من روائع الأدب العالمي القديم، والتي نالت صيتا بعيدًا، وعناية لدى الباحثين إلى اليوم. واشتبكت اللغة الآرامية في صراع مع لغات الكنعانيين جيران الآراميين في الشمال العربي، وكتب لها السيادة في هذا الصراع، فقضت على العبرية في أواخر القرن الرابع قبل الميلاد، وعلى الفينيقية في القرن الأول قبل الميلاد، وكان من مظاهر انتصارها على العبرية أن صار العبريون لا يستطيعون فهم لغتهم الأصلية، العبرية، ولا التحدث بها إلا بعد ترجمتها إلى الآرامية، على نحو ما كان يفعله رجال الدين لهم من أجل أن يفهّموهم نصوص التوراة. وبذلك ورثت الآرامية أخواتها الجزريات: الشرقية والشمالية معًا، وأصبحت لغة سائدة في التخاطب في العراق وسوريا وفلسطين وما إليها من جهات، وكان لها فوق ذلك منزلة اللغة الدولية في كثير من المناطق المجاورة لها.

وكان الآراميون قد نزحوا إلى سورية من جزيرة العرب، ثم امتدَّ نفوذهم بعد ذلك إلى مناطق متعددة على نحو ما بيناه آنفًا.

انقسمت الآرامية إلى مجموعتين شرقية وغربية: وانقسمت المجموعة الشرقية إلى عدة لهجات وهي:

(أ) آرامية الدولة: وهي اللغة التي أُعلنت لغة رسمية للأخمينية ولذلك أطلق عليها هذا الاسم، وهناك نقوش من هذه الفترة وجدت في منطقة واسعة من العالم القديم، تقع ما بين باكستان –اليوم–إلى أسوان في مصر.

(ب) آرامية التلمود البابلي: وهو شـرح لكتاب (المشـنا)، أحد الكتب المقدسـة لدى اليهود، الذي كتب بالعبرية، على حين أنَّ الشـرح بالآرامية البابلية، ويكون الشـرح مع المشـنا اسـم التلمود البابلي، وقد تعاقبت عليه أجيال من الرواة اليهود في مدارسـهم في العراق منذ سنة ٢١٩ للميلاد إلى سنة ٥٠٠.

(جـ) المندعية أو المندائية: وهي تلفظ بالعين في كتابات كثير من الباحثين وبالهمزة في تلفظ أهلها الذين تأثروا بالنطق الآشوري، فلم يعودوا يحسنون أداء الحروف الحلقية، وخاصـة الحاء والعين إلا وهي لهجة الصـابئة المندائيين الذين يسـكنون جنوب العراق، اشتقت من (م دع ا)، أي: المعرفة.

وقد انحسـر الحديث بهذه اللهجة واقتصـرت معرفتها على الرؤسـاء الروحانيين لهذه الطائفة، ويذهب الصـابئة إلى أنَّهم يتبعون في عقيدتهم الدينية يحيى بن زكريا عليه السلام، وهو المسمى عند النصارى يوحنّا المعمدان.

ووهم ولفنسـون حين ظن أنَّ هذه اللهجة ينطق بها النصـارى الذين يسـكنون جنوب العراق، وتابعه في هذا الوهم الدكتور رمضان عبد التواب مع أنَّ ولفنسون نفسه قد صرح أبعد من ذلك، أن ديانة هذه الطائفة، في رأي المستشرقين، ليست مسيحية، بل هي مزيج من عدة تعاليم قديمة مشوبة بآراء يهودية ومسيحية.

(د) اللهجة الحرانية: وتنسـب إلى حران في شـمال العراق، وكانت هذه المدينة مركزًا مهمًّا من مراكز الثقافة الآرامية وزاد من أهميتها احتكاكها بالفلسفة اليونانية القديمة.

وقد انتفع العرب المسـلمون من الثقافة الحرانية، واسـتفادوا من عدد من التابيين من علماء حران، إذ اسـتخدمها الخلفاء العباسـيون في ترجمة كتب فلسـفية من السـريانية

واليونانية إلى العربية، واشـــتهر من علمائها ثابت بن قرّة الحرّاني، تم أخذت هذه اللهجة تتضاءل وتنهزم أمام اللغة العربية، حتى انقرضت في القرن التاسع للميلاد.

(هـــ) اللهجة السريانية: وهي لهجة مدينة أوديسا Edessa ولفظها بالسريانية أورهى Urhai أو Urha، وتعرف بالعربية باســم (الرها)، والأول أطلقه عليها اليونان، ثم حرّف في القرن الخامس عشر للميلاد إلى أورفا، وهو اسمها إلى هذا اليوم.

وقد حلت لفظة سرياني محل لفظة آرامي، بعد أن دخلت في الديانة المسيحية عناصر آرامية، رأت أن هذا اللفظ أليق بعقيدتها، إذ كان المسيحيون يرون الآرامية لغة وثنية، كما أنَّهم أرادوا بهذه اللفظة تميرها من الآرامية اليهودية.

وكانت السريانية في البدء لهجة لمنطقة محدودة في الشام، ثم انتشرت شيئًا فشيئًا مع ظهور المسيحية وانتشارها، حتى أنَّها صارت لغة منطقة كبيرة في الشام والعراق إذ ذاك، وغدت لغة ثقافية معروفة، وترجع أهميتها إلى أنَّها أســـهمت في كل جوانب من تراث اليونان الى العربية، عن طريق الترجمة، وذلك بعد أن دخلت العراق والشـــام بعد الفتح الإســلامي، وفي إطار الحضــارة الإســلامية المنفتحة على التراث الإنســاني الحضــاري القديم، ولذلك فإنَّ الســـريانية تعد أهم لهجات الآرامية كلها، وأغناها في النتاج الأدبي والعلمي والفلسفي.

وتنقسم من الوجهة التاريخية على قسمين، أو قل: طورين:

الأول: يشـمل آداب السـريان منذ انتشـار المسـيحية في أماكنها إلى الفتح الإسـلامي للعراق.

الثاني: ينتهي بتوغل جيوش المغول والتتار في سورية والعراق.

وانقسم السريان على قسمين: النساطرة واليعاقبة، وذلك بعد خلافهم العقيدي في طبيعة السيد المسيح عليه السلام.

ونشـــأ عن ذلك لهجتان، هما: اللهجة اليعقوبية، واللهجة النســـطورية، وقد أخذ البون يتســـع بين اللهجتين، إلى الحد الذي انمازت فيه إحداهما من الأخرى في كثير من الأصوات، والدلالات، والقواعد.

أما المجموعة الغربية من اللغة الآرامية، فتتكون من:

(أ) اللهجة التدمرية: وهي لهجة كتبت بها عدة نقوش عثر عليها في مدينة (تدمر) التي كانت مملكة عربية شهيرة، وهي المعروفة لدى الغربيين باسم Palmyra وقد ورثوا هذه التسمية عن الرومان واليونان، ويرى عدد من الباحثين أنَّ هذه التسمية مأخوذة من "Palma" اللاتينية، ومعناها: نخل أو نخلة، وهناك من يرى أنَّ تســـميتها (تدمر) نطق آرامي لكلمة (اســـأل الدكتور؟) لكثرة التمر فيها، إلا أنَّ من الباحثين من يذهب إلى أنَّهُ ليس هناك دليل قاطع على ذلك، ولا دليل على وجود التمر فيها، ورأينا هو أنَّ ذلك ليس ببعيد لمثل هذه المملكة التي نبتت في قلب الصـحراء، والتي كانت محطة للقوافل الذاهبة من العراق إلى الشام أو العكس، إذ أنَّ وجود مصادر طبيعية للمياه فيها يؤكد وجود هذه المادة الغذائية (التمر) التي تعتمد في مثل هذه البيئة التي هي أشـــبه بالواحات، على الآبار وينبت فيها النخل.

(ب) اللهجة النبطية: النبط مملكة عربية، وأهلها عرب، يدل على ذلك نشـــأتهم في المنطقة الشـمالية الغربية من الجزيرة، في المكان الذي يعرف باسـم (العربية الحجرية): Arabiapetraea، وانتشارهم في أرض عربية هي (بطرا) ، أو كما تنطق أيضًا: (بترا)، التي يســميها العرب: (ســلع)، وعرف تاريخ النبط مما كتبه يوســفوس فلافيوس (٣٧- ١٠٠ بعد الميلاد)، ومن كتابات عثر عليها في مناطق مختلفة منها (بطرا) والعلا بالحجاز في واحتي تيماء والحجر Aegra،sidon وخبير، وفي صـــيدا، ودمشـــق، ومواضـع متعددة من حوران وطور سـيناء، والجوف، واليمن، ومصـر، وإيطاليا، متمثلًا أكثر هذه النقوش على القبور، ويتراوح تأريخها ما بين أوائل القرن الأول قبل الميلاد، وأوائل القرن الرابع بعد الميلاد، وقد دوّنت بخط نبطي يتصـل بعض حروفه ببعض وهي

أقدم ما وصـل إلينا من خط جزري منقوش على الحجر برسـم متصـل الحروف، وعنهم أخذ بقية العرب الكتابة التي ما نزال نستعملها إلى اليوم.

(جـ) اللهجة السامرية: وهي لغة، كان السامريون يتكلمون بها، وهم طائفة من اليهود لا يؤمنون إلا بالتوراة، وهي أسـفار موسـى (عليه السـلام) الخمسـة التي يبدأ بها كتاب (المقرا)، أو كما يسـمى: (العهد القديم)، وقد ترجموها إلى لغتهم، إلا أنَّ ترجمتهم كانت ركيكة تتمسك بحرفية النص العبري، ولا تجد حرجًا من أن تحشو النص المترجم بكلمات عبريّة، فهذه لهجات الآرامية الشرقية.

السامية العربية الجنوبية:

السامية العربية الجنوبية، هي القسم الثاني من اللغات السامية العربية، وتضم لغتين: أحداهما: الحبشية، والأخرى العربية.

١-الحبشية

يراد بها اللغات الجورية التي نشـأت في الحبشـة، نتيجة الهجرة من جنوب الجزيرة العربية إلى تلك البلاد المقابلة لهم، أي من اليمن لذلك نجد تشـابهًا بين أقدم ما وصـل إليها مدونًا في الحبشة، وبين ما عرف في النقوش العربية الجنوبية القديمة.

وقد اختلط أولئك المهاجرون بأهلها الحاميين اختلاطًا شـديدًا، يرجح أنَّهُ حدث قبل ميلاد السيد المسيح بوقت طويل.

ويطلق على لغتهم اسـم اللغة (الگعزية)، نسـبة إلى الشـعب القديم، كما تسـمى باسـم آخر أخذه الأحباش من اللغة الإغريقية، وهو (الاثيوبية)، وواضـح أنَّ هذه التسـمية هي التي جعلت الحبشة تسمى لدى الغربيين اليوم (أثيوبيا).

انشعبت اللغة الگعزية بعد تفرق الشعب الگعزية، إلى لهجات متعددة أشهرها: اللهجة الأمهرية: وهي لهجة متأثرة باللغات الحامية كثيرًا، وما تزال حية إلى اليوم.

ويذهب عدد من المستشرقين والعرب إلى أنَّ الشعب الكعزي عربيّ، يقول أدور ألندوف: (والحبشية الجعزية، هي اللغة التي تطورت على أرض أثيوبيا، نتيجة لدخول عرب الجنوب إلى قرى أفريقيا) .

ونبتت إلى جانب الأمهرية في الحبشة لهجات أخرى، بعضها متفرع من الكعزية، وهي: اللهجة التيجرينية، واللهجة التيجرية، وهاتان اللهجتان أكثر اللغات انتشارًا في إريتريا، وبعضها متفرع من اللغة الأمهرية، وهي: الجوراجية، ولهجة مدينة هرر.

اللُّغة العربية

أولاً: العربية الجنوبيَّة:

تنقسم اللغة العربية من الناحية الجغرافية على قسمين رئيسين، هما: العربية الجنوبية، والعربية الشمالية، وهذا التقسيم هو المشهور، وهو تقسيم علماء اللغة من الغربيين والعرب.

ويطلق العلماء على العربية الجنوبية اسم (اليمنية القديمة)، أو(القحطانية)، ويلقبها فريق منهم بالحميرية، أو بالسبئية، والأخيرة من باب تسمية الكل باسم الجزء، إذ إنَّ السبئية إحدى لهجات هذه اللغة الجنوبية، التي تغلَّبت على بقية لهجاتها في صراعها معها.

وقد هدانا إلى هذه اللغة العربية الجنوبية النقوش المدونة على التماثيل، والقبور، والأعمدة، والصخور، والمذابح وجدران الهياكل والنقود، فتبين لعلماء اللغات أنَّ هذه اللغة تختلف عن العربية الشمالية (الفصحى)، التي هي المقصود بالعربية عند الاطلاق، اختلافًا جوهريًا في كثير من مظاهر الصوت، والدلالة، والقواعد، والأساليب، ويزداد هذا الخلاف سعة في المفردات.

وأهم اللهجات الجنوبية أربع، هي المعينية والسبئية والحضرمية والقتبانية، والأوليان أشهرها.

(أ) ويراد بالمعينية: اللهجة المنسوبة إلى المعينيين، الذين أسسوا في القسم الجنوبي من بلاد اليمن مملكة قديمة، تشـــير بعض الدلائل إلى تكونها في القرن الثامن قبل الميلاد.

وقد وصلت إلينا اللهجة المعينية عن طريق نقوش عثر على بعضها في بلاد اليمن، وعلى بعضها الآخر في المستعمرات الشمالية التي امتد إليها نفوذ المعينين فسكنتها جاليات منهم، على تخوم البلاد الكنعانية–الآرامية.

(ب) السبئية: تنسب إلى السبئيين، الذين أقاموا مملكتهم على أنقاض مملكة المعينيين، بعد أن قوّضوا ملكهم، وقد ذكرها القرآن الكريم مشيرًا إلى السيل الذي اكتسحها فأزال ما بها من ازدهار وإيناع، وانتهى ملكها باستيلاء الأحباش عليها الذين غزوا بلاد اليمن لأول مرة سنه ٣٧٥م، وقد وصلت إلينا اللهجة السبئية عن طريق نقوش كثيرة عثر عليها حديثًا في مناطق متعددة من بلاد اليمن، وخاصة في منطقة (مأرب) العاصمة المرموقة لهذه المملكة، ذات السد الشهير المسمى باسمها.

(جـ) اللهجة الحضرمية: وتنسب إلى قبائل حضرموت التي أنشأت في المنطقة الجنوبية المسماة بهذا الاسم مملكة زاهرة قوية، وبقيت تنازع سبأ السيادة والمنعة، ثم آل أمرها إلى الزوال بعد انتصار السبئيين عليها.

وقد وصلت إلينا هذه اللهجة عن طريق نقوش عثر عليها في أماكن حضرموت القديمة.

(د) اللهجة القتبانية: وتنسب إلى قبائل قنبان Quathan التي أنشأت مملكة في المنطقة المسماة بهذا الاسم، وهي المنطقة الساحلية التي تقع شمال عدن.

وقد زال حكمهم بعد الحروب التي نشبت بينهم وبين مملكة سبأ القوية، واندمجت قبائلهم بالسبئية في أواخر القرن الثاني قبل الميلاد. ووصلت إلينا هذه اللهجة عن طريق مجموعة من النقوش التي عثر عليها في بلاد اليمن.

(هـ) اللهجة الحميرية القديمة: وتنسب إلى الحميريين الذين كانوا ينازعون سبأ السيادة والسلطان مدة طويلة بدون جدوى، واشتبكت لهجتهم في صراع مع اللهجة السبئية، دون أن تتغلب عليها أو تنتقص منها، وبقيت الحال هكذا، حتى طرد الأحباش لأول مرة من بلاد اليمن، وتولَّى الحكم فيها أسرة حميرية سنة ٤٠٠ للميلاد، وعندئذ بدأ نجم الحميرية في السطوع، وازدهرت لغتهم، واستأثرت بكثير من مظاهر التفوق في بلاد اليمن في الأدب، كما تدل على ذلك النقوش التي وصلت إلينا في هذه الفترة، من عمر هذه اللغة الجنوبية العريقة، والحميرية اثنتان: قديمة، وهي التي وصفنا، وأخرى بهذا الاسم أيضًا سادت في ألسنة الحميريين، والأخيرة هي التي يعنيها علماء العربية ومؤرخو العرب حين يتحدثون عن لهجة حمير.

ويستثنى من ذلك فيما يذكر الدكتور علي عبد الواحد وافي: أبو عمرو بن العلاء إذ يقول: (ما لسان حمير بلساننا، ولا لغتهم بلغتنا).

ولا بد من الإشارة إلى أنَّ ما وصل إلينا من هذه اللهجات العربية الجنوبية، لا يعدو في الواقع النقوش، فهو لا يمثل إلا لغة الكتابة أو لغة الآداب، ولذلك لا يكاد يظهر بين نقوشها أي تطور يعتد به، ولو تطاول الزمن ما بين أقدمها وأحدثها، وهذا أمر طبيعي، فلغة الكتابة تتسم عادة بالمحافظة على مكانها ولا يتناولها التطور كثيرًا، بخلاف لغة المحادثة، فإنَّها دائمًا عرضة للتغير والتطور بتأثير الأوضاع الاجتماعية، والسياسية، والعقدية، والنفسية للشعوب.

ثانيًا: العربية الشمالية

يقسم علماء اللغة المحدثين اللغة العربية الشمالية على قسمين: (العربية البائدة، أو عربية النقوش، أو العربية الباقية، أو العربية الفصحى)، وإذا أطلق اسم العربية فلا يراد به عادة إلا هذه اللغة، وهو عمليًا يقصد به اللغة العربية الفصحى، أو كما تسمى: الباقية؛ لأن البائدة قد انقرضت من لغة التخاطب بانقراض الأقوام الذين كانوا يتحدثون

بها، ولم يبق من آثارها إلا النقوش، ومن هنا كان لهذه النقوش أهمية كبرى؛ لأنَّها هي التي هدت إليها، وأعطت التصور العلمي لها.

وعلى الرغم من أنَّ العربية قد نشـــأت في أقدم موطن للجزريين، (الحجاز ونجد وما إليها)، فإنَّ ما وصل إلينا من آثارها يعد من أحدث الآثار السامية ، إذ أنَّ أقدم ما وصل إلينا من العربية الســـائدة لا يكاد يتجاوز القرن الأوَّل قبل الميلاد وما وصـــل إلينا من العربية الباقية (الفصحى) لا يكاد يتجاوز القرن الخامس بعد الميلاد، ولذلك لا نعلم شيئًا عن طفولة اللغة العربية، والمراحل التي مرت بها عبر مسيرتها).

أولاً: العربية البائدة:

أو عربية النقوش، فتطلق على لهجات لمجموعة من القبائل العربية التي كانت تسكن شـــمال الحجاز على مقربة من حدود الآراميين، وقد بادت هذه اللهجات قبل ظهور الإسلام.

وقد يسميها المستشرقون (العربية الأولى)؛ لأَنَّ نقوشها سبقت الآثار الرسمية التي وصلت إلينا من العربية الفصحى.

(أ) الثمودية:

لغة قبائل من عرب الشمال سكنوا المنطقة التي تمتد من شعر إلى ساحل البحر الأحمر، ومن تبوك إلى العلاء إذ وجدت لغتهم مدونة على الحجارة، كما وجدت في شبه جزيرة سيناء، وفي صحراء مصر الشرقية.

وقد ورد اسم الثموديين في نصوص آشورية، منذ أواخر القرن الثامن قبل الميلاد، وفي كتابات يونانية ورومانية، كما ورد ذكرهم بعد ذلك في القرآن الكريم، وهي تعد من القرى المعاقبة لكفر أهلها وطغيانهم وتكذيبهم نبيهم هودًا (عليه الســـلام)، قال تعالى:﴿ كَأَن لَّم يَغنواْ فِيهَا أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُواْ رَبَّهُم أَلَا بُعداً لِّثَمُودَ ﴾وقال:﴿ وَأَنَّهُ أَهلَكَ عَادًا ٱلأُولَىٰ وَثَمُودَاْ فَمَا أَبقَىٰ﴾... وذكرها في آيات أخرى.

والنقوش الثمودية بصـــفة عامة موجزة جدًا، حتى أَنَّ معناها ليكاد أن يخفى على قارئها، أو يصـبح عرضـة لتأويلات شـتى، ومع ذلك فهي قريبة الأسـلوب من العربية الباقية التي كانت مسـتعملة في عصـر ظهور الإسـلام، أكثر من غيرها، ومنها يقف الباحث على طائفة من التقاليد الدينية والاجتماعية، وأسماء الأصنام النقوش إلى القرنين الثالث والرابع بعد الميلاد.

(ب) الصفوية:

وجدت هذه النقوش في المنطقة الواقعة بين جبل الدروز في لبنان، وتلال أرض الصفاة، وقد اعتاد المستشرقون أن ينسبوها إلى الصفاة، اختصارًا في التعبير، مع أنَّها اكتشـفت في منطقة الحرة القريبة منها، وكانت هذه النقوش منتشـرة على أديم الأرض، ويتضـح منها أنَّ أصـحابها كان لهم اتصـال بالمدنية، إذ يربطون تواريخ هذه النقوش بحوادث من التاريخ كحروب النبط، أو الفرس مع الروم وغيرها.

(جـ) اللحيانية:

وهي نقوش نسـبت إلى قبائل لحيان، ولم يثبت تأريخ هذه النقوش حتى الآن، ولكن يبدو أنَّ أقدمها يرجع إلى ما بين القرن الرابع والثاني وقبل الميلاد، وأحدثها لا يتجاوز السـادس بعد الميلاد، وقد اكتشـفت ابتداء من سـنة ١٨٨٩م في منطقة العلا شـمال الحجاز، في طريق الحج شـمالي المدينة، واسـمها القديم (ددن) وكانت القبائل المعينية تسـكنها قبل اللحيانيين، ويعرض كثير من هذه النقوش لتعداد ملوك لحيان وألقابهم، وما إلى ذلك، والخط الذي دونت به مشتق من المسند، ويتجه من اليمن إلى الشمال، فهو في هذا إذًا على وفق سـير الخط العربي الذي كتبت به العربية الباقية (الفصـحى)، يتجلى ذلك في الشعر الجاهليّ، والقرآن الكريم، وبقية الآثار الدالة على هذا الخط.

(د) نقش النمارة:

ولعل من المفيد الإشارة إلى أن المستشرقين عثروا على أربعة نقوش جاهلة قريبة إلى العربية من حيث مادتها وأسـلوبها، أكثر من قرب الثمودية، والصـفوية، واللحيانية، وقد

كشـفت في منطقة ليسـت بعيدة عن منطقة الصـفاة، التي سـبق الحديث عنها، واعترف المسـتشـرقون أنَّ التأثير الآرامي فيها أقل من تلك النقوش، وأقدمها (نقش النمارة) الذي اكتشف في مدفن امرئ القيس من مماليك الملوك الحجرية وجد المناذرة، ودُوِّن في ٣٢٨ للميلاد، والنمارة قصـر صـغير من الروم وهي الحرَّة الشـرقية من جبل الدروز في لبنان، وكان امرؤ القيس من ملوك الحيرة، وقد امتد نفوذه إلى بادية الشـام، وهو غير امرئ القيس الشاعر الجاهلي الكبير، إذ إنَّ اسم أبي هذا الملك الشاعر: حِجْر، وليس عمرو، على ما هو معروف عنه، ولم تدون هذه النقوش بالخط المسـند، بل دونت، ومنها نقش النمارة، بالقلم النبطي المتأخر الشـبيه جدًا بالخطوط العربية الكوفية، فهو إذًا خط متطور قريب من الخط الذي دونت به الآثار الأدبية قبل الإسـلام وعند ظهوره، فضـلًا عن أنَّ فيه ميزة أخرى مهمة، وهي اتصـال عدد من حروفه بعضـها ببعض، ولذا يعد أول أثر وصل إلينا بالفصحى.

ثانيًا: العربية الباقية (الفصحى)

تحدثنا سـالفًا عن أحد شـطري اللغة العربية الشـمالية، وهي العربية البائدة، عربية النقوش، وننتقل الآن إلى الحديث عن العربية الباقية، وهي العربية الفصـحى التي تعد الشطر الآخر للعربية الشمالية.

والعربية الباقية، هي التي نسـميها اليوم (الفصـحى)، أي اللغة التي نسـتخدمها في كتاباتنا الأدبية، واللغوية، والعلمية، وتتحدث بها في المنتديات الأدبية والعلمية.

وقد وصلت إلينا هذه اللغة في صورتين:

(أ) إحداهما أدبية: تتمثل في الأدب الجاهلي، شعره ونثره (كالخطب والأمثال).

(ب) والأخرى شعبية: تتمثل بالكلام المعتاد في الحياة اليومية للعرب قبل الإسلام، أي الحديث الدائر لدى القبائل العربية المختلفة، ولم يصـل إلينا من هذه الصـورة أعمال متكاملة، وإنَّما وصـل إلينا منها أخبار متناثرة هنا وهناك، في بطون كتب اللغة والنحو

والأدب والقراءات القرآنيَّة، وما إليها، تشـير إلى لهجات القبائل المتعددة، وصـفات هذه اللهجات الصـوتية أو اللفظية، أو الدلالية وأكثرها ذكر دون غزو إلى قبيلة معينة، بل يقال مثلاً: (لغة).

ومصـطلح اللغة لدى القدامى يراد به اللهجة، فإذا أرادوا التعبير عن لغة من اللغات كالسريانية، والعبرية، والقبطية، والعربية، قالوا: (لسان).

وسـنتبين في كلامنا القادم السـبب الذي حمل اللغويين العرب القدامى على إهمال هذا الجانب من العربية الفصـحى، جانب اللهجات العربية، أو كما سـموها: اللغات، وقد دعا اللغويون المعاصرون، وبخاصة العرب منهم، إلى العناية باللهجات العربية القديمة، وذلك عن طريق دراستها والكشف عن أسرارها، ونسبتها إلى قبائلها.

وكان العرب قبل الإسـلام –كما كانوا بعده–يتحدثون بلهجات مختلفة، وقد تكونت هذه اللهجات بحسب ما اهتدت إليه البحوث اللغوية؛ بسبب عاملين:

الأول: الانعزال بين بيئات الشعب الواحد.

والثاني: الصراع اللغوي نتيجة غرو، أو هجرات.

وقد شـهد التاريخ نشـوء عدة لهجات مسـتقلة للغة واحدة؛ نتيجة أحد هذين العاملين أو كليهما، فاللهجات العربية القديمة هي نتيجة انعزال القبائل أولاً، ونتيجة التطور المسـتقل لكلام كل قبيلة ثانيًا. ولابد من مرور زمن طويل، قد يبلغ قرنين أو ثلاثة، قبل أن تتبلور تلك الصفة وتصبح من مميزات كل قبيلة من القبائل.

ونحن حين ندرس نصـوص اللغة الفصـحى الأدبية، نجدها لغة موحدة منسـجمة، ولا تكاد تتضمن شيئًا من تلك المميزات اللهجية الخاصـة التي تنطق بها القبائل، ولا بد لكل لغة مشتركة من منشأ تنشأ فيه، وأسباب ذاتية وموضوعية تساعد على تكوينها وازدهارها، وقد تهيأت جميع الظروف لتجعل مكة المكرمة التي يطلق عليها اسـم (أم القرى)، مركز تلك الوحدة اللغوية في الجاهلية، مثلما صـارت في ظل الإسـلام مركز الوحدة العقدية،

وكان هناك عوامل قد ســـاعدت على أن تكون تلك المكانة لقريش بحيث هيأت لظهور هذه (اللغة المشتركة)، التي كانت نواتها وصلبها لهجة قريش، وهذه العوامل هي:

١ . **عامل ديني:** إذ كانت مكة تضـم البيت الحرام، الذي كانت العرب تعظمه وتحج إليه في جاهليتها، وتزور أصنامها فيه وتقدم لها النذور والقرابين.

٢ . **وعامل اقتصادي:** من حيث أنَّ مكة مركز تجاري مهم ممتاز، إذ كان قدر كبير من التجارة بيد أهلها – قريش– ورحلتهم في الصــيف والشــتاء إلى الشــام واليمن الغرض الاتجار معروفة، وقد أشـــار إليها القرآن الكريم في ســـورة (قريش)، كما أشـار في سـورة (الجمعة) إلى عنايتهم بالتجارة كثيرًا، وهذا الازدهار التجاري جعل لمكة موقعًا ممتازًا بين قبائل العرب المختلفة، فكانوا يفدون إليها للعبادة والاتجار، وقولـه تعـالى: ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ ٱلَّذِيٓ أَطۡعَمَهُم مِّن جُوعٖ وَءَامَنَهُم مِّنۡ خَوۡفِۭ﴾، في نهاية سـورة قريش يشـعرنا بما كانت مكة تتسـم به من أمن واسـتقرار نفســـي، وانتعاش مادي نتيجة التجارة التي كانت تنعم بها وتعيش في تداولها، وحرمة البيت الكريم الآمن الذي كانت تعيش في جواره.

٣. **وترتب على النفوذ الديني والتجاري نفوذ آخر لا يقل أهمية عنها، ألا وهو النفوذ السياسي.**

إذ كانت القبائل العربية تدين لمكة بالسيادة والمكانة الرفيعة، ولأهلها بالإكرام والتبجيل، وكان أهل مكة يعرفون ذلك لأنفســـهم، يدل عليه قول أبي بكر (رض) للأنصـــار حين طمحوا إلى الخلافة بعد وفاة الرســول (ﷺ)عند اجتماعهم في ســقيفة بني ســاعدة: (ولا يدين العرب إلا لهذا الحي من قريش، فلا تنموا على إخوانكم ما منحهم الله من فضـــله)، ومعنى لا تدين لا تخضع وتعترف بالرياسة.

٤. **غزارة لهجة قريش من حيث ثروتها اللغوية، ومادتها، وعذوبة جرســـها، ورقة أســـلوبها، وانتقاوها الأفصـــح من الألفاظ،** وزاد من ثروتها احتكاكها بالقبائل العربية

المتعددة التي كانت تفد إلى مكة، ومن هنا كانت لهجة قريش أقوى اللهجات أثرًا في تكوين اللغة العربية الفصحى، التي كانت يكتب بها الأدب، وهي التي أطلقنا عليها اسم اللغة المشتركة، أو الموحّدة على ما مرّ سالفًا.

وكما كان لمكة الأسواق التجارية، كان لها كذلك أسواق أدبية، كسوق عكاظ الذي كانت شهرته بمكان، وكانت تعقد فيه المناظرات الشعرية والمساجلات الخطابية، وقد روت لنا كتب الأدب ما كان يجري بين حسَّان والخنساء من ذلك، وما كان من أمر النابغة الذبياني في التحكيم بينهما.

كان عليهم أن يبتعدوا عن تلك الصفات اللهجية الخاصة، التي تنطق بها قبائل عربية في مناطق متعددة، من مثل العنعنة، والعجعجة، والكشكشة، والتلتلة، وما إليها من ظواهر لهجية جاد عنها الشعراء والخطباء، وسما عنها كتاب الله المبين، فلم يرد فيه مثل هذه اللهجات.

ومن هنا تبين لنا أنَّ الأدب، شعره ونثره، قد صبغ بلغة واحدة مشتركة بين قبائل العرب كلها، فكانت سمة من سمات وحدتها في جاهليتها، قبل أن توجد الوحدة الكبرى في فكرها وعقيدتها، حين أظلها الإسلام بظله فنشأت هذه الوحدة قبل الإسلام وترعرت في ظله.

فكانت اللغة المشتركة بحق اللغة النموذجية التي يعمد إليها الأديب، شاعرًا أو خطيبًا، وهي لغة حرية بأن تروى آثارها ويعتز بها زمنًا طويلاً، كاعتزازنا بها اليوم وغدًا كذلك؛ لأنَّها عدّت جزءًا مهمًا جدًا من تراثنا الذي نعتز به ولا نفرط فيه. وخاصة أنَّ الكتاب الأكبر للإسلام والعربية قد نزل بهذه اللغة، ألا وهو القرآن الكريم، فحين نزل القرآن، كان قد مثّل هذه اللغة المشتركة خير تمثيل، فقوّى تلك الوحدة اللغوية بين القبائل العربية، وحين تحدَّى العرب في أن يأتوا بعشر صور من مثله، ثم بعد عجزهم، بسورة من مثله، فإنَّما تحدَّى قبل البلغاء منهم والفصحاء، وهم الذين يصح أن نسميهم الخاصة، أمَّا

العامة، فهم من لم يكونوا في طبقة أولئك، فكان أسـلوب القرآن فوق مسـتواهم جميعهم وقدرتهم بكثير.

وإذا أردنا أن نلخص صفات اللغة المشتركة، وجدناها ثلاثًا:

١ –إنَّها لغة عالية الأسلوب، فوق مستوى العامة من الناس، وقد بلغت غاية السمو والروعة في أسلوب القرآن المعجز المبين، الذي (يمثل قمة اللغة العربية المشتركة).

٢–إنَّ هذه اللغة المشـتركة لا تنتمي صـفاتها وعناصـرها إلى بيئة محلية معينة من البيئات العربية المتباينة والمتعددة، أي: إنَّها ليست لغة قبيلة بعينها، وإنَّما هي (مزيج من كل هذا، تكونت له شـخصـيته وكيانه، وأصـبح مسـتقلاً عن اللهجات، وإن التمس هذا المزيج في نشأته بعض صفات هذه اللهجات بعد هضمه).

٣–إنَّ اللغة المشـتركة لم تكن لغة قريش وحدها، بدليل وجود ظاهرة الهمز فيها، مع أنَّ قريشًا لا تهمز، بل تسهل الهمز، فقد روي عن أبي زيد الانصاري (ت٢١٥هـ) أنَّهُ قال: أهل الحجاز وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون، ثم روى عن عيسى بن عمر أنَّهُ قال: إنَّ النبر لغة تميم، وإنَّ أهل الحجاز لا ينبرون إلا عند الاضطرار.

لكن إطلاق لغة قريش على اللغة الفصـحى، ليس أمرًا غريبًا منكرًا؛ وذلك للإسـهام الكبير الذي أسهمته هذه اللغة في تكوين اللغة الأدبية، العربية الفصحى المشتركة.

السليقة اللغوية ومصادر الاحتجاج

عندما بدأ قدامى اللغويين العرب، في تدوين اللغة، مع غموض معاييرهم، وجدناهم يقسمون تلك اللغة على أقسام: القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، ونثر العرب.

القرآن الكريم:

أما القرآن الكريم؛ فقالوا: إنَّ كل رواياته فصـيحة، حتى الشـاذ منها، ولو أنَّه لا يقاس عليها، فهذا هو ابن جني يقول: (غرضـنا أن نرى وجه قوة ما يسـمّى الآن شـاذًا، وأنَّهُ ضارب في صحة الرواية بجرانه، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه).

كما يقول البغدادي: (كلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه)، ويقول الفراء: (والكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر).

الحديث الشريف :

وأما الحديث؛ فيرفضون الأخذ به في الاستشهاد على مسائل النحو، محتجين بأنَّهُ قد سمحت الرواية فيه، بمعناه لا بلفظه، كما أنَّ بعض رواته كانوا من المولدين.

وهذه حجة واهية بالطبع، فإنَّ رواة الأحاديث كانوا يعيشون، في حيز عصور الاحتجاج، وحتى لو سلمنا جدلًا، بأنَّهم رووا الأحاديث بالمعنى، وصاغوها بعباراتهم، فإنَّهم ممن يحتج بلغتهم.

ولعل السبب الحقيقي في بعد النحويين الأوائل، عن الاستشهاد بالحديث، إيثارهم الابتعاد عن موطن تزل فيه الأقدام، بعد شيوع الوضع في الحديث، في العصور الإسلامية الأولى، وكثرة اتهام بعض الناس لبعض، بهذا الوضع، وليس معنى هذا، أنَّ المؤلفات النحوية الأولى، تخلو من ذكر الحديث تمامًا، فعند سيبويه، والفراء، وأبي علي الفارسي مثلًا، بعض الأحاديث، غير أنَّ أول من أكثر من الاستشهاد، بالحديث كان هو النحوي الأندلسي: ابن خروف (ت٦٠٩هـ)، وتابعه على ذلك ابن مالك، صاحب الألفية (ت٦٧٢هـ).

ومن أعلام المانعين من الاستشهاد به: ابن الضائع (ت٦٨٠هـ)، وأبو حيان (ت ٧٥٤هـ). أما ابن مالك؛ فقد أخذ مثلا قول الرسول (ﷺ): (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل والنهار) شاهدًا على لغة: (أكلوني البراغيث)، وهي اللغة التي تلحق الفعل ضمير تثنية أو جمع، إذا كان الفاعل مثنى أو مجموعًا، وقد عرفت هذه اللغة بذلك الاسم؛ لأنَّ سيبويه أول من مَثَّل لها في كتابه، فاختار هذا المثال، فقال: (في قول من قال: أكلوني البراغيث)، كما قال: (ومن قال: أكلوني البراغيث، قلت على حد قوله: مررت برجل أعورين أبواه)، وإن كان قد ضرب لهذه الظاهرة ة أمثلة أخرى في كتابه، فقال: (وأعلم أن

من العرب من يقول: ضـــربوني قومك، وضـــرباني أخواك، فشـــبهوا هذه بالتاء، التي يظهرونها في: قالت فلانة، فكأنَّهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة، كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة).

وقد حكيت هذه اللغة عن قبيلة (بلحارث بن كعب)، كما حكاها البصـــريون عن قبيلة طيىء، وبعض النحويين يحكونها عن قبيلة أزد شنوءة، والأصل في اللغات السامية، أن يعامل الفعل فيها معاملته في لغة: (أكلوني البراغيث)، وقد بقي من هذا الأصـــل في العربية، أمثلة في اللهجات المختلفة، كما توجد منه بعض الأمثلة، في القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأشعار.

فمما جاء منه في القرآن الكريم، قوله تعالى:﴿ وأَسَـــرُّوا النَّجْوَى الذِينَ ظَلَمُوا﴾ وقوله تعالى:﴿ ثم عَمُوا وصَمُوا كَثِيرٌ منهم﴾. ومما جاء في الحديث الشريف، قوله الله: {يَعْتَزِلْنَ الحُيَّضُ المُصَلَّى}، وقوله: {مَا اغْبَرَتَا قَدَمَا عَبْدٍ فِي سَبِيلِ الله}. وهذه الظاهرة هي الشائعة في كلامنا، في اللهجات العربية الحديثة، كقولنا مثلًا: (ظلموني الناس). وقد جعل الحريري ذلك من لحن العامة، وردَّ عليه الشـــهاب الخفاجي، فقال: «وليس الأمر كما ذكره؛ فإنَّ هذه لغة قوم من العرب، يجعلون الألف والواو حرفي علامة للتثنية والجمع، والاسم الظاهر فاعلًا، وتعرف بين النحاة، بلغة أكلوني؛ لأنَّه مثالها الذي اشتهر به، وهي لغة طيىء، كما قال البراغيث الزمخشـــري، وقد وقع منها في الآيات والأحاديث، وكلام الفصحاء، ما لا يحصى).

الشعر :

أمَّا الشعر، فقد قسم اللغويون الشعراء إلى أربع طبقات:

١-**طبقة الجاهليين**: كزهير، وطرفة، وعمرو بن كلثوم.

٢-**طبقة المخضرمين**: وهم الذين شهدوا الجاهلية وصدر الإسلام، كالخنساء، وحسان بن ثابت، وكعب بن زهير.

٣- **طبقة الإسلاميين:** كجرير، والفرزدق، والأخطل. معظم اللغويين (صحة).

٤ -**طبقة المولدّين، أو المحدثين:** وهم يبدؤون في العصر العباسي، ببشار بن البرد وأبي نواس.

وقد أجمع علماء اللغة على أنَّ شعراء الطبقتين الأوليين، يحتج بشعرهم بغير نزاع، أمَّا الطبقة الثالثة، فمعظم اللغويين يرون صحة الأخذ بشعر هذه الطبقة، غير أنَّ بعضهم كان يأبى الاحتجاج به، وأمَّا الطبقة الرابعة، فقد رفض اللغويون الاحتجاج بشيء من شعرها، فيما عدا الزمخشري الذي أجاز ذلك.

ويقول البغدادي: (فالطبقتان الأوليان، يستشهد بشعرهما إجماعًا، وأمَّا الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها، وقد كان أبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق، والحسن البصري، وعبد الله بن شبرمة، يلحنون الفرزدق والكميت وذا الرمة وأضرابهم... في عدة أبيات، أخِذَت عليهم ظاهرًا، وكانوا يعدونهم من المولدين؛ لأنَّهم كانوا في عصرهم، والمعاصرة حجاب.

وقال ابن رشيق: (كل قديم من الشعراء، فهو محدث في زمانه، بالإضافة إلى من كان قبله، وكان أبو عمرو يقول: لقد أحسن هذا المولّد، حتَّى لقد هممت أن آمر صبياننا برواية شعره يعنى بذلك شعر جرير والفرزدق فجعله مُوَلّدًا، بالإضافة إلى شعر الجاهليين والمخضرمين، وكان لا يعدّ الشعر إلا ما كان للمتقدّمين، قال الأصمعي: جلست إليه عشر حجج، فما سمعته يحتج ببيت إسلامي)، كما يقول ابن قتيبة: (كان جرير والفرزدق والأخطل وأمثالهم، يعدون محدثين، وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: لقد كثر هذا المحدث وحسن، حتى لقد هممت بروايته). وكان تلميذه الأصمعي، لا يوثق كثيرًا من شعراء هذه الطبقة، كالكميت، والطرماح وإن روى عن أستاذه أبي عمرو بن العلاء، أنَّ عمر بن أبي ربيعة حجة، قال: (سمعت أبا عمرو بن العلاء، يحتج في النحو بشعره، ويقول: هو حجة).

وأما الطبقة الرابعة؛ فالصحيح أنَّه لا يستشهد بكلامها مطلقًا، وقيل: يستشهد بكلام من يوثق به منهم، واختاره الزمخشري، فاستشهد في تفسير أوائل سورة البقرة، في (الكشاف)، ببيت من شعر أبي تمام، وقال: (وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة، فهو من علماء العربية، فأجعل ما يقوله بمنزلة ما يرويه، ألا ترى إلى قول العلماء: الدليل عليه بيت الحماسة، فيقنعون بذلك، لوثوقهم بروايته وإتقانه).

واعترض عليه، بأنَّ قبول الرواية مبني على الضبط والوثوق، واعتبار القول مبني على معرفة أوضاع اللغة العربية، والإحاطة بقوانينها، ومن البيِّن أنَّ إتقان الرواية، لا يستلزم إتقان الدراية، وأجمع العلماء على أنَّ (أول الشعراء المحدثين بشار بن برد... ونقل ثعلب عن الأصمعي قال: ختم الشعر بإبراهيم بن هرمة، وهو آخر الحجج).

ويتبين لنا من ذلك، أنَّهم لم يقسموا الشعر على أساس القبائل، بل ارتضوا كل ما نظم من شعر، في جميع أنحاء شبه الجزيرة العربية.

النثر :

حين تعرضوا للنثر، رأيناهم يسلكون مسلكًا مخالفًا لذلك، فهم يختلفون في الفصيح منه، وغير الفصيح، ويضعون قوائم بأسماء القبائل، التي يصح أخذ النثر عنها، ففي القرن الرابع الهجري، نجد أبا نصر الفارابي (ت٣٥٠هـ) يضع قائمة بأسماء قبائل معينة وقد جاء بعده من حذا حذوه، أو نقل عنه، حتى جاء ابن خلدون، الذي سار على هديه في ذلك.

يقول الفارابي، في أول كتابه المسمى: الألفاظ والحروف: (كانت قريش أجود العرب انتقاءً للأفصح من الألفاظ، وأسهلها على اللسان عند النطق، وأحسنها مسموعًا وإبانة عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية، وبهم اقتدى، وعنهم أخذ اللسان العربي، من بين قبائل العرب هم: قيس، وتميم، وأسد، فإنَّ هؤلاء هم الذين عنهم أكثر ما أخذ

ومعظمه، وعليهم اتكل في الغريب، وفي الإعراب والتصـــريف، ثم هذيل، وبعض كنانة، وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم).

(وبالجملة، فإنَّهُ لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري، ممن يسكن أطراف بلادهم، التي تجاور ســـائر الأمم الذين حولهم؛ فإنَّهُ لم يؤخذ لا من لخم، ولا من جذام، فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل مصـر والقبط، ولا من قضـاعة، ولا من غسـان، ولا من إياد، فإنَّهم كانوا مجاورين لأهل الشام، وأكثرهم نصارى يقرءون في صـلاتهم بغير العربية، ولا من تغلب ولا النمر، فإنَّهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونانية، ولا من بكر؛ لأنَّهم كانوا مجاورين للنبط والفرس، ولا من عبد القيس؛ لأنَّهم كانوا ســكان البحرين، مخالطين للهند والفرس، ولا من أزد عُمـان؛ لمخـالطتهم للهنـد والفرس، ولا من أهـل اليمن أصـــلا؛ لمخالطتهم للهند والحبشـة، ولولادة الحبشـة فيهم، ولا من بني حنيفة وسـكان اليمامة، ولا من ثقيف وســـكان الطائف؛ لمخالطتهم تجار الأمم المقيمين عندهم، ولا من حاضـــرة الحجاز؛ لأن الذين نقلوا اللغة، صـــادفوهم حين ابتدعوا ينقلون لغة العرب، قد خالطوا غيرهم من الأمم، وفسـدت ألسـنتهم، والذي نقل اللغة واللسـان العربي عن هؤلاء، وأثبتها في كتاب، وصـيرها علمًا وصـناعة، هم أهل الكوفة، والبصـرة فقط، من بين أمصـار العرب).

وإننا حين نستعرض كل ذلك نستطيع أن نرى فيه أساسين، أو عاملين، كانا في ذهن أصحاب هذ الروايات:

الأول: كلما قربت القبيلة من بيئة قريش، كانت أقرب إلى الفصـــاحة، وإلى الأخذ بكلامها.

الثاني: على قدر توغل القبيلة في البدواة، تكون فصاحتها.

وعلى هذا الأساس، نجد ابن جني (ت٣٩٢هـ)، يضع فصلًا في كتابه: (الخصائص) بعنوان: (باب في ترك الأخذ عن أهل المدر، كما أخذ عن أهل الوبر)، والمدر والوبر، تقابلان: الحضر والبدو؛ لأن المدر جمع مَدَرَة، وهي: القرية، وهذا يعنى أنَّ العلماء أخذوا

يقسمون اللغة، إلى لغة حضرية، وأخرى بدوية، ويعتنون بالثانية، ويحتكمون إلى أهلها، ومن العجيب أنَّ هؤلاء البدو، لم يكونوا في ثقافة هؤلاء العلماء، الذين يأخذون اللغة عنهم، ولكن هؤلاء كانوا يعتقدون أنَّ اللغة تجرى في دمائهم، ويجهلون أنَّ اللغة أمر مكتسب، يمكن أن يتقنها غير أهلها، إذا مارسوها طويلًا منذ المولد.

يقول نولدكه: (ويصلح كل بدو الجزيرة العربية، باستثناء الأماكن المتطرفة منها، لأن يُعَدُّوا أصحاب هذه اللغة العربية الصافية، حتى بعد محمد عليه الصلاة والسلام، بمائتي عام، وإن أعلم علماء النحو، ليجعل من أول شخص قادم من البادية بإبله، ذلك البدوي الذي لم يتعلم، والذي لا يحفظ عشرين آية كاملة من القرآن الكريم، ولا يعرف شيئًا عن مفاهيم النحو النظرية ذلك البدوي، يجعل منه النحاة حكمًا فاصلا، في هل يجوز أن يقال كذا أو كذا في العربية).

وأعجب من هذا، أن هؤلاء اللغويين، خلطوا في جمعهم للنثر، بين اللغة العربيَّة الفصحى واللهجات خلطًا عجيبًا.

ويقول (أبو حاتم السجستاني) عن (الكسائي) رأس مدرسة الكوفة في النحو واللغة: (وعلمه مختلط بلا حجج ولا علل، إلا حكايات عن الأعراب مطروحة؛ لأنَّهُ كان يلقنهم ما يريد)، صار إلى بغداد، فلقى أعراب الحُطَمَة، فأخذ عنهم الفساد من الخطأ واللحن، فأفسد بذلك ما كان أخذه بالبصرة كلّه، وقال ابن درستويه: (كان الكسائي يسمع الشاذ، الذي لا يجوز إلا في الضرورة، فيجعله أصلًا، فيقيس عليه، واختلط بأعراب الأبلة، فأفسد بذلك النحو).

ومعلوم أنَّ هذه الآراء كلها، هي آراء البصريين، الذين يختلفون عن الكوفيين في منهج البحث، والمقياس الذي يوضع أساسًا للأخذ عن العرب؛ فقد اختار البصريون قبائل معينة للأخذ عنها، وتركوا ما عداها، محتجين بفساد لغتها، وكانوا يسمون لغات هذه القبائل، باللغات الشاذة التي لا يعمل بها، أما الكوفيون، فإنَّهم كانوا يوثقون كل العرب

على السواء، ويعدُّون كل ما جاء عنهم حجة، فيعتدون بأقوالهم، ويؤسسون عليها نحوهم وقواعدهم.

والواقع أنَّ كلا الفريقين مخطئ في نظرته هذه، إذا كان الهدف هو وضع قواعد للغة الفصحى، أو بعبارة أخرى: للغة الأدبية المشتركة بين العرب جميعًا؛ فلم يكن الفرق بين اللغة المشتركة واللهجات، واضحًا في أذهان اللغويين، في هذه الحقبة من التاريخ، وضوحًا تاما؛ ولذلك سعى البصريون للأخذ عن قبائل معينة، وهدفهم هو الوصول إلى تقعيد اللغة الأدبية المشتركة، غير أنَّهم لم يفرِّقوا فيما أخذوه عن هذه القبائل، بين تلك اللغة المشتركة، ولهجات الخطاب، ومن هنا جاء الخلط والاضطراب، ورأيناهم يؤولون كل مثال شذ عن قواعدهم، ولم يكن الكوفيون أقل منهم حظًا في الاضطراب والخلط؛ لأنَّهم أخذوا اللغة عن كل العرب، ولم يفرقوا كذلك بين اللغة المشتركة، ولهجات الخطاب.

ألقاب اللهجات العربية

عرفنا فيما مضى أنَّ اللغة العربية الفصحى، ليست لغة قريش، ولا لغة غيرها من القبائل العربية، وإنَّما هي اختيار لا شعوري من لغة هؤلاء وهؤلاء، حدث من احتكاك كثير من أفراد هذه القبائل، في مواسم الحج والتجارة، والأسواق الأدبية المختلفة، فنتج عن هذا الاحتكاك الكبير بين القبائل، ذلك الكيان اللغوي، الذي عرفناه باسم اللغة الفصحى، وهي اللغة المشتركة بين أدباء هذه القبائل جميعًا، ينظمون بها شعرهم، ويعبرون بها عما يجيش في صدورهم في ساعات الجد، كمواقف الخطابة مثلًا.

ومع كلّ هذا، يمكننا القول بأنَّ لهجة قريش، تضرب في مميزات هذه اللغة الفصحى، بسهم وافر، إذ لم يُرْوَ لنا عن هذه اللهجة شيء يخالف ما نعرفه عن العربية الفصحى، إلا القليل، ومنه أنَّها لم تكن تهمز في كلامها، وقد اختارت الفصحى ظاهرة الهمز، من

اللهجات النجدية كلهجة تميم وغيرها، ولذلك لا نعجب، حين نرى بعض اللغويين العرب، يجعل العربية الفصحى مرادفة للهجة قريش.

كما يروي السيوطي عن الفراء أنَّهُ قال: (كانت العرب تحضر الموسم في كل عام، وتحج البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات جميع العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغاتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ).

وقد درج اللغويون العرب، على تلقيب كثير من اللهجات العربية، بلقب يدور في مؤلفاتهم، ويحاولون شرح تلك الألقاب، فيغمض بعضهم، ويختلفون فيما بينهم في عزو هذا اللقب أو ذاك، إلى هذه القبيلة أو تلك.

وأغلب الظن، أنَّ العرب لم تكن تعرف هذه الألقاب للهجاتها في الجاهلية، وأنَّ المسؤول عن تلقيب كل لهجة بلقب معين، هو رجل من (جَرْم)، لم تذكر المصادر اسمه، وكان ذلك في مجلس من مجالس معاوية ابن أبي سفيان، وأقدم أخبار هذا المجلس، يرويه الجاحظ، فيقول: (وقال معاوية يومًا: من أفصح الناس؟ فقال قائل: قوم ارتفعوا عن لخلخانية الفرات، وتيامنوا عن كسكسة بكر، ليست لهم غمغمة قضاعة، ولا طمطمانية حمير، قال: من هم؟ قال: قريش. قال: ممن أنت؟ قال: من جرم، قال: اجلس).

وتختلف المصادر بعد ذلك في رواية الخبر، من حيث عدد القبائل التي ذكرت فيه، والألقاب التي نسبت إليها.

ومع اختلاف هذه الروايات السابقة، في عدد القبائل والألقاب، ونسبة هذه الألقاب إلى القبائل، فإنَّها تتفق جميعًا في أنَّ قريشًا هي القبيلة الفصحى، وهي التي تباعدت عن الاتصاف بهذه الألقاب المذكورة في تلك الروايات.

ونبادر هنا فنقول: إنَّ نسبة هذا اللقب أو ذاك، إلى قبيلة من القبائل، في أحد المراجع العربية، ونسبته إلى قبيلة أخرى في مرجع آخر، لا تعني بالضرورة أنَّ هناك تعارضًا بين المرجعين، في هذه النسبة، إذ قد تنتشر الظاهرة اللغوية أحيانًا، بين مجموعة من القبائل، فيروي كل لغوي ما بلغه منها، تمامًا كما لو قلت الآن: إنَّ ظاهرة الكشكشة، موجودة في

بعض قرى محافظة الشرقية في مصر؛ لأنني سمعت ذلك بنفسي، وقال مؤلف آخر: إنَّ هذه الظاهرة توجد في جنوبي العراق والكويت؛ لأنَّهُ سمع ذلك بنفسه هناك، فلا تعارض بين قولي وقوله، بل إنَّ كل واحد منهما يكمل الآخر.

وفيما يأتي نعالج هذه الألقاب، مرتبين إياها ترتيبا هجائيا:

١-**الاستنطاء**: روي هذا اللقب عن لهجة (سعد بن بكر، وهذيل، والأزد، وقيس، والأنصار) كما روي أنَّهُ (لغة أهل اليمن).

وهو عبارة عن جعل العين الساكنة نونًا، إذا جاورت الطاء، هكذا تقول المصادر، غير أنَّها لم تمثل له إلا بمثال واحد، وهو: (أنطى) بدلاً من: (أعطى).

ومن شواهده القراءة القرآنية: (إنا أنطيناك الكوثر)، وحديث الدعاء: (لا مانع لما أنطيت، ولا منطى لما منعت)، وحديث: (اليد المنطية خير من اليد السفلى).

وهذا الإبدال شائع في كلمة: (أعطى)، حتَّى اليوم في العراق، وقد سمعت ذلك من كثير من طلبتي العراقيين، كما أنَّهُ (شائع في لغة الأعراب بصحاري مصر).

٢-**التضجع**: يعزى هذا اللقب إلى قبيلة: (قيس) في خبر الرجل الجرمي السابق، في رواية انفرد بها ثعلب، ورواها عنه بعض من جاء بعده من اللغويين، ولم يفسره أو يشرح المراد به واحد منهم.

والتضجُّع في اللغة: مصدر (تضجَّع في الأمر، إذا تَقَعَّدَ ولم يقم به). ولعل المراد بتضجع قيس على هذا: تباطؤها أو تراخيها في الكلام، وتقعُّدها فيه، كما يفهم من المعنى اللغوي لكلمة التضجع.

٣-**التَّلتلة**: هذه الظاهرة عبارة عن كسر حرف المضارعة، فيقال: أنا إِعلم، ونحن نِعلم، وأنت تِعلم، وهو يِعلم، وما إلى ذلك.

وهي لقب لقبيلة: (بهراء)، كما يذكر كثير من المصادر العربية، وعزاها صاحب لسان العرب، إلى كثير من القبائل العربية، فقال: وتِعلم بالكسر، لغة قيس، وتميم، وأسد، وربيعة، وعامة العرب.

وأما لغة أهل الحجاز، وقوم من أعجاز هوازن، وأزد السراة، وبعض هذيل، فيقولون: تَعلم، والقرآن عليها: وزعم الأخفش أنَّ كلَّ من ورد علينا من الأعراب، لم يقل إلا تِعلم بالكسر.

ويقول الفراء: إنَّ النون في نستعين (مفتوحة في لغة قريش، وأسدٌ وغيرهُم يكسرها. وهذه الظاهرة سامية قديمة، توجد في العبرية، والسريانية، والحبشية، والفتح في أحرف المضارعة، حادث في رأيي، في العربية القديمة، بدليل عدم وجوده في اللغات السامية الأخرى، وبدليل ما بقى من الكسر في بعض اللهجات العربية القديمة، وهناك دليل ثالث، على أصالة الكسر في حروف المضارعة، وهو استمراره حتَّى الآن في اللهجات العربية الحديثة كلها، إذ نقول مثلا: (مِين يِقرا وِمين يِسمع) بكسر حرف المضارعة، في لغة التخاطب اليومية، ولم يبق فتح حرف المضارعة في اللهجات الحديثة، فيما أعلم، إلا في لهجة نجد، إذا كانت فاء المضارع ساكنة، مثل: يَرْمى، ويَلْعب، ويَرْكض، ولا يكسر حرف المضارعة، في هذه اللهجة إلَّا إذا كان ما بعده متحركًا، مثل: بِسُوق، وبِسَابق، وبِلَاكم، وبِهَاوش، وغير ذلك.

وقد بقيت بعض آثار هذا القديم، في العربية الفصحى نفسها، في بعض الأمثلة، إذ يكسر في الفصحى حرف المضارعة في: (إخال) بمعنى: (أظن)، في كثير من النصوص التي وصلت إلينا، ومن شواهده قول أبي ذؤيب الهذلي:

فَغَبَرْتُ بَعْدَهُمُ بعَيْشٍ نَاصِبٍ وإِخَالُ أَنِّي لاحِقٌ مُسْتَتْبِعُ

٤-**الرُّتَّة:** لم يرد هذا اللقب، في خبر الرجل الجرمي إلّا في رواية العقد الفريد، وهو فيه منسوب إلى العراق. والرُّتّة في معجمات اللغة، تطلق على أحد أمرين: أحدهما عام: وهو (عجلة في الكلام وقلّة أناة)، والثاني: عيب من عيوب النطق، وأمراض الكلام،

وهو: (أن يقلب المتكلم اللام ياء، وهو أمر فردي خاص، لا يمكن أن يكون عامًا شائعًا في لهجة كاملة، فهو ليس إلا لُثْغة من اللُّثَغ، التي حدَّثَنا عنها الجاحظ، حين قال: (وأما اللُّثغة التي تقع في اللام، فإنَّ من أهلها من يجعل اللام ياء، بدل قوله: (اعتللتُ):(اعتييت)، وبدل: (جَمَل): (جَمَىْ) وغير ذلك.

فالمقصود بالرُّتّة إذن هو: العجلة والسرعة في الكلام، وهو بهذا يطابق بعض ما رُوِى في تفسير (اللخلخانية)، بأنَّها تقصير الحركات، وحذف الهمزة من عبارة: (ما شاء الله كان)، التي تصير: (مشا الله كان)، كما سيأتي هنا، وقد مر في حديث الرجل الجرمي، في بعض الروايات عبارة: (فراتية العراق) و(لخلخانية العراق)، بدلاً من: (رُتَّة العراق).

ولعل هذه الألقاب كلها تعني شيئًا واحدًا.

٥-**الشنَّشنة:** روت المصادر هذا اللقب منسوبًا إلى لغة اليمن، ورواه ابن عبد ربه لقبيلة تغلب، وهو عبارة عن جعل الكاف شينًا مطلقًا، فقد سمع بعض أهل اليمن في عرفة يقول: (لَبَّيْشَ اللهم لَبَّيْش)، أي: لَبَّيْك.

ولا يزال هذا النطق شائعًا في بعض الأمثلة، في عامية (حضرموت)، إذ يقولون: (عَلِيشْ)، بدلًا من: (عليك).

٦-**الطمطمانية:** ينسب هذا اللقب إلى طيء والأزد، وإلى قبائل حمير في جنوبي الجزيرة العربية، وهو عبارة عن إبدال لام التعريف (ميمًا)، فيقال مثلًا: (طاب امْهَوَاءُ وصفا امْجَوُّ)، أي طاب الهواء وصفا الجو.

ويروون من شواهد هذه الظاهرة: ما جاء في الآثار، فيما رواه النمر ابن تولب أنَّ الرسول (ﷺ)، نطق بهذه اللغة في قوله: (ليس من أمْبِرِّ امْصِيَامُ في امْسَفَر)، يريد: ليس من البر الصيام في السفر.

٧: **العجعجة:** ينسب هذا اللقب إلى (قضاعة)، فقد حكى الأزهري، عن أبي زيد أنَّهُ قال: (والعجعجة في قضاعة، كالعنعنة في تميم، يحولون الياء جيمًا، كقوله:

المُطْعِمُونَ اللَّحْمَ بالعَشِجّ وبالغداة كسر البَرْنِجّ يَقْلَعُ بِالوَدِّوِ بِالصِّيصِحّ

أراد: بالعشيّ، والبرنيّ، وبالصيصيّ.

ولم يقيد أبو زيد في هذا النص (الياء) بالتشـــديد، وإن كانت الياءات في الأبيات التي استشهد بها مشددة.

وقد نص على تشـديد الياء السـيوطي، فقال: (ومن ذلك: العجعجة في لغة قضـاعة، يجعلون الياء المشددة، جيمًا يقولون في تميميّ: تميمجّ)

غير أنَّ الباحث في كتب اللغة، يعثر على أمثلة كثيرة، أبدلت فيها الياء المخففة جيمًا، يقول ثعلب: (أبدلت من الياء الجيم في التشديد؛ لقرب مخرجها، ولا بأس أن تجيء في الياء المخففة، مثل: حجتي).

وأنشد:

يارب إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتج

فَلَا يَزَالُ شَاحِج يأتيكَ بجْ

وزاد الفراء على هذين البيتين قوله:

أَقْمَرُ نَهَاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجْ

يريد هذا الراجز: حجتي، ويأتيك بي، وينزي وفرتي، وكلها أمثلة الياء المتكلم، وهي ليست ياء مشددة.

وهناك عكس هذه الظاهرة، وهو إبدال الجيم ياء، فقد روي أن بني تميم يقولون في: (الصـــهريج)، وفي جمعه: (الصـــهاريج)، وهو الذي يجتمع فيه الماء: (الصـــهريّ، والصـــهاري). كما روي عن أبي عبيدة أنَّه قال: ويقال: لا أفعله جَدَا الدهر، مفتوح الأول منقوص، في معنى: (لا أفعل ذلك يَدَ الدهر)، أي لآخر الدهر، كما روي أبو زيد أنَّ بعض بنى تميم قال: (شيرة) للشجرة. على ذلك أنشدت أم الهيثم:

إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيكُنْ ظِلٌّ وَلَا جَني فَابْعَدَكَنَّ الله مِنْ شَيِرَات

تريد: (شجيرات).

وهذه الظاهرة تشيع في عصرنا الحاضر، في بعض قرى جنوبي العراق، وبعض بلدان الخليج العربي، إذ يقولون في (مســـجد) مثلا: (مَسِـــيْد)، وفي: (دجاج): (دياي)، وغير ذلك.

٨ ـــــــ **العنعنة:** يعزَى هذا اللقب إلى تميم، وقيس، وأسد، ومن جاورهم، وإن اشتهر بإضافته إلى (تميم) ، من بين هذه القبائل جميعها.

ويختلف اللغويون العرب، في تحديد المراد بهذا اللقب، فأمَّا الفراء، وثعلب، فيجعلانه خاصًّا بالحرف أَنَّ أو (أنْ) المفتوح الهمزة، وينص الفراء على ذلك صراحة، فيقول: (لغة قريش ومن جاورهم: أن، وتميم، وقيس، وأسـد، ومن جاورهم، يجعلون ألف أَنَّ، إذا كانت مفتوحة عينًا، يقولون: أشهد عَنَّك رسول الله، فإذا كسروا رجعوا إلى الألف. ويقولون الفراء كذلك: (كما جعلوا مكان الهمزة عينًا في قوله: لَعِنَّك قائم، وأشـهد عَنَّك رسـول الله، وهي لغة في تميم وقيس كثيرة).

أمَّا ثعلب، فإنَّهُ وإن لم ينص على ذلك صـــراحة، فإنَّ أمثلته كلها، تدور حول (أنَّ) المفتوحة الهمزة، إذ يقول: فأمَّا عنعنة تميم؟ تقول في موضـع أنَّ: عَنَّ، تقول: ظننت عن عبد الله قائم.

وبينما يحدّد الفراء وثعلب لهذه الظاهرة (أنَّ) المفتوحة، نجد السـيوطي لا يخصـصـها بأنَّ وحدها، وإنَّما يشـترط أن تكون الهمزة مبدوءًا بها فحسـب، يقول: (ومن ذلك العنعنة، وهي في كثير من العرب، في لغة قيس، وتميم، تجعل الهمزة المبدوء بها عينًا، فيقولون في إنَّك: عِنّك، وفي أسلم: عَسْلم، وفي أذن: عُذن).

ومثل هذا الاضـطراب في الرواية (ليس له من سـبب، سـوى أنَّ اسـتقراء الرواة لأمثلة هذه الظاهرة الصـــوتية كان ناقصًـــا وأن الأمر في كل رواية، لا يعدو أن يكون حكمًا خاصًا، مبنيًا على مثال خاص، سمعه الراوي دون استقراء لباقي الحالات، فاشتراط البدء بالهمزة، أو أن تكون في (أنَّ) مفتوحة، ليس له ما يبرّره من الناحية الصـــوتيَّة، وأغلب الظنِّ أنَّ تخصيصه بأنَّ المفتوحة، تبرير لهذا اللقب الذي وصفت به الظاهرة: (العنعنة)،

والحقيقة أنَّ هذا الإبدال عام في كل همزة، عند تميم ومن جاورهم؛ والدليل على هذا قول الخليل بن أحمد الفراهيدي: (والخَبْعَ: الخَبْءُ، في لغة تميم، يجعلون بدل الهمزة عينًا).

٩ـــ **الغمغمة:** ينسب هذا اللقب إلى (قضاعة) ، وهو من الألقاب التي أبهم اللغويون العرب في تحديدها، فقالوا في تعريفه كلامًا عامًا لا يفيدنا، يقول المبّرد وهو يشـرح كلام الرجل الجرمي السـابق أمام معاوية: (والغمغمة أن تسـمع الصـوت ولا يتبين لك تقطيم الحروف).

ويقول الحريري: وأمَّا غمغمة قضـاعة، فصـوت لا يفهم تقطيع حروفه، ويقول ابن يعيش: (الغمغمة أن لا يتبين الكلام، وأصـله أصـوات الثيران عند الذعر، وأصـوات الأبطال عند القتال)، وفي النفس شـيء من هذا اللقب، وأكاد أميل إلى أنَّهُ تحريف قديم لكلمة: (عجعجة قضـاعة)، وقع فيه الجاحظ، ومن جاءوا بعده، ممن رووا خبر الرجل الجرمي أمام معاوية، وحاولوا تفسـيره، وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة، في دورته الخامسـة والأربعين (١٩٧٩م) بناءً على اقتراح مني في (لجنة اللهجات) به، حذف هذا اللقب من القاب اللهجات العربية، ونص القرار هو: «لعل الغمغمة المنسـوبة لقضـاعة، هي عجعجة قضاعة عينها، أصابها التحريف، في خبر الجرمي، وبناءً على ذلك تحذف الغمغمة، من ألقاب اللهجات، بحيث لا ينسب لقضاعة إلا العجعجة».

١٠ـ **الفحفحة:** ينسب هذا اللقب إلى قبيلة هذيل، باتفاق جميع اللغويين، وهم يقولون: إنَّهُ عبارة عن قلب الحاء عينًا، وقد قرئ به في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿حَتَّى حِين﴾ ، يقول ابن جني: (روي عن عمر أنَّه سـمع رجلاً يقرأ: (عتى حين)، فقال: من أقرأك؟ قال: ابن مسـعود فكتب إليه: إنَّ الله عز وجل أنزل هذا القرآن، فجعله عربيًا، وأنزله بلغة قريش، فأقرىء الناس بلغة قريش ولا تقرئهم بلغة هذيل، والسلام).

ويبدو من هذه الرواية ـ إنْ صحَّت ـ أنَّ هذه الظاهرة لم تكن عامَّة في كل حاء (عند قبيلة هذيل)، إذ لم تقلب الحاء عينًا في كلمة: (حين) المجاورة لكلمة: (حتى) في الآية

القرآنية، أي أنَّ هذا الإبدال خاص بكلمة: (حتى)، وما يقوى هذا الظن قول أبى عبيدة: «قوم يحولون حاء حتى، فيجعلونها عينًا، كقولك: قم عتى آتيك». وقال أبو الطيب اللغوي: (ويقال: اصبر حَتّى آتيك، وعتى آتيك).

١١-**الفراتية:** ورد هذا اللقب، في بعض روايات خبر الرجل، والجرمي، بدلًا من: «رُتَّة العراق» و«لخلخانية العراق»، ولم يتحدث عنه سوى ابن يعيش، الذي قال: «والفراتية: لغة أهل الفرات، الذي هو نهر أهل الكوفة، والفراتان: الفرات ودجيل».

ولعل المقصود بهذا اللقب، هو نفسه المقصود من: «الرُّتَّة واللخلخانية» من السرعة في الكلام، وما يترتب على ذلك من سقوط الحروف، وتقصير الحركات.

١٢ـ **القطعة:** هذا اللقب يعزى إلى قبيلة طيىء، وهو عبارة عن قطع اللفظ قبل تمامه، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: والقُطعة: في طيىء كالعنعنة في تميم، وهي أن يقول: يا أبا الحَكَا، وهو يريد: يا أبا الحَكَم، فيقطع كلامه عن إبانة بقية الكلمة.

١٣ـ **اللخلخانية:** هذا اللقب لم يعرف القدماء معناه على وجه التحديد، فاطلقوا معناه إطلاقًا، وقالوا: هو اللُّكنة في الكلام، والعجمة، والمسؤول عن هذا التفسير، فيما يبدو، هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، فهو يقول: (سمعت محمد بن الحسن: بإسناد له لا أحفظ عن رجل سماه أو كنّاه – أحسبه أبا الرباب– قال: كنا بموضع كذا وكذا، فأتانا رجل فيه لخلخانية، قال أبو عبيد: اللخلخانية العجمة، يقال: رجل لخلخاني، وامرأة لخلخانية، إذا كانا لا يفصحان.

سَيَتْرُكُها إن سَلَّمَ اللَّهُ جَارَهَا بَنُو اللَّخْلَخَانِيَّاتِ وَهْيَ رُتُوعُ

أراد بني العجميات.

وقال ابن سيدة بعد أن ذكر تفسير أبي عبيد: والتَّختخة واللُّكنة، ورجل تختخانيّ، وهو نحو: اللخلخاني، إلا أنَّ اللخلخاني الحضري المتجهور، المتشبه بالأعراب في كلامه.

وباللكنة في الكلام والعجمة، فسر ابن الأثير: (قوم ارتفعوا عن لخلخانية العراق) في حديث معاوية السابق، ثم قال: (وقيل هو: منسوب إلى الخلخان، وهى قبيلة، وقيل:

موضـــــع)، وقد مَرّ في حديث الرجل الجرمي، في بعض الروايات، عبارة (رُتَّة العراق) و(فراتية العراق) وقد مر تفسيرهما هنا، وأول من وضع للخلخانية تفسيرًا محددًا، هو أبو منصـور الثعالبي (ت ٤٢٩هـــــ)، فقال: «اللخلخانية تعرض في لغات أعراب الشِّـحْر، وعُمان، كقولهم: مَشَا الله كان، يريدون: ما شاء الله كان».

١٤-**الوتم:** يعزى هذا اللقب إلى اليمن، وهو عبارة عن قلب السـين تاء، وينشـد الفراء شاهدًا على ذلك، قول علباء بن أرقم:

يا قبحَ اللهُ بَني السِّعْلَاةِ عَمْرَو بْنَ يَرْبُوعِ شَرَارِ النَّاتِ

لَيْسُو أَعِفَّاءَ وَلا أَكْيَاتِ الأكبار

يريد بالنات: الناس والأكيات: الأكياس.

ولو صح ما روي عنهم، ولم يكن الداعي إليه في هذا الرجز، هو ضرورة إقامة القافية على حرف واحد، كان من السـهل تفسير قلب السـين تاء؛ لأنَّهما من الناحية الصـوتية، متناظران في الرخاوة والشـــدة، أي أنَّهما يتفقان في المخرج، وهو الأســـنان واللثة، كما يتفقان في الهمس، وهو عدم اهتزاز الأوتار الصـــوتية، ويتفقان أخيرًا في الترقيق، والفرق الوحيد بينهما، هو أنَّ السين رخوة احتكاكية، والتاء شديدة انفجارية.

١٥ـــ **الوكم:** يعزى هذا اللقب إلى ربيعة وقوم من كلب، وناس من بكر بن وائل، وهو عبارة عن كسر الكاف، من ضمير المخاطبين المتصل: (كُم)، إذا سبق بكسرة، أو ياء؛ فيقولون: (بِكِمْ) في: (بِكُمْ)، و(عَلَيْكِم) في: (عليكُم).

وتعليل هذه الظاهرة، يخضـع لقانون المماثلة بين الاصـوات المتجاورة؛ إذ تاثرت ضـمة الكاف بما قبلها من كسرة أو ياء، فقلبت كسرة، لتنسجم مع ما قبلها.

ولم يقف المبرد على سـر هذه الظاهرة، فخطّأها بشـدة حين قال: (وناس من بكر بن وائل، يجرون الكاف مجرى الهاء؛ إذا كانت مهموســـة مثلها، وكانت علامة إضـــمار كالهاء، وذلك غلط منهم فاحش؛ لأنَّها لم تشبهها في الخفاء، الذي من أجله جاز ذلك في

الهاء، وإنَّما ينبغي أن يجري الحرف مجرى غيره، إذا أشــبهه في علته؛ فيقولون: مررت بِكِمِ).

١٦-**الوهم:** يعزى هذا اللقب إلى بني كلب كذلك، وهو عبارة عن كســر الهاء من ضمير الغائبين المتصل: (هُمْ) مطلقا؛ فيقولون: (مِنْهِم)، و(عَنْهِم)، و(بَيْنَهِم) في: (منهُم) و(عَنْهُم)، و(بينهُم).

خصائص اللُغة العربيَّة:

ظاهرة الإعراب:

١: قضية الإعراب في القرآن الكريم:

تعد ظاهرة الإعراب أظهر ميزات وخصائص العربية، إذ إنَّ هذه الظاهرة قد فقدت في بقية اللغات الســامية كلها تقريبًا، فتجردت منها الآرامية ولهجتها الســريانية، وصــارت ضــئيلة في العبرية القديمة والبابلية القديمة. ذلك أنَّ البابلية بدأت بثلاث حركات، اختصرت بعد ذلك إلى اثنتين، هما الضمة في حالة الرفع والكسرة في حالتي النصب والجر. وأخيرًا صــارت حركة واحدة هي الكســرة الممالة. على حين احتفظت العربية بحركاتها المختلفة على أواخر كلماتها، وهي الفتحة والضمة والكسرة والسكون. وهذا مما جعل كثيرًا من علماء اللغات اليوم، يرون العربية أقدم اللغات الســامية، وذلك لبقاء عنصــر الإعراب فيها، الذي يعبر في العربية عن مراد المتكلم الذي يدور في ذهنه: من فاعلية ومفعولية ونسبة بين شيئين (إضافة) وما إليها. ولذلك قال ابن فارس في الباب الذي عقده لخصــائص العربية: متحدثًا عن خاصــة الإعراب بأنه: " من العلوم الجليلة التي خصــت بها العرب، وأنَّه هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ، وبه يعرف القصد الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز فاعل من مفعول، ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام، وأنَّه فيه تميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين ".

ومع وضــوح هذه الحقيقة في العربية الفصــحى قبل نزول القرآن وبعده، إلّا أَنَّ أحد المشــرقين وهو فولورز Vollers زعم بأنَّها حادثة في العربية، وأنَّ العربية الباقية كانت حتى ظهور القرآن غير معربة، وأنَّ الإعراب حدث بعد نزول القرآن بزمن، فحرَّكوا به

القرآن بعد ظهور اللحن. وهذا القول طائش حقًا ودعوى بلا دليل. ولعل هذا المستشرق التبس عليه الأمر فخلط بين العربية الفصحى العامة (المشتركة) والعربية الفصحى الخاصة (اللهجات). فهذه اللهجات كما ذكرنا في كلامنا السابق محلية محدودة تدور في بيئة معينة أو قبيلة معلومة، دون أن تكون لها تلك الصفة الشاملة التي تتسم بها اللغة المشتركة.

وقد احتمل أن تكون هذه اللهجات غير معربة، عدد من الباحثين، منهم المستشرق كوهين Cohen في كتابه (لغات العالم)، والدكتور إبراهيم أنيس، والدكتور إبراهيم السامرائي. أي أنَّ المتكلم بهذه اللهجات كان يسكِّن أواخر الكلمات، كما نفعل اليوم نحن في لهجاتنا المعاصرة وكلامنا اليومي. غير أنَّ هذا الفرض غير مؤكد، في الواقع، تأكيدًا لا يشوبه ريب؛ ذلك أنَّ من المحتمل أن تكون هذه اللهجات معربة، وأن يكون المتكلم إنَّما يسكِّن أواخر الكلم عند الوقوف على آخر الجملة فحسب وليس عند كل كلمة. وهذا هو الأقرب فيما يبدو لنا. ومن ذهب إلى العكس فعليه أن يقدِّم الدليل القاطع، إذ لا يعني الفرض وحده من الحق شيئًا، ولا يؤدي –بغير دليل –الى العلم.

ولا يصح قياس العربية الأولى على اللهجات العامِّيَّة الحاضرة، وأن تتخذها دليلاً على أنَّ العربية الفصحى المتعلقة باللهجات كانت غير معربة. وقد فند الدكتور علي عبد الواحد هذا القول بعدة أدلة مقنعة.

على أنَّ الفصحى المشتركة تختلف عن الفصحى المحليَّة، وهي اللهجات، والذي عناه هذا المستشرق حين نفى ظاهرة الإعراب، إنَّما هي الفصحى لا العامية. ويبدو أنَّهُ مدفوع بدوافع أخرى بعيدة عن الحقيقة العلمية المجرَّدة، وفي التعصب على العرب والعربية، ومحاولة سلبها طائفة من خصائصها التي تميزت بها من اللغات السامية الأخرى.

قال هذا المستشرق: " إنَّ القرآن نزل بلهجة مكة الخالية من ظاهرة الإعراب، ثم نقّحه العلماء على ما ارتضوه من قواعد ومقاييس حتَّى أضحى يقرأ بهذا البيان العذب الصافي، ولهذا في الفصاحة مضرب الأمثال".

وقد رد عليه المستشرق نولدكه، وفند رأيه الزائف هذا ونقده نقدًا علميًّا موضوعيًّا، وقال: إنَّ أغلب ما تصوره وتوهمه فولرز تجردًا وخلوًّا من الإعراب. إذا كان صورًا من تساهل الناس في القراءة؛ لاختلاطهم بالأعاجم وشيوع اللحن والتحريف، فليس للنص القرآني أية صلة بشيء من هذه اللحون من قريب أو بعيد. والحق أنَّ هذا الذي قاله فولوز ليس مجرد وهم قد يقع فيه واهم، وإنَّما هو جهل، ذلك أنَّ قوله: " نقحه العلماء على ما ارتضوه .... " إلخ يدل على ذلك. فأيّ علماء يحق لهم أن يتصرَّفوا في النص المقدَّس الكريم ؟! فعنصر الإعراب أساس وقديم في العربية، وانَّما كان عمل العلماء يتلخص في أنَّهم استنبطوا قواعده من القرآن والحديث والشعر على أنَّ الذي يشهد له القرآن هو خلوه من أي نقص أو خلل، فقد قال تعالى: ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ [هود : ١] ، وكان من إحكام كتاب الله واتقانه من لدن الحكيم الخبير أنَّه جاء خاليًا من كلِّ نقص في خصائصه اللغوية ، ومن ذلك أنَّهُ جاء معربًا إعرابًا لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، بحيث إنَّهُ صار النموذج الأمثل للنحاة واللغويين في كلِّ حين .

ومما ينقض رأي فولرز وبوهنه عدة أمور، نذكر منها أربعة:

(ا) تواتر روايات ظهور اللحن في الإعراب، في عهد النبي (ﷺ) وأصحابه، يدل على أنَّ العربية الفصحى التي نزل بها القرآن كانت معربة، فقد قال أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ): «وجاء عن النبي (ﷺ)، وعن أصحابه وتابعيهم رضي الله عنهم من تفضيل إعراب القرآن والحض على تعليمه وذم اللحن وكراهيته، ما وجب به على قراء القرآن أن يأخذوا أنفسهم بالاجتهاد في تعلمه»

وروى ابن الأنباري بعد ذلك بسنده عن مصعب بن سعد أنَّهُ قال: " مر عمر بن الخطاب رضي الله عنه بقوم يرمون نبْلاً فعاب عليهم رميهم. فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنَّا قوم متعلمين! فقال: لَحنكُمْ أشدُّ عليَّ من سوء رميكم. سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: " رحمَ اللهُ امرأ أصلح من لسانِهِ ".

والأخبار الدالة على ذلك كثيرة، وقد ساق ابن الأنباري: قطعة صالحة منها، وطائفة دالة على ما نقول، وكذلك أبو الفتح ابن جني فهذه الروايات وغيرها، تدل على استهوال اللحن لدى العرب المسلمين في عصر صدر الاسلام واستقطاعهم إيَّاه إلى الحدِّ الذي صار فيه لحن أولئك الرماة الضعاف أشد على عمر (رض) من خطئهم في رميهم. فهذا من الدلائل على وجود الإعراب في العربية عند نزول القرآن.

(ب) دقة المقاييس التي وصلت بها إلينا أحاديث الرسول (ﷺ) حجة دامغة على أن اللغة التي نقلت بها كانت معربة، إذ كانوا يتشددون في النقل. فلا غرو بعد ذلك أن تجد من كبار النحاة من يقدِّم الحديث في باب الاستشهاد على الشعر كابن مالك.

(جـــ) ويضاف الى هاتين الحجتين حجة ثالثة من داخل القرآن نفسه، ومن نسق تعبيره، وهي تقديمه المفعول على الفاعل في مواضـــع لغرض بلاغي، كتقديم لفظ الجلالة (الله) على لفظة (العلماء) في قوله عز وجل:﴿ إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾، [فاطر: ٢٨]، فنصب لفظ الجلالة ورفع العلماء. والغرض من ذلك التخصيص؛ اذ المعنى كما يقول الزمخشري (ت ٥٣٨ هـــ): «إنَّ الذين يخشون الله من بين عباده هم العلماء، دون غيرهم، وإذا عملت العكس –يقصد جعلت الفاعل متقدمًا على المفعول – انقلب المعنى إلى أنَّهم لا يخشون الا الله، كقوله:﴿ ولا يخشون أحدًا إلا الله ﴾

فهذا التقديم الذي يلحظ في الآية الكريمة، يدل على أنَّ القرآن كان معربًا، إذ لو لم يكن كذلك لما عرف فيه الفاعل من المفعول، صحيح أنَّ المسلم يدرك بسلامة عقيدته في التوحيد، أنَّ العلماء هم الذين يخشون الله، ولكنَّ الجاهلي المشرك يفوته ذلك؛ لأنَّ مفاهيمه عن الاله ليست بتلك الدرجة من النقاء والسلامة، بدليل أنَّهم كانوا يرون الآلهة تضر وتنفع وتعطي وتمنع، وما إلى ذلك من صفات لا تليق الّا بالله تعالى.

والآيات الدالة على ذلك كثيرة، من مثل قوله تعالى:﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ فَادْعُوهُمْ فَلْيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ ﴾[الاعراف: ١٩٤]. وقوله:﴿ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَكُمْ وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ ﴾[الاعراف: ١٩٧].

(د) يبدو أنَّ هذه الفرية قديمة، قال بها بعض من أراد أن ينال من لغة القرآن. فقد ذكر ابن فارس أنَّ قومًا زعموا " أنَّ العرب العاربة لم تعرف هذه الحروف –التي تنطق بها –بأسمائها، وأنَّهم لم يعرفوا نحوًا ولا إعرابًا ولا رفعًا ولا نصبًا ولا همزًا، وأنهم احتجوا بما روي عن بعض الأعراب من أنَّه لم يفهم من الهمز في قولهم له: أتهمز الفار؟ مثلاً، لم يفهم إلّا: " الضغط والعصر " من هذه الكلمة، وأنَّه لم يفهم من الجر إلا السحب، ومن النصب إلا «إسناد الشيء ". ثم ردّ ابن فارس على كل هذه المقولات بكلام منطقي مبني على أساس علمي سليم، وهو أنَّ أحدًا لم يزعم بأنَّ العرب كلها تعرف الكتابة وقراءة الخط، فليس من الضروري، والحال هذه، أن يعرفوا هذه المصطلحات الخطية، من همز وجر ونصب ... وإلى آخرها.

وبيّن بعد ذلك أنَّ الدليل على" أنَّ القوم قد تداولوا الإعراب. أننا حين نستقري قصيدة الحطيئة التي أولها: أشَاقتكَ أظعانٌ لليلى دون نَاظِرَةٍ بَواكِرْ

نجد قوافيها عند الترنم والإعراب مرفوعة. فلو لم يكن الحطيئة عالمًا بذلك " لأنَّه اشبه ان يختلف إعرابها، لأنَّ تساويها في حركة واحدة اتفاقًا من غير قصد لا يكاد يكون "

ومراده من ذلك: أنَّ قوافي قصيدة الحطيئة ليست مختلفة الحركات، بحسب مواقعها الإعرابية. فلو لم تكن معربة بالحركات، ولم يكن الحطيئة عارفًا بذلك لما وحّدها بقافية مرفوعة في الأصل، ولتركها على حالها من الاختلاف؛ لأنَّ هذا الاتفاق في الحركة الذي هو الرفع، لا يكاد يقع مصادفة من غير قصد، وعلى هذا، فإنَّ رفعه إياها، إنَّما كان عن أجل رفع هذا الاختلاف في الحركات؛ لأنَّهُ مما يعاب على الشاعر ويؤاخذ عليه وهذا يدل على أنَّ قصيدته معربة، وليست ساكنة كما كان يزعم أولئك المتخرصون، بلا دليل ولا علم.

وهذا الذي نبه عليه ابن فارس صحيح. وقد وفيناه حقه من الكلام.

٢: قضية الإعراب في اللُّغة:

يرى جميع النحاة العرب، إلَّا أبا علي محمد بن المستنير، المعروف بقطرب (ت: ٢٠٦ هـ) أنَّ حركات الإعراب، تدل على المعاني المختلفة، التي تعتور الأسماء، من

فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك؛ فيقول أبو القاسم الزجاجي (ت: ٣٣٧ هـ) في ذلك: (فإن قال قائل: قد ذكرت أنَّ الإعراب داخل في الكلام، فما الذي دعا إليه واحتيج إليه من أجله؟ فالجواب أن يقال: إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني، وتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها، ولم يكن في صورها وأبنيتها، أدلة على هذه المعاني، بل كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها، تنبئ عن هذه المعاني، فقالوا: ضربَ زيدٌ عمرًا، فدلّوا برفع زيد على أنَّ الفعل له، وبنصب عمرو على أنَّ الفعل واقع به. وقالوا: ضُرِبَ زيدٌ، فدلوا بتغيير أول الفعل، ورفع زيد، على أنَّ الفعل ما لم يسم فاعله، وأنَّ المفعول قد ناب منابه. وقالوا: هذا غلامُ زيدٍ، فدلوا بخفض زيد، على إضافة الغلام إليه. وكذلك سائر المعاني، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها، ليتسعوا في كلامهم، ويقدّموا الفاعل إذا أرادوا ذلك، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه، وتكون الحركات دالة على المعاني».

ويقول الزجاجي أيضًا: (وأصل الإعراب للأسماء، وأصل البناء للأفعال والحروف؛ لأنَّ الإعراب إنَّما يدخل في الكلام؛ ليفرق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه، وسائر مما يعتور الأسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف).

وكذلك يقول ابن فارس اللغوي: (فأمَّا الإعراب فيه تميز المعاني، ويوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أنَّ قائلا لو قال: (ما أحسن زيد) غير معرب: أو (ضرب عمرو زيد) غير معرب، لم يوقف على مراده. فإذا قال: ما أحسنَ زيدًا، أو ما أحسنَ زيدٌ، أو ما أحسنُ زيدٍ؟ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده. وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها، فهم يفرّقون بالحركات وغيرها بين المعاني).

وهذه نظرة سليمة؛ فإنَّ الجملة الآتية، إذا كانت غفلاً من الإعراب، احتملت معاني عدة، فإن أُعربت نصَّت على معنى واحد: أكرمَ الناسُ محمدًا –أكرمَ الناسَ محمدٌ –أكرمُ الناسِ محمدٌ –أكرِمِ الناسَ محمدُ!

أمَّا(قطرب)، فإنَّهُ يرى وحده أنَّ هذه الحركات، جيء بها للســـرعة في الكلام ، وللتخلص من التقاء الســـاكنين ، عند اتصـــال الكلام ؛ فيقول : (وإنَّما أعربت العرب كلامها ؛ لأنَّ الاسم في حالة الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًـــا ، لكان يلزمه الإســكان في الوقف والوصـــل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك ، جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ؛ ليعتدل الكلام ، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ، ومتحركين وساكن ، ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنَّهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحروف المتحركة يســتعجلون ، وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان).

هذا هو رأي قطرب، وهو رأى لم يســـبقه به أحد –فيما نعلم –ولم يتابعه عليه غيره من اللغويين أو النحويين، فيما عدا أســـتاذنا المرحوم الدكتور إبراهيم أنيس، في كتابه القيّم: (من أسـرار اللغة)، ويظهر أنَّه تأثر برأي قطرب هذا؛ إذ أشـار إليه ناقلًا إياه عن كتاب :(إحياء النحو)، لإبراهيم مصطفى.

وقبل أن نشير إلى تفصيل نظرية الدكتور أنيس ونناقشها ، نود أن نذكر هنا أنَّ رفع الفاعل ، ونصـــب المفعول ، وجر المضـــاف إليه ، وما أشـــبه ذلك ، كان من الحقائق المســـلمة ، التي لم يشـــك فيها واحد من النحاة القدامى ؛ ولذلك قالوا في ردّهم على قطرب : (لو كان كما زعم ، لجاز خفض الفاعل مرة ، ورفعه أخرى ونصـــبه ، وجاز نصـب المضـاف إليه ؛ لأنَّ القصـد في هذا ، إنَّما هو الحركة تعاقب سـكونًا يعتدل به الكلام ، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته ، فهو مخير في ذلك ، وفى هذا فســاد للكلام ، وخروج على أوضاع العرب ، وحكمة نظام كلامهم) .

أمَّا الدكتور إبراهيم أنيس، فقد بدأ بمقدمة طويلة، بيَّن فيها كيف كان للنحاة ســلطان على الشـــعراء والأدباء، وأنَّهم لم يصـــادفوا من يهاجمهم إلا في النادر، من أمثال: (ابن مضاء القرطبي)، الذي ألَّف كتابًا، تصدى فيه لدحض علل النحاة.

ثم يذكر الدكتور أنيس أنَّ المحاولة الثانية، كانت محاولة إبراهيم مصـــطفى في كتابه: (إحياء النحو)، وأنَّها كانت محاولة تعليمية، لتيســـير تلك القواعد الإعرابية على الناشئين.

ثم انتقل الدكتور أنيس بعد ذلك، إلى البحث عن آثار هذا الإعراب في اللغات السامية الأخرى، غير أنه لم يتعرض للإعراب في الأكادية والحبشية والأوجاريتية مع أن هذه اللغات الثلاث، من أهم اللغات السامية في موضوع الإعراب –كما سنعرف فيما بعد –واستأثرت العبرية ببحثه في أقل من صفحة، وقال: إنَّها استأثرت ببحث المستشرقين كذلك، وعلل اعتقادهم في وجود الإعراب في اللغات السامية (بتأثرهم بما حدث في فروع الفصـيلة الهندية الأوربية ، فقد عرفوا أنَّ الوضـع الإعرابي ، الذي يسـمى : – case ending كان شـــائعًا في لغاتهم القديمة ، كاليونانية واللاتينية ، وأنَّه قد فقد من اللغات الأوربية الحديثة ، كالإنجليزية والفرنســية ، فتصــوروا أنَّ ما حدث في التطور التاريخي للفصيلة الهندية الأوربية ، قد تم مثله في الفصيلة السامية).

وبعد أن استعرض الدكتور أنيس إعراب اللاتينية باختصار، قال:(ولعل أهم فرق بين رموز الأسماء في اللاتينية، وبين حركاتنا الإعرابية، أنَّ الرموز اللاتينية لا تسقط مطلقًا، من نهاية الأسماء حين الوقف عليها، كما يحدث غالبًا للحركات الإعرابية في لغتنا، مما يجعلنا نرجّح أن حركاتنا الإعرابية، ليست رموزًا لغوية، تشير إلى الفاعلية أو المفعولية، أو غير ذلك).

وبعد أن درس ظاهرة الوقف، في اللغة العربية ولهجاتها، بشيء من التفصيل، خرج علينا الدكتور أنيس، بنظريته الجديدة، في تفســـير ظاهرة الإعراب في اللغة العربية. وتتلخص نظريته فيما يأتي:

١ –ليس للحركة الإعرابية مدلول، فلا تدل الحركات الإعرابية على فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك.

٢–هذه الحركات لا تعدو أن تكون حركات، يحتاج إليها في الكثير الغالب، لوصـــل الكلمات بعضـها ببعض، بمعنى أنَّها حركات للتخلص من التقاء السـاكنين، عند وصـل

الكلام، وأن معنى الفاعلية والمفعولية، لا يستفاد من هذه الحركات، وإنما من موقع كل من الفاعل والمفعول في الجملة العربية. وحاول الدكتور أنيس –تبعًا لذلك –أن يثبت نظامًا معينًا للجملة العربية القديمة، يلي فيها الفاعل الفعل، ويسبق المفعول.

٣–هناك عاملان تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين، أولهما: إيثار بعض الحروف الحركة معينة، كإيثار حروف الحلق للفتحة مثلا، وثانيهما: الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة، أو ما يسمى Vowel Harmony .

٤–سمع النحاة القدماء هذه الحركات، فأخطئوا تفسيرها، حين عدوها علامات على الفاعلية والمفعولية وغيرها، في حين أنَّها لا تعدو أن تكون حركات وصل بين الكلمات.

٥– وحين اعتقد النحاة أنَّها حركات إعرابية، حركوا أواخر الكلمات التي لا داعى إلى تحريكها، لتطرد قواعدهم؛ فقالوا مثلًا: الرجلُ قائمٌ ، بضم اللام من الرجل ، وكان يكفى أن يقال : (الرجلْ قائم) ، بتسكين اللام ؛ إذ لا توجد ضرورة تدعو إلى تحريكها .

٦–الحالات التي ليس فيها ما يدعو إلى تحريك الآخر، جاءت في النثر والشعر على سواء، ولا يؤثر ذلك على وزن الشعر من الناحية الذوقية، وإن كان يخالف ما يشترطه العروضيون في بعض الأحيان؛ مثل بيت أبي ذؤيب الهذلي:

أبي القَلْبُ إِلَّا أَمَّ عَمْرٍو وَأَصْبَحَتْ تحرّقُ ناري بِالشَّكَاة وَنَارُهَا

فيرى الدكتور أنيس أنَّ: كلمة: (تحرّقُ) قد حرك آخرها، دون ضرورة ملحة، وأنَّ إنشاد البيت بغير هذه الحركة، لا يكاد يؤثر في موسيقاه أو وزنه، وكل الذي يترتب على مثل هذا الإنشاد ، أن تصبح (مفاعيلن) : (مستفعلْ) . وهذا التغيير الطفيف، وإن لم يقل به أهل العروض، فيما أظن، لا يكاد يؤثر في وزن البيت شيئا، يشهد بهذا أصحاب الآذان الموسيقية المرهفة).

٧–أمَّا المعرب بالحروف، فكانت إحدى صوره تخص قبيلة معينة، والصور الأخرى تخص قبائل أخرى، ولكن النحاة جمعوا كل هذه الصور، وخصوا كل صورة منها بحالة

إعرابية معينة؛ فهو يفترض مثلاً أنَّ هناك قبائل عربية، كانت تنطق المثنى بالياء في جميع الحالات، ثم تطورت هذه الياء فصارت ألفًا، عند بعض القبائل في جميع الحالات، ولم يفهم النحاة سر الموضوع، فجمعوا بين الصورتين، وخصّوا الأولى بحالتي النصب والجر، كما خصوا الثانية بحالة الرفع.

تلك هي نظرية الدكتور إبراهيم أنيس، في تفسير الإعراب في العربية الفصحى. ونحب قبل أن نناقشها، ونبين أنَّ الإعراب كما يعرفه النحاة، من خصائص اللغات السامية –أن نشير إلى أن نظريته هذه لم تلق قبولًا لدى أي باحث من الباحثين، بل انبرى أحدهم للرد عليه، وهو الدكتور مهدي المخزومي. ومن أبرز الاعتراضات التي أثارها، أنَّ نظرية الدكتور أنيس، لا تستطيع أن تفسر اختلاف اللهجات العربية في الوقف؛ مثل لهجة أزد السراة، الذين إذا وقفوا على المرفوع، نطقوا بضمته وأطالوها، فكأنما هي واو، وإذا وقفوا على المكسور أطالوا كسرته، فكأنما هي ياء، فيقولون في الجملتين: هل جاء خالد؟ وهل مررت بخالد؟: خالدو، وخالدي، حين يريدون الوقف؛ فيقول الدكتور المخزومي: (فإذا لم تكن الحركات أعلامًا لمعان قصد إليها المتكلم، بل لم تعدُ أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان، لوصل الكلمات بعضها مع بعض، فكيف يفسر الوقف على: خالد في لغة من ينتظر (وهي لغة أزد السراة)؟ ولماذا كانت الدال مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة في الجمل الثلاث؟ ولماذا لا تكسر لتنسجم حركة الدال مع حركة اللام قبلها؟ ... وعليه فإنَّ القول بأن الحركات، إنما هي سد للحاجة إلى وصل الكلمات بعضها ببعض، وأنها ليست أعلامًا للمعاني التي قصد إليها المتكلم، قول لم يحالفه التوفيق).

وكان كلام الدكتور المخزومي قصيرًا في جملته، كما أنَّه لم يشر إلى اللغات السامية الأخرى، التي تعارض أصالة الإعراب فيها، نظرية الدكتور أنيس تمامًا، كما سنبين ذلك فيما بعد.

ولم يكن الدكتور أنيس، هو أول من شك في حقيقة الإعراب، وفسره هذا التفسير؛ فقد ذكرنا في بداية حديثنا رأي قطرب، في أنَّ الإعراب لم يدخل في اللغة العربية للدلالة

على المعاني، وإنما دخل تخفيفًا على اللســـان، ورأينا كيف ردّ اللغويون هذا الكلام، ولم يأخذ به واحد منهم.

ومن المستشرقين من تشكك قبل الدكتور أنيس، في اللغة العربية الفصحى، وفي أهم خصائصها، وهو الإعراب كذلك، ومن هؤلاء كارل فوللرز Karl Vollers الذي كان يرى أنَّ النص الأصـــلي للقرآن، قد كتب بإحدى اللهجات الشـــعبية، التي كانت ســـائدة في الحجاز، والتي لا يوجد فيها كما لا يوجد في غيرها تلك النهايات المسماة بالإعراب، وأنه انتقل إلى هذا النص فيما بعد، الشكل الأدبي للغة العربية، الذي هو عليه الآن. وهو يرى أن العربية الفصـــحى، التي رواها لنا النحويون العرب، والتي توجد في القرآن، كما احتفظ بها الشـعر في موازينه هذه العربية يراها (فوللرز) مصـنوعة ، وهو ينكر على الإطلاق أن تكون هذه اللغة ، كانت حية في مكة ، على عهد النبي محمد ، كما يشـــك أن يكون البدو الذين خرج من بينهم الشعراء ، كانوا يتكلمون هذه اللغة .

ظاهرة الترادف والاشتراك اللفظي والتضاد:

في العربية الأصـــل في كل لغة أن يوضـــع فيها اللفظ الواحد، لمعنى واحد، أي أن يكون بإزاء المعنى الواحد فيها لفظ واحد، ولكن ظروفًا تنشـــأ في اللغة، تؤدى إلى تعدد الألفاظ لمعنى واحد، أو تعدد المعاني للفظ واحد، يقول ســـيبويه: (واعلم أنَّ من كلامهم، اختلاف اللفظين، لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحـد، واتفـاق اللفظين واختلاف المعنيين). كما يقول قطرب: (الكلام في ألفاظه بلغة العرب، على ثلاثة أوجه؛ فوجه منها وهو الأعم الأكثر: اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين... وذلك قولك: الرجل والمرأة، واليوم والليلة، وقام وقعد... وهذا لا ســبيل إلى جمعه وحصــره؛ لأن أكثر الكلام عليـه، والوجـه الثـاني: اختلاف اللفظين والمعنى متفق واحد، وذلك مثل: عير وحمـار، وذئب وســـيد... وجلس وقعد... والوجه الثالث: أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى، فيكون اللفظ الواحد على معنيين فصـاعدًا؛ وذلك مثل: الأمة الرجل وحده يؤتم به، والأمة القامة،

قامة الرجل، والأمة من الأمم، ومن هذا اللفظ الواحد الذى يجيء على معنيين فصاعدًا، ما يكون متضادًا في الشيء وضده).

والحقيقة أنَّهُ لم تعن لغة، بمثل ما عنيت به اللغة العربية، من تعدد المفردات الدالة على معنى واحد من ناحية، أو تعدد معاني اللفظة الواحدة، إلى درجة التضاد بينها في بعض الأحيان، من ناحية أخرى.

ويطلق العلماء على المفردات الدالة على معنى واحد، اسم: المترادف: Synonym؛ كما يطلقون على الألفاظ الدالة على المعاني المختلفة، اسم: (المشترك اللفظي) Homonym ويطلقون على ذات المعاني المتضادة من هذه الألفاظ، اسم: (الأضداد) وإذا كان المحدثون من علماء اللغات، يسلمون بوقوع أمثلة من هذه الأنواع الثلاثة، في اللغات المختلفة، فإنَّ اللسان العربي، قد طال باعه وامتد ذراعه، في كل نوع من هذه الأنواع، ويعزى سبب تضخم المعجم العربي في اللغة ، إلى كثرة أمثلة المترادف والمشترك والأضداد، العربية، في كثير من الأحيان. ونحاول فيما يأتي، الوقوف على سر هذه الظاهرة الغريبة في العربية.

أولاً: الترادف

المترادفات هي: ألفاظ متّحدة المعنى، وقابلة للتبادل فيما بينها في أي سياق، والترادف التام – رغم عدم استحالته– نادر الوقوع إلى درجة كبيرة، فهو نوع من الكماليات، التي لا تستطيع اللغة أن تجود بها في سهولة و يسر، وقد اختلف اللغويون العرب، في وقوع هذا الترادف التام، في لغتنا العربية، اختلافًا كبيرًا، فمنذ أن بدأ الرعيل الأول من هؤلاء اللغويين في القرنين الثاني والثالث الهجريين في جمع اللغة العربية من أفواه فصحاء العرب من جانب، وتفريغ ألفاظ القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، والخطب، والرسائل، حتى نهاية العصر الأموي، والبحث عن معانيها وتفسيرها من جانب آخر، أخذ العلماء في تصنيف هذه المادة اللغوية، في أنماط شتى، وعنَّ لبعض هؤلاء العلماء،

أن يجمعوا الكلمات، التي تدل على معنى واحد في العربية، في تأليف مستقل، سموه أحيانًا (بالمترادف)، وأحيانًا أخرى باسم: (ما اختلفت ألفاظه واتفقت معانيه).

وقد بالغ بعضهم في جمع تلك الألفاظ، وحشد بينها طائفة كبيرة، لا تمت إلى المترادف الحقيقي بصلة، وكان فخر أحدهم على زميله، أنَّهُ يحفظ لهذا الشيء أو ذاك، كذا وكذا اسمًا، فقد روى ابن فارس أنَّ هارون الرشيد، سأل الأصمعي عن شعرٍ لابن حزام العكلي، ففسره، فقال: يا أصمعي، إنَّ الغريب عندك لغير غريب، قال: يا أمير المؤمنين، ألا أكون كذلك، وقد حفظت للحجر سبعين اسمًا.

كما روى ابن فارس، عن شيخه أحمد بن محمد بن بندار، أنَّهُ قال: (سمعت أبا عبد الله بن خالويه الهمذاني، يقول: جمعت للأسد خمسمائة اسم، وللحية مائتين).

وقد أدَّت مبالغة هؤلاء العلماء وغيرهم، في الاعتداد بهذه الظاهرة، طائفة أخرى من العلماء، تعارض هذا الاتجاه، وترفض ظاهرة الترادف في العربية، رفضًا تامًّا؛ ومن هؤلاء: أبو عبد الله محمد بن زياد حفظ الله الأعرابي (ت٢٣١هـ)، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١هـ)، وأبو محمد عبد بن جعفر بن درستويه (ت٣٣٠هـ)، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧ هـ)، وأبو الحسين أحمد ابن فارس (ت٣٩٥ هـ) وغيرهم.

قال أبو على الفارسي: (كنت بمجلس سيف الدولة بحلب، وبالحضرة جماعة من أهل اللغة، وفيهم ابن خالويه، فقال ابن خالويه: أحفظ للسيف خمسين اسمًا، فتبسم أبو علي، وقال: ما أحفظ إلا اسمًا واحدًا، وهو السيف، قال ابن خالويه: فأين المهنّد والصارم وكذا وكذا؟ فقال أبو علي: هذه صفات، وكأنَّ الشيخ لا يفرق بين الاسم والصفة).

كما يقول ابن فارس: (ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة، نحو: السيف، والمهند، والحسام، والَّذي نقوله في هذا: إنَّ الاسم واحد هو السيف، وما بعده من الألقاب صفات).

ويقول ابن السراج: (وقد حكي لي عن أحمد بن يحيى، أَنَّهُ كان يقول: لا يجوز أن يختلف اللفظ والمعنى واحد، وهو في هذا القول، أبعد ممن قال: إنه لا يجوز أن يتفق

اللفظ ويختلف المعنى)، ويقول كذلك ابن يعيش: (ويحكى عن أحمد بن يحيى إنكار ذلك، ومنع جوازه، ويزعم أنَّ في كلِّ لفظ زيادة معنى، ليس في الآخرة ففي: (ذهب) معنى، ليس في: (مضى)، وكذلك باقي الباب، وهو قول ليس بالسديد).

أمَّا ابن درستويه، فإنَّهُ يقول في شرح الفصيح لثعلب: (ولا يكون فَعَلَ وأفعل بمعنى واحد، كما لم يكونا على بناء واحد، إلَّا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأَمَّا من لغة واحدة، فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد، كما يظنُّ كثير من اللغويين والنحويين، وإنَّما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها... ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفروق، فظنَّوا أنَّهما بمعنى واحد... وليس يجيء شيء من هذا الباب، إلا على لغتين متباينتين كما بينا، أو يكون على معنيين مختلفين، أو تشبيه وشيء بشيء).

وبعض هؤلاء الذين أنكروا الترادف، كانوا من الأدباء النقَّاد، الذين يستشفون في الكلمات أمورًا سحرية، ويتخيلون في معانيها أشياء، لا يراها غيرهم، فهم قوم شديدو الاعتزاز بألفاظ اللغة، يتبنون، الكلمات، ويرعونها رعاية كبيرة، ينقبون عما وراء المدلولات، سابحين في عالم من الخيال، يصور لهم من دقائق المعاني وظلالها، ما لا يدركه إلَّا هم، ولا يقف عليه إلا أمثالهم.

ومن هؤلاء الأدباء، أبو هلال العسكري، الذي ألَّف كتابا سماه: (الفروق اللغوية) نادى فيه بأنَّ «كل اسمين يجريان على معنى من المعاني، وعين من الأعيان، في لغة واحدة، فإنَّ كلَّ واحد منهما، يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر، وإلَّا لكان الثاني فضلا لا يحتاج إليه».

ولعلنا نوضَّح مذهبه هذا، إذا ضربنا بعض الأمثلة من العسكري في الفرق بين المدح والتقريظ، إنَّ المدح يكون للحي والميت، والتقريظ لا يكون إلا للحي، وخلافه التأبين لا يكون إلا للميت، وأصل التقريظ من القرظ، وهو شيء يدبغ به الأديم، وإذا دبغ: به حسن وصلح وزادت قيمته، فشبه مدحك للإنسان الحي بذلك، كأنَّك تزيد من قيمته بمدحك إياه، ولا يصح هذا المعنى في الميت؛ ولهذا يقال: مدح الله، ولا يقال: قرّظه.

كما يقول في الفرق بين المدح والثناء: إنَّ (الثناء مدح مكرر، من قولك: ثنيت الخيط، إذا جعلته طاقين، وتثنيته -بالتشديد-إذا أضفت إليه خيطًا آخر، ومنه قوله تعالى:﴿ سبعًا من المثاني﴾، يعنى سورة الحمد؛ لأنَّها تكرر في كل ركعة).

ورغم ما يوجد بين لفظة مترادفة وأخرى من فروق أحيانًا، فإنَّنا لا يصح أن ننكر الترادف، مع من أنكره جملة، فإنَّ إحساس الناطقين باللغة كان يعامل هذه الألفاظ معاملة المترادف، فنراهم يفسِّرون اللفظة منها بالأخرى، كما روى عن أبي زيد الأنصاري أنَّهُ قال: «قلت لأعرابي: ما المحبنطىء؟ قال: المتكأكيء، قال: قلت: ما المتكأكىء؟ فقال: المتآزف، قال: قلت: ما المتآزف؟ قال: أنت أحمق، وكما روى عن المازني أنَّهُ قال: (سمعت أبا سَوَّار الغنوي يقرأ: وإذ قتلتم نسمة فادّارأتم فيها فقلت له: إنَّما هو (نفس)، فقال: النسمة والنفس واحد).

أسباب كثرة المترادف في العربيَّة الفصحى:

١-تعدد أسماء الشيء الواحد في اللهجات المختلفة، فكلُّ لهجة تطلق عليه اسمًا، ثم أدَّى احتكاك اللهجات بعضها ببعض، ونشأت اللغة العربية المشتركة في تلك الظروف الدينية، والاقتصادية، والسياسية، التي تحدثنا عنها من قبل إلى تمسّك هذه اللغة المشتركة، بعدد من تلك الألفاظ التي تدل على مسمى واحد فى اللهجات المختلفة، (وأصبحت الحالة التي انتهت إليها أشبه شيء ببحيرة، امتزج بمياهها الأصلية، مياه أخرى انحدرت إليها من جداول كثيرة).

ولو نظرنا في اللهجات العربية الحديثة، لوجدنا شيئًا يشبه هذا الذي نتصوره في القديم، فما يسمى: «فكّة»، مثلا في مصر، يسمى في لبنان: «فرافير»، وفي سوريا والأردن: «فراطة»، وفي العراق: «خُرْدَة»، وفى ليبيا: «رقاق»، وفي السعودية: «صرافة» أو «تفاريق»، والبطيخ، مثلا في مصر، هو: «الرَّقِّي» في العراق و«الدِّلّاح» في ليبيا، و«الحَبْحَب» في السعودية، وما إلى ذلك.

وهكذا لو تصـورنا تفاعلًا، يتم بين هذه اللهجات جميعها، لكان من الممكن أن يحتفظ ببعض هذه الألفاظ، للدلالة على المسمى الواحد، ويفسر لنا هذا السبب، وقوع المترادف في العربية المشـتركة، أو ما يُعرف باسـم العربية الفصـحى، ونسـتطيع أن نفهم على ضـوئه، ما وقع في القرآن الكريم، من هذه الألفاظ المترادفة، كورود: (حلف) و(أقسـم)، مثلا بمعنى واحد، فى قولـه تعـالى: ﴿يحلفون بـالله مـا قـالوا﴾ (التنبويـة٩/٧٤)، وقولـه: ﴿وأقسموا بالله جهد أيمانهم﴾ (النور: ٢٤/٥٣)، وكورود: (بعث) و(أرسل)، بمعنى واحد، في قوله تعالى: ﴿بعث فيهم رسولا﴾ (آل عمران: ٣/١٦٤)، وقوله: ﴿فأرسلنا فيهم رسولا ﴾ (المؤمنون٢٣/٣٢).

وإن كان من يمنعون الترادف، يحاولون التفرقة بين اللفظين، كأبي هلال العسـكري، الذي حاول أن يفرّق بين القَسم والحلف، بأنَّ القسم أبلغ من الحلف؛ لعلة ذكرها هو، ولا تخلو من التكلف.

٢ –ومن أسـباب الترادف كذلك: أن يكون للشـيء الواحد في الأصـل اسـم واحد، ثم يوصـف بصـفات مختلفة، باختلاف خصـائص ذلك الشـيء، وإذا بتلك الصـفات تستخدم في يومٍ ما، استخدام الشيء، وينسى ما فيها من الوصف، أو يتناساه المتحدث باللغة.

وفي ضـوء هذا السـبب، يمكن النظر إلى السـيف وأسـمائه المختلفة في العربية، تلك الأسماء التي كانت في الأصل صفات له، كالصارم، والباتر، والقاضب، والصقيل، وغير ذلك.

وقد فطن إلى مثل هذا، أبو علي الفارسـي، في حواره الذي سـبق أن ذكرناه، مع ابن خالويه، أمام سـيف الدولة، ويقول ابن الأثير: «وقد يوجد من الأسـماء ما يطلق على المسـمى بالوضـع، اسـمًا للذات لا لمعنى فيه، كالسـيف بإزاء هذه الآلة المعروفة كيف كانت، ومنها ما يطلق عليه لصفة فيه، كالصارم، فإنَّهُ موضوع له كصفة الحدّة».

٣-وأحد أســـباب كثرة المترادفات العربية، في مؤلفات القدامى من اللغويين: التطور اللغوي فى اللفظة الواحدة، فقد تتطور بعض أصـوات الكلمة الواحدة، على ألسـنة الناس، فتنشأ صور أخرى للكلمة، وعندئذ يعدها اللغويون العرب، مترادفات لمسمى واحد.

من ذلك قول ابن جنّى مثلًا: «ومن ذلك قولهم: هتلت السـماء وهَتَنَت: هما أصــلان، ألا تراهما متســاويين في التصــرف، يقولون: هَتَنَت الســماءُ تَهْتِنُ تَهْتَانًا، وهتلت تهتل تهتالا، وهنّ ســحائب هُتْنٌ وهُتْلٌ»، ومثل ذلك كلمات: الحثالة، والحفالة، والحذالة، والحسالة، والحصالة، للرديء من الشيء.

ويشــبه هذا ما روى عن الأصــمعي أنَّهُ قال: اختلف رجلان في: (الصــقر)، فقال أحدهما: (الصـقر) بالصـاد، وقال الآخر: (السـقر) بالسـين، فتراضـيا بأول وارد عليهما، فحكيا له ما هما فيه، فقال: لا أقول كما قلتما، إنما هو: (الزقر)، كما روى الأصــــمعي كذلك عن العرب، أنهم يقولون: «ما كدت أتملص من فلان»، و«أتملس»، و«أنملز»، بمعنى: أتخلّص منه، وقد يكون التطور اللغوي فى معنى الكلمة ودلالتها، لا في لفظها «فمن الكلمات ما تشـترك معانيها في بعض الأجزاء، وتختلف في بعضـها الآخر ويمكن تشـبيهها بدوائر متحدة المركز، ومختلفة في جزء من سـطوحها، أو مشـتركة في جزء من السـطح فقط، فإذا مر عليها زمن طويل، ودعت عوامل تغير المعاني، أن تنطبق الدوائر بعضــــها على بعض، أصــــبحت تلك الكلمات مترادفة؛ لأن المعاني لا تبقى على حالة واحدة، فقد يصـبح الخاص عامًا، أو يصـبح العام خاصًّـا، وإذا قارنا بين الكلمة: (هلك) في العربيـة، وجدنـا معنـاها فى العبريـة لكل نوع من الـذهـاب، في حين أنَّ معنـاها في العربية، قد تحدد فأصــبح مقصــورًا على نوع واحد من الذهاب، وهو (الهلاك)، وقد أدى مثل هذا التطور إلى الترادف بين الموت والهلاك.

٤-ومن عوامل كثرة المترادف في العربية كذلك: الاســتعارة من اللغات الأجنبية، التي كانت تجاور العربية في الجاهلية وصــدر الإســلام، وبين الكلمات المترادفة التي رويت لنا، الكثير من الألفاظ المســتعارة من الفارســية وغيرها، كالدِّمَقْس، والإِسْــتَبْرَق للتحرير،

والزَّرجون والإسْفِنط والباذِق والدِّرياقة للخمر، والبَهْرَج للباطل، والبَخْت للجَدِّ والحظ، والجُلّ للورد، والدّست للصحراء، واليَمّ للبحر، وغير ذلك.

هذه هي بعض العوامل، التي أدت إلى كثرة الألفاظ المترادفة، في المعجمات العربية، ومؤلفات اللغويين العرب، ولا يعنى نقدنا لها هنا، أنَّ اللغة العربية تخلو من المترادفات، إذ «يجمع المحدثون من علماء اللغات، على إمكان وقوع الترادف، فى أي لغة من لغات البشـــر، بل إنَّ الواقع المشـــاهد يثبت أنَّ كلَّ لغة تشـــتمل على بعض هذه الكلمات المترادفة».

غير أنَّ هؤلاء العلماء يشـــترطون شـــروطًا معينة، إذا تحققت أمكننا القول بأنَّ بين الكلمتين ترادفًا. **وفيما يأتي نلخص أهم هذه الشروط:**

١ –**الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقًا تامًا**، فإذا تبين لنا بدليل قوي، أنَّ العربي كان يفهم حقًّا من كلمة: (جلس) شـــيئًا، ولا يســـتفيده من كلمة: (قعد)، قلنا حينئذ: ليس بينهما ترادف.

٢ –**الاتحاد في البيئة اللغوية**، ولم يفطن المغالون فى الترادف إلى مثل هذا الشـرط، بل عدوا كل اللهجات وحدة متماســـكة، وعدّوا كل الجزيرة العربية بيئة واحدة، ولكنا نعدّ اللغة المشـتركة، أو الفصـحى الأدبية، بيئة واحدة، ونعدّ كل لهجة أو مجموعة منسـجمة من اللهجات بيئة واحدة.

٣ – **الاتحاد في العصر**، فالمحدثون حين ينظرون إلى المترادفات، وما ينظرون إليها فى عهد خاص وزمن معين، فإذا بحثنا عن الترادف، يجب ألَّا نلتمسـه فى شـعر شـاعر من الجاهليين، ثم نقيس كلماته بكلمات وردت في نقش قديم، يرجع إلى العهود المسيحية مثلًا.

٤ -**ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطور صـــوتي آخر**، فحين نقارن بين: (الجَثْل) و(الجَفْل) بمعنى: النمل، نلحظ أنَّ إحدى الكلمتين، يمكن أن تعدّ أصـلًا، والأخرى تطور لها.

على أية حال، وكيفما كان نشـــوء هذا القدر الكبير، من المترادفات في اللغة العربية، فقد أفادت هذه الظاهرة في «التوسـع في سـلوك طرق الفصـاحة، وأسـاليب البلاغة في النظم والنثر، وذلك لأنَّ اللفظ الواحد، قد يتأثر باســـتعماله مع لفظ آخر في الســـجع والقافية، والتجنيس والترصيع، وغير ذلك من أصناف البديع، ولا يتأثر ذلك إلا باستعمال مرادفه مع ذلك اللفظ»، ويرى ابن يعيش ، أن الترادف يحســـن «للحاجة إلى التوســـع بالألفاظ، ألا ترى أنَّ السـاجع أو الشـاعر، لو افتقر إلى استعمال معنى: (قعد) مع قافية سـينية، لاسـتعمل معنى: (جلس)، ولو لم يسـتعمل في هذا إلا (قعد)، لضـاق المذهب، ولم يوجد من التوسع، ما وجد بوجوده».

كما أمكن بهذه المترادفات «أن يأتي الشـاعر بالاسـمين المختلفين للمعنى الواحد، في مكان واحد، تأكيدًا ومبالغة، كقول الحطيئة:

ألا حَبَّذَا هِنْدٌ وَأَرْضٌ بِهَا هِنْدُ وهند أتى مِنْ دُونِهَا النَّاسُ وَالْبَعْدُ

بل لقد حفظ لنا التاريخ أن (واصـل بن عطاء)، زعيم المعتزلة، كان ألثغ في صـوت الراء، فلم يحفظ عنه أنَّهُ نطق بهذا الصـــوت، ولولا المترادفات تعينه على قصـــده، لما استطاع ذلك.

ومن أمثلة ذلك، ما يروى عنه أنَّهُ (لمَّا قال بشـــار بالرجعة، وتتابع على واصـــل ما يشهده بإلحاده، قال واصل: أما لهذا الأعمى الملحد، أما لهذا المُشَنَّف المكنى بأبي معاذ من يقتله؟ أما والله، لولا أن الغيلة سجية من سجايا الغالية، لدسست إليه من يبعج بطنه في جوف منزله أو في حفله، ثم لا يتولى ذلك إلا عُقيلّي أو سَـدُوسـي، فقال: أبو معاذ، ولم يقل: بشار. وقال: المشنّف، ولم يقل: المرعَّث، وكان بشار ينبز بالمرعث. وقال: من

سـجايا الغالية، ولم يقل: الرافضـة. وقال: في منزله، ولم يقل: في داره، وقال: يبعج، ولم يقل: ينقر. كل ذلك تخلّصًا من الراء).

ثانياً: الاشتراك اللفظي

عرَّف الأصوليون اللفظ المشترك: بأنَّهُ اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالة على السواء عند أهل تلك اللغة.

كما وقع الخلاف بين اللغويين، حول وجود المترادف في اللغة، فأنكره بعضـــهم، نجد الأمر نفســه يتكرر هنا كذلك، فهذا (ابن درسـتويه)، الذي عرفناه من قبل، معارضًـا في وجود المترادف في اللغـة الواحـدة، ينكر كـذلـك أن يكون للفظ: (وجـد) من المعـاني المختلفة، ما رواه اللغويون فيه، وهي العثور على الشيء، والغضب، والعشق، ويقول في شرح فصيح ثعلب: «فظنَّ مَن لم يتأمل المعاني، ولم يتحقق الحقائق، أنَّ هذا لفظ واحد، قد جاء لمعان مختلفة، وإنَّما هذه المعاني كلها شيء واحد، وهو إصابة الشيء خيرًا كان أو شرًا».

وكما يقول أيضًـا: «فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف، ثم جاءا لمعنيين مختلفين، لم يكن بد من رجوعهما إلى معنى واحد، يشتركان فيه، فيصيران متفقي اللفظ والمعنى».

وقد وضـع ابن درستويه يده هنا كذلك، على الأسباب التي تدعو إلى نشوء المشترك اللفظي فى اللغة، حين قال: «فلو جاز وضـــع لفظ واحد، للدلالة على معنيين مختلفين، لما كان ذلك إبانة، بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيء الشـــيء النادر من هذا لعلل... وإنَّما يجيء، ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصـــار قد وقع في الكلام، حتى اشتبه اللفظان، وخفى ذلك على السامع، وتأول فيه الخطأ».

وإلى مثل هذا الذي فطن إليه ابن درســتويه، ينادي أبو علي الفارســي، بأنَّ «اتفاق اللفظي واختلاف المعنيين، ينبغي ألا يكون قصــدًا في الوضــع، ولا أصــلًا، ولكنَّهُ من

لغات تداخلت، أو أن تكون كلّ لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء، فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل».

وفي ضـــوء هذا الذي ذكره أبو علي الفارســـي، ينبغي أن ننظر إلى المعاني الكثيرة المختلفة، التي تذكرها المعجمات العربية، لهذا اللفظ أو ذاك، ككلمة العجوز التي روى لها صاحب القاموس، أكثر من سبعين معنى.

عوامل نشأة المشترك اللَّفظي

١- **الاســـتعمال المجازي:** فمثلا كلمة: «العين»، يدل في الأصـــل على عضـــو الإبصار في الإنسان والحيوان، بدليل مقارنة اللغات السامية المختلفة، وهي من الأسماء القديمة فيها، أمَّا العربية ففيها زيادة على هذا المعنى: الإصـــابة بالعين، وضـــرب الرجل في عينه، والمعاينة؛ وهذه كلها اشـــتقاقات فعلية من لفظ «العين» بمعناها القديم، ومن معانيها كذلك: «المال الحاضـــر»؛ لأنَّهُ يُعَايَن كذلك، بعكس المال الغائب، الذى لا تراه العين، ومن معانيها: الجاسـوس، ورَبِيئَة الجيش، وهو الذى ينظر لهم وهذا على التشـبيه والمبالغة، فكأنَّ الجاسـوس والربيئة، قد تحوَّلا إلى عين كبيرة؛ لأنَّ العين أهم أعضـائهما فى عملهما.

ومن المعاني كذلك: خيار الشـــيء، والســـيد، وســـنام الإبل، وهذه الثلاثة يجمعها «بالعين» قيمتها بالنسـبة إلى سـائر الجسـد، على التشـبيه بها في المكانة والمنزلة، ومن المعاني أيضا: الدينار، وعين الركبة، وهي نقرة في مقدمتها، وعين الشمس، وعين الماء، وهذه كلها علامات تشـبيه بالعين في الاسـتدارة، أو سـيلان الدمع منها، وبقى من معاني «العين»، في العربية : «الاعوجاج في الميزان»، و«ماء عن يمين قبلة أهلهم العراق»، و«الســـحابة التي تنشـــأ من ناحية قبلة أهل العراق»، و«مطر أيام كثيرة لا يقلع»، و«طائر»، و«ذات الشيء»، وهذه كلها معان لا يتضح لنا الآن علاقتها بالعين المبصرة، وما نظن إلا أنَّ هذه الصـــلة كانت موجودة في أذهان العرب الأوائل، الذين أطلقوا لفظ: «العين»، وعليها.

٢-**اللهجات:** فبعض هذه المعاني المجازية، التي رويت لنا في بعض الكلمات، نشأت بالتأكيد فى بيئات مختلفة، غير أنَّ اللغويين لم يوضِّـــحوا لنا، إلا فى النادر، بيئة هذا المعنى أو ذاك، ومن البعيد أن يظن المرء أنَّ هذه المعاني الكثيرة لكلمة: «العجوز» السابقة، كانت تستخدم في العربية في بيئة واحدة. غير أننا لا نعدم إشارة هنا وهناك في كتب اللغة، إلى القبائل التي كانت تطلق الكلمة، على هذا المعنى أو ذاك؛ فقد روى لنا أبو زيد مثلًا، أَّن قبيلة: (تميم) كانت تطلق كلمة: الألفت على الأعسر، وهو الذي يعمل بيده اليسرى، كأنَّ فيه التفاتًا من اليمنى إلى اليسرى، أمَّا قبيلة (قيس)، فكانت تطلق هذه الكلمة على الأحمق، ولعلها كانت تلحظ فيه التفاتًا من الكَيْس إلى الحمق، كما تطلق عامة العرب على الذئب: «السِّـــرْحان»، و«السِّـــيد»، وهاتان الكلمتان تطلقان عند هذيل على: «الأسد».

وكذلك روى لنا الأصمعي، أنَّ عامة العرب، كانت تطلق: «السليط» على الزيت. أمَّا أهل اليمن، فكانوا يطلقونهُ على دهن السمسم فقط، وهذا من تخصيص العام في دلالة اللفظ، وهو طريق من طرق تطور الدلالة، في اللغات المختلفة.

٣-**اقتراض الألفاظ من اللغات المختلفة:** إذ ربما كانت اللفظة المقترضة، تشبه في لفظها كلمة عربية، لكنها ذات دلالة مختلفة، كما لو تصورنا أنَّ العربية، استعارت من الألمانية، كلمة: Kalb (كَلْب) بمعنى: (عجل)، فتصبح كلمة: «كلب» في العربية، من كلمات المشترك اللفظي، تدل على الكلب الذي نعرفه، وعلى: العجل.

وقد حدث مثل هذا فى العربية القديمة، ففيها أنَّ: «السَّـــكْر نقيض الصـــحو»، وفيها أيضًا أنَّ «كل شقّ سُدَّ، فقد سُكِر، والسَّكْر سدّ الشق»، والمعنى الأول عربي، أما الثاني فهو معرب من الآرامية: sakkar. وقد فطن إلى هذا: شهاب الدين الخفاجي، حين قال: (لا يضـر المعرب كونه موافقًا للفظ عربي، كسَـكَّرَ، فإنَّهُ معرّب، وإن كان عربي المادة، بمعنى: أغلق، قال الله تعالى: ﴿سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا﴾. وفي العربية الفصحى كذلك: «الحُبّ»

بمعنى: الوِدَاد، وهو حُب الشـــيء، وفيها كذلك: (الحُبّ: الجَرّة التي يُجعل فيها الماء). والمعنى الأول عربي أصـيل، أمَّا الثاني، فهو فيها مسـتعار من الفارسـية، لكلمة مماثلة تمامًا للفظ العربي.

وفي العربية كذلك: السُّور: حائط المدينة، والسـور: الضـيافة. والمعنى الأوَّل عربي، أمَّا الثاني، فهو لكلمة فارسـية، شـرفها النبي(ﷺ) كما قال صـاحب القاموس حين نطق بها، في قوله عليه الصـلاة والسـلام: «يا أهل الخندق، قوموا فقد صـنع جابر سُورًا، قال أبو العباس ثعلب: إنما يراد من هذا، أنَّ النَّبي(ﷺ) تكلم بالفارسية.

٤-**التطور اللغوي**: فقد تكون هناك كلمتان، كانتا في الأصـــل مختلفتي الصـــورة والمعنى، ثم حدث تطور في بعض أصـــوات إحداها، فاتفقت لذلك مع الأخرى في أصـواتها، وهكذا أصـبحت الصـورة التي اتحدت أخيرًا، مختلفة المعنى، أي صـارت لفظة واحدة، مشتركة بين معنيين أو أكثر.

مثال ذلك ما روى لنا، من أنَّ «مَرَدَ: أقدم وعتا، ومَرَدَ الخبز: لينه بالماء»، وأصـــل الكلمة بالمعنى الثاني هو: «مَرَثَ»؛ ففي المعجمات: «مرث الشـيء فى الماء: أنقعه فيه حتى صار مثل الحساء»، فقد أبدل صوت الثاء هنا تاء، فصارت الكلمة: (مَرَتَ)، وهذه رويت لنا كذلك، ثم جهرت التاء لمجاورتها للراء، فصـــارت: (مَرَدَ)، وبذلك ماثلت كلمة: (مَرَدَ) بمعنى: أقدم وعتا.

ومثال ذلك أيضًـا ما في المعجمات، من قولها: «الفَرْوَة: جلدة الرأس والغِنَي». وأصـل الكلمـة بـالمعنى الثـاني، هو: (الثروة)، أبدلت الثاء فاء، على طريقة العربية، في مثل: (جدث، وجدف)، و(حثالة، وحفالة)، وما أشبه ذلك.

ومثال ذلك أيضًـــا، من أنَّ: دَعَمَ الشـــيء: قَوَّاه، ودَعْمَه: دفعه وطعنه ورماه بشـــيء. وأصـــل الكلمة بالمعنى الثاني، هو: (دَحَم) بالحاء؛ فقد تطورت هذه الحاء، وجهرت، بســـبب مجاورتها للدال المجهورة، فقلبت إلى نظيرها المجهور، وهو العين، فصـــارت

(دعم)، والتبســت لذلك بكلمة: (دَعَمَ)، بمعنى: قَوَّى، فنشــأ الاشــتراك اللفظي في هذه الكلمة.

ومن الأمثلة كذلك، ما روته المعجمات، من أن (حَنَك الغراب) هو باطن أعلى الفم من داخل، و(حَنّك الغراب)، هو شدة سواده، فإنَّهُ مما لا شك فيه، أنَّ (الحنك) بالمعنى الثاني، متطورة عن: (الحلك) بمعنى: شــدة الســواد، قلبت فيها اللام نونا، كما أبدلت في مثل: إسماعيل وإسماعين، وإسرائيل وإسرائين، وجبريل وجبرين، وغير ذلك.

ثالثا: التضاد

التضاد: (نوع من العلاقة بين المعاني، بل ربما كانت أقرب إلى الذهن، من أية علاقة أخرى، فمجرد ذكر معنى من المعاني، يدعو ضــد هذا المعنى إلى الذهن، ولا ســيما بين الألوان، فذكر البياض يستحضر في الذهن السواد، فعلاقة الضدية من أوضح الأشياء في تداعي المعاني، فإذا جاز أن تعبر الكلمة الواحدة، عن معنيين بينهما علاقة ما، فمن باب أولى جواز تعبيرها عن معنيين متضــادين؛ لأنَّ اســتحضــار أحدهما في الذهن، يستتبع عادة استحضار الآخر، فالتضاد فرع من المشترك اللفظي).

قال أبو الطيب اللغوي فى تعريف الأضداد: «الأضداد جمع ضد، وضد كل شيء ما نافاه، نحو: البياض والسـواد، والسـخاء والبخل، والشـجاعة والجبن، وليس كل ما خالف الشــيء ضــدًا له، ألا ترى أنَّ القوة والجهل مختلفان، وليســا ضــدين، وإنَّما ضــد القوة الضعف، وضد الجهل العلم، فالاختلاف أعم من التضاد، إذ كان كل متضادين مختلفين، وليس كل مختلفين ضدين».

وممن أنكر الأضــداد، وألَّف في ذلك كتابًا هو: ابن درســتويه، الذي عرفناه من قبل، منكرًا للترادف والاشــتراك اللفظي، فقد قال ابن درســتويه فى شــرح الفصــيح: «النَّوء، الارتفاع بمشقة وثقل، ومنه قيل للكوكب: قد ناء إذا طلع، وزعم قوم من اللغويين أنَّ النوء

السـقوط أيضًـا، وأنَّهُ من الأضـداد، وقد أوضـحنا الحجة عليهم في ذلك، في كتابنا في إبطال الأضداد».

كما روى ابن سـيدة الأندلسـي، أنَّ أحد شـيوخ أبي على الفارسـي، كان كذلك «ينكر الأضداد التي حكاها أهل اللغة، وأن تكون لفظة واحدة لشيء وضده».

كما يقول الجواليقي: «المحققون من علماء العربية، ينكرون الأضـداد، ويدفعونها، قال أبو العباس أحمد بن يحيى (ثعلب): ليس في الكلام ضـد؛ لأنَّهُ لو كان فيه ضـد، لكان الكلام محالًا؛ لأنَّهُ لا يكون الأبيض أسـود، ولا الأسـود أبيض، وكلام العرب وإن اختلف اللفظ، فالمعنى يرجع إلى أصل واحد، فالصارخ المستغيث والصارخ المغيث؛ لأنَّهُ صراخ منهما... والقُرْء الوقت، فاحتمل أن يكون للحيض والطهر».

ويرى ابن دريد أنَّ الأضـداد، لا تكون كذلك إلا في لغة واحدة، إذ يقول: الشـعب: الافتراق، والشـعب: الاجتماع، وليس من الأضـداد إنَّما هي لغة لقوم، وقد أفاد بهذا «أنَّ شرط الأضداد، أن يكون استعمال اللفظ في المعنيين، في لغة واحدة».

ويذهب أنصـار هذا الرأي الأخير، إلى أنَّ التضـاد في المعاني، ينشـأ أولًا في لهجات مختلفة، ثم تسـتعير كل لهجة المعنى المسـتعمل عند الأخرى، وبذلك يجتمع المعنيان المتضـادان فى هذه اللهجة، عن طريق تلك الاسـتعارة، ويقولون «إذا وقع الحرف على معنيين متضـادين، فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمسـاواة منه بينهما، ولكنَّ أحد المعنيين لحي من العرب، والمعنى الآخر لحي غيره، ثم سـمع بعضـهم لغة بعض، فأخذ هؤلاء عن هؤلاء، وهؤلاء عن هؤلاء؛ قـالوا: فـالجون الأبيض، في لغـة حيّ من العرب، والجون الأسود في لغة حيّ آخر، ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر».

ومن الطبيعي أن الكلمة من كلمات الأضـداد، لم توضـع للمعنيين المتضـادين فى أول الأمر، وإنَّما وضـعت لأحدهما، ثم جدّت عوامل مختلفة، أدت إلى نشـأة المعنى الثاني المضـاد للمعنى الأول، وقد فطن إلى ذلك بعض علماء اللغة، فقالوا: «إذا وقع الحرف على معنيين متضادين، فالأصل لمعنى واحد، ثم تداخل الاثنان على جهة الاتساع».

وقد وقف القالي، على المعاني الأصـــلية لبعض الكلمات، فأنكر لذلك كونها من الأضداد، وقال: «الصريم: الصبح سمي بذلك؛ لأنَّهُ انصرم عن الليل، والصريم: الليل؛ لأنَّهُ انصـرم عن النهار، وليس هو عندنا ضـدًّا»، وقال كذلك: «النطفة: الماء، تقع على القليل منه والكثير، وليس بضدّ».

ولم تسـلم العربية من هجوم الشـعوبيين عليها، بسـبب ما فيها من الأضـداد؛ إذ ظن «أهل البدع والزيغ والإزراء بالعرب، أنَّ ذلك كان منهم، لنقصـــان حكمتهم وقلة بلاغتهم، وكثرة الالتباس في محاوراتهم وعند اتصال مخاطباتهم».

غير أنَّ هذا «رأى باطل، لا يرجع إلى حقيقة أو جواب، بل يرجع إلى حقد وضـــغينة على العرب، في نفوس هؤلاء الشـــعوبيين من غير العرب؛ لأن مرد الأمر في مســـألة الأضـــداد في اللغة، إلى سـياق الكلام، وتعلق أوله بآخره، وإلى قرائن الحال، التي يكون فيها الناس أثناء التخاطب».

وما درى هؤلاء أنَّ «كلام العرب يصـحح بعضـه بعضًـا، ويرتبط أوله بآخره، ولا يعرف معنى الخطاب منه، إلا باســـتيفائه واســـتكمال جميع حروفه، فجاز وقوع اللفظة على المعنيين المتضـادين؛ لأنَّها يتقدمها، ويأتي بعدها ما يدل على خصـوصـية أحد المعنيين دون الآخر، ولا يراد بها في حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد».

غير أننا لا نود أن ننسـاق وراء المؤلِّفين في الأضـداد، من اللغويين العرب، فنعدّ كل ما أتوا به من كلمات هذه الظاهرة صـــحيحًا، فإنَّنا مثلًا لا نرى شـــيئا من التضـــاد في اســـتعمال كلمة: (الضِّـــعْف)، بمعنى: المثل أو المثلين، أو اســـتعمال كلمة: (المِثْل)، بمعنى: المماثل أو الضعف (ابن الأنباري ١٣٢)، أو استعمال: (الكأس)، بمعنى: الإناء أو الشراب الذي يوضع فيه (ابن الأنباري ١٦٢)، (الأحفاض)، بمعنى: الأمتعة أو الإبل أو اســـتعمال الأحفاض التي تحمل هذه الأمتعة (ابن الأنباري ١٦٢)، أو اســـتعمال: الظعينة، بمعنى: الهودج، أو المرأة في الهودج (ابن الأنباري ١٦٤).

كما أننا نشـــترط اتحاد الكلمة ومتعلقاتها في المعنيين؛ لأنَّ أي تغيير فيها، أو في متعلقاتها، يخرجها عن كونها بذاتها تحتمل المعنيين المتضــادين، فلا نعدّ لذلك: «ظاهر عنـك»، بمعنى: زائـل، «ظـاهر عليـك» بمعنى: لازم (ابن الأنبـاري٥٦) من كلمـات الأضداد، كما أنَّهُ ليس من الأضداد كذلك: (راغ على) بمعنى: أقبل، و(راغ عن) بمعنى: ولى (قطرب ٢١٨ وابن الأنبـاري ١٥٣ وأبو الطيـب ١/٣٢٨)، وليس منهـا: (ترب الرجل»، بمعنى: افتقر، و«أترب»، بمعنى: اســتغنى (قطرب٢٦٧). وقد أحســن ابن الأنباري (٣٨٠) إذ قال: «وهذا عندي ليس من الأضــداد؛ لأنَّ ترب يخالف أترب، فلا يكون ترب من الأضــداد؛ لأنَّهُ لا يقع إلّا على معنى واحد». ومثال ذلك أيضًــا دعوى (قطرب)، أنَّ (ثللت) بمعنى: أفسدت وهدمت، و(أثللت)، بمعنى: أصلحت، من الأضداد (قطرب ٢٦٨)؛ فقد قال فيه ابن الأنباري (٣٨٧). «ليس عندي كما قال قطرب؛ إذ كان ثللت يخالف أثللت، فلا يجوز أن يعدّ في الأضداد حرف، لا يقع إلا على معنى واحد».

وقد صــرح أبو الطيب اللغوي مرة بأن، «شــرط الأضــداد أن تكون الكلمة بعينها، تستعمل فى معنيين متضادين، من غير تغيير يدخل عليها»، (أبو الطيب ١/٤٥٥) وقال مرة أخرى (٢/٥٧٨): «ليس هذا عندي من الأضداد؛ لأنَّ شرط الأضداد على ما أصّلنا أولا، أن تكون الكلمة الواحدة، تنبئ عن معنيين متضــادين، من غير تغيير يدخل عليها، ولا اختلاف في تصرفها».

كما أننا لا نعد من كلمات الأضــداد، ما ترك اللغويون العرب الاســتشــهاد على أحد معنييه؛ لأنَّهُ لم يثبت في كلام العرب أنَّهُ استعمل بهذا المعنى؛ مثل قولهم: إنَّ «قَسَـطَ» تعنى: عَدَلَ أو جار (قطرب ٢٥٩ وابن الأنباري ٥٨ وأبو الطيب ٢/٥٩٤)، فالمعنى الأول لا دليل عليه، أمَّا الثاني فقد ورد فى قوله تعالى: ﴿وأمَّا القاســطون فكانوا لجهنم حطبًا﴾.

كذلك تستبعد من كلمات الأضداد، تلك التي صحَّفها اللغويون أو حرفوها؛ ففي الأضداد لابن الأنباري (٦٣): «وقال بعض العرب: بَرَّدتُ من الأضداد، يقال: بَرَّد الشيء على المعنى المعروف، ويقال: بَرَّد الشيء إذا أسخنه، واحتجوا بقول الشاعر:

عَافَتِ الشُّرْبَ في الشِّتَاءِ فَقُلْنَا بِرِّدِيهِ تُصَادِفِيهِ سَخِينَا

ولا شك أنَّ هذا تحريف لعبارة: (بل رديه)؛ فقد قال ابن الأنباري تعليقًا على ذلك: «قال أبو بكر: وحكى لي بعض أصحابنا عن أبي العباس، أنَّهُ كان يقول في تفسير هذا البيت: بل رديه من الورود، فأدغم اللام في الراء، فصارتا راء مشدّدة»، (ابن الأنباري ٦٤).

وقال أبو الطيب (١/٨٦) في التعليق على البيت: «قال قطرب: معنى بَرِّديه في هذا البيت: سخنيه، وقال أبو حاتم: هذا خطأ، إنما هو: بل رديه، من الورود، ولكنه أدغم اللام في الراء، كما يقرأ: كَلَّا بَلْ عَلىَ قلُوبِهم، قال أبو الطيب: وهذا الصحيح، وبه يستقيم معنى البيت».

ومن التصحيف قول أبي الطيب اللغوي (١/٣٨٣): «يقال: أشرف الليل، إذا أظلم، وأسْدَف الصبُّح، إذا أضاء»، فإنَّهُ مما لا شك فيه أن هذا تصحيف لكلمة: (أسْدَفَ) و(السُّدفة)، بمعنى: الظلمة والضوء (انظر: ابن الأنباري ١١٤ وأبو الطيب ١/٣٤٦).

ويبقى بعد هذا مجموعة صالحة من كلمات الأضداد في العربية، ولا شك في أنَّ الأصل فيها كلها، دلالتها على معنى واحد، غير أنَّ هناك عوامل كثيرة، أدت إلى التضاد فيها.

وفيما يأتي عرض لهذه العوامل، وتطبيقها على بعض كلمات الأضداد، مع ملاحظة أنَّ التطور في المعنى الأصلي للكلمة، أو في صورتها على نحو يؤدي إلى التضاد فيها، قد يحدث في لهجة من اللهجات العربية، ويروى لنا ذلك على أنَّهُ من خصائص تلك اللهجة، وقد تستعيره اللغة المشتركة، ويعيش فيها جنبًا إلى جنب مع المعنى الأصلي، وحينئذ لا يروى لنا اللغويون شيئًا عن اللهجة، التي تم فيها مثل هذا التطور، بل قد

يحدث أن تعرّب كلمة من الكلمات الأعجمية، فيخصص معناها عند قبيلة معينة، ويسير هذا التخصيص في اتجاه مضاد عند قبيلة أخرى، وأخيرًا فمن يدري لعل بعض الأمثلة قد تمّ فيها التطور، في داخل العربية الفصحى نفسها.

بتأثير أحد العوامل الآتية:

١ـــ **عموم المعنى الأصلي:** قد يكون المعنى الأصلي للكلمة عامًا، ثمَّ يتخصص هذا المعنى في لهجة من اللهجات، كما يتخصص في اتجاه مضاد في لهجة أخرى.

ويمكن تطبيق هذا العامل على الكلمات الآتية:

(أ) كلمة (الذفر): تذكرها كتب الأضـــداد، بمعنى: الريح الطيبة، والريح المنتنة (أبو الطيب ١/٢٧٧)، ويقول قطرب: «الذفر: المِسْـــك... ويقال لنَتْن، الإبط: الذَّفر، فكأنَّهُ ضـــد». ويبدو أَّن المعنى الأصـــلي للكلمة هو: (الريح)، وهو أعم من الريح الطيب والخبيث، وقد فطن إلى هذا ابن الأنباري فقال: «الذفر: حِدَّة الريح في الطيب والنتن جميعًا».

(ب) كلمة (الطرب): معناها في كتب الأضـداد: الفرح والحزن (ابن الأنباري: ١٠٢)، والأصل في هذا المعنى: «خفة تصيب الرجل، لشدة السرور، أو لشدة الجزع». وقد قال ابن الأنباري: «الطرب ليس هو الفرح ولا الحزن، وإنَّما هو خفة تلحق الإنسـان، في وقت فرحه وحزنه» (ابن الأنباري١٠٣).

(ج) المأتم: عدَّها أبو حاتم وقطرب من الأضـــداد؛ لأنَّها تدل عندهما على النســـاء المجتمعات فى فرح وســـرور، كما تدل على النســـاء المجتمعات في غم وحزن ومناحة (قطرب٢٧٠ وابن الأنباري ١٠٣وأبو الطيب ١٨/١). والأصـــل في ذلك عموم المعنى، فالمأتم النساء يجتمعن في الخير والشر (انظر: أدب الكاتب ٢٤ والأضداد لابن الأنباري ١٠٤ والأضداد لأبي الطيب ٢١/١).

٢ـــــــ **التفاؤل:** التفاؤل والتشاؤم من غرائز الإنسان، التي تسيطر على عاداته في التعبير إلى حد كبير، فإذا شـاء المرء التعبير عن معنى سـيئ، تشـاءم من ذكر الكلمة

الخاصـــة بـه، وفرَّ منها إلى غيرها، فجميع الكلمات التي تعبر عن الموت والأمراض والمصـائب والكوارث، يفرُّ منها الإنسـان، ويكني عنها بكلمات حسـنة المعنى، قريبة إلى الخير. وهذه الظاهرة هي ما يطلق عليه اسم: (اللّامساس، أو الحَظْر، وهو ترجمة لكلمة: taboo، وتطلق على كل ما هو مقدّس، أو ملعون يحرم لمســـه، أو الاقتراب منه، من الأشـياء وأسـمائها؛ بسـبب الاعتقاد الخرافي في سـحر الكلمة، فإذا اصـطدمت كلمة ما بحظر الاستعمال، تحت تأثير عامل اللّامساس، حلّت محلها كلمة أخرى، خالية من فكرة الضـرر والأذى، وهذه العادة ليست مقصـورة بحال من الأحوال على المجتمعات البدائية؛ فهي معروفة في كل البيئات، وفي كل أنواع الحضـــارات بمســـتوياتها المختلفة، وتحريم اسـتعمال الكلمات بتأثير فكرة اللّامسـاس، نتيجة طبيعية للخرافات اللغوية، وأثر من آثار الاعتقاد في سحر الكلمة، ونحن نعرف في الديانة اليهودية، أنَّ كلمة: (يهوه) في العبرية، بمعنى: (الإله) ينطقها اليهود: (أذوناي): بمعنى: (سـادتي)؛ بسبب الخوف الذى يسيطر عليهم، لارتباط الاسم القديم بالكوارث واللعنات، التي حلّت عليهم خلال تاريخهم الطويل. (وهناك عادات مماثلة، نلحظها في المأثورات الشـــعبية، لكثير من الأجناس والأمم، ففي بلاد المجر فى العصور الوسطى، كان الأطفال يسمون أحيانًا بأسماء وقائية، كأن يُدعى الواحد منهم (بالموت الصـغير)، أو (ليس حيًا)، أو(القذارة)، و(الوسـخ)؛ وذلك لصـرف الأرواح الشريرة عن هذه المخلوقات... وعندنا نحن من العادات الخرافية والخزعبلات، ما يعكس هذه الرهبة العميقة الجذور: رهبة تأثير الكلمة وسحرها العجيب).

وهذا هو الســـر في أنَّنا نقول مثلًا: (فلان بعافية) وللشـــخص المريض؛ تجنّبا لذكر كلمة: المرض كما تســـمّى (الحمّى): المبروكة، ونقول: (يانهار اسْـــوِخْ) أو (يا نهار احْوِسْ)، فرارًا من ذكر كلمة: (أسود)، وغير ذلك.

وعلى هذا النحو، يمكننا تفسير كلمات الأضداد الآتية، في اللغة العربية:

(أ) **المفازة**: معناها في العربية: المنجاة والمهلكة، واشـتقاق الكلمة من: (الفوز)، يؤكد أصالة المعنى الأوَّل، أمَّا إطلاقها على المعنى الثاني، فهو على سبيل التفاؤل.

وقد فطن إلى هذا علماؤنا الأقدمون فقال أبو حاتم السجستاني: (وإنَّما قيل للعطشان: ناهل، على سبيل التفاؤل، كما يقال: المفازة، للمهلكة، على التفاؤل، ويقال للعطشان: ريّان، وللملدوغ: سليم، أي سيسلم، وسَيْرَوَى، ونحو ذلك. (الأضداد لأبى حاتم ٩٩).

كما قال ابن الأنباري: (واختلف الناس في اعتلال لها: لِمَ سُمِّيت مفازة على معنى المهلكة، وهي مأخوذة من الفوز؟ قال الأصمعي وأبو عبيد وغيرهما: سميت مفازة على جهة التفاؤل لمن دخلها بالفوز، كما قبل للأسود: أبو البيضاء، وقيل للعطشان: ريّان) (ابن الأنباري١٠٥).

(ب) **السليم**: يطلق في العربية على الصحيح، وعلى اللديغ الذي لدغته حية، واشتقاقه من السلامة يؤكد أصالة المعنى الأول، أما إطلاقه على اللديغ، فهو على التفاؤل بسلامته وبرئه من علته (ابن الأنباري١٠٥، وقطرب٢٤٨، وأبو الطيب ١/٢٥١) وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس، يذهب إلى أنَّ كلمة: (السليم) تطلق على الملدوغ، على جهة التهكم.

٣-**التهكم**: لا شك في أنَّ عامل التهكم والهزء والسخرية، من العوامل التي تؤدي إلى قلب المعنى، وتغيير الدلالة إلى ضدها في كثير من الأحيان؛ فأصل كلمة: (التعزير) في العربية: التعظيم؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لِتُؤْمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَتُعَزِّرُوهُ وَتُوَقِّرُوه﴾ (الفتح :٤٨). غير أنها تستعمل في معنى التأديب والتعنيف واللوم (ابن الأنباري ١٤٧، وأبو الطيب ٢/٥٠٦).

كما أنَّ إطلاق: (العاقل)، على: (الجاهل)، إطلاق فيه تهكّم وقد قال ابن الأنباري (٢٥٨): «ومما يشبه الأضداد أيضا قولهم للعاقل: يا عاقل، وللجاهل إذا استهزءوا به: يا عاقل».

ومن المعروف أنَّ (التقريظ)، هو مدح الحي، على العكس من (التأبين)، الذي هو مدح الميت، لكن قد ورد استعمال كلمة: التقريظ: بمعنى الذم (أضداد قطرب٢٦٧

وأضـــداد ابن الأنباري٣٩٢) من باب التهكم والســخرية بالمذموم واســتعمال (القشــيب)، بمعنى الجديد، في قولهم: (ثوب قشـيب)، اسـتعمال شـائع، وقد حكى قطرب اسـتعماله بمعنى: (الثوب الخلق)، قال أبو حاتم: ولا أعرف القشيب بمعنى الخلق، قال أبو الطيب: وقد حكاه عدد من علمائنا، ولا أحسـبه إلا صـحيحًا. وإذا صـح أنَّ هذا المعنى ورد عن العرب، كان على سبيل التهكم والسخرية من الثوب الخلق.

٤-**الخوف من الحســد:** يشــيع في القبائل البدائية، الاعتقاد في الســحر والإصــابة بالعين، وتلعب الكلمة دورًا مهما في هذا الاعتقاد، فيفرُّ المرءُ في مثل هذه البيئة، من وصف الأشياء بالحسن والجمال، حتَّى لا تصيبها عين الحسود، كما تسمع العامة عندنا يقولون، عندما يشاهدون مولودًا جميل الطلعة: (إيه الوحاشة دي).

ويقول ابن الأعرابي: (كانت امرأة لا يبقى لها ولد، فقيل لها: نفري عنه، فسـمته قنفذًا، وكنَّته أبا العداء، فعاش).

ويمكن من هذا الطريق، تفســـير بعض كلمات الأضـــداد في العربية، فمثلا كلمة: «شوهاء (يوصف بها الفرس القبيح والجميل، فيقال: مهرة شوهاء، إذا كانت قبيحة، ومهرة شوهاء إذا كانت جميلة) (ابن الأنباري ٢٨٤ وأبو الطيب ٤٠٨/١).

ولا شـك أنَّ مادة(شـوه)، تعني: التشـويه والقبح، وإطلاق الكلمة على المهرة الجميلة، إنَّما هو من باب درء العين ومعنى الحســد، وقد فطن إلى هذا أبو حاتم الســجســتاني، فقال: (لا أظنهم قالوا للجميلة شوهاء، إلا مخافة أن يصيبها عين) (انظر: الأضداد لأبي الطيب ١/٠٨).

٥: **التطور اللغوي:** قد يحدث في بعض الأحيان، أن توجد كلمتان مختلفتان، لهما معنيان متضـادان، فتتطور أصـوات إحداهما، بصـورة تجعلها تنطبق على الأخرى تمامًا، فيبدو الأمر كما لو كانت كلمة واحدة لها معنيان متضـــادان) ، ومن أمثلة ذلك في العربية: قول بني عقيل: (لمقت الكتاب): أي كتبته، وقول سائر قيس: (لمقت الكتاب) ، أي محوته.

هكذا يبدو التَّضـــاد فى الفعل: (لَمَقَ)، غير أنَّنا إذا عرفنا أنَّ هناك فعلًا آخر، بمعنى الكتابة، هو: (نَمَقَ)، عرفنا أنَّ بني عقيل، قد تطور هذا الفعل الأخير في نطقها، فأبدلت النون لامًا، والنون واللام من الأصوات المتوسطة في العربية، تلك الأصوات التي يحدث فيها الإبدال كثيرا؛ وبذلك صـــار، فتطابق مع نظيره بمعنى: (محا)، وتولد التضـــاد بين المعنيين عن هذا الطريق. وقد روى عن أعرابي أنَّهُ قال عن كتاب: (لمقته بعد ما نمقته)، أي محوته بعد أن سطرته.

ومن أمثلة ذلك أيضـــا قولهم: (تلحلح)، بمعنى: أقام وثبت، وبمعنى: زال وذهب، فإنَّ هذا المعنى الثاني، كان في الأصـل الكلمة أخرى، هي: (تحلحل)، ثم حدث قلب مكاني، فقدمت اللام وأخرت الحاء.

٦-**المجاز والاســـتعارة:** أوضـــح مثال لهذا العامل، هو إطلاق كلمة: (الأمَّة) على الجماعة وعلى الفرد (ابن الأنباري ٢٦٩)؛ فإنَّهُ مما لا شـك فيه أنَّ الفرد لا يقال له أمّة، إلَّا على التشـــبيه بالجماعة على وجه المبالغة؛ فيقال عن هذا العالم أو ذاك: (كان أمّة وحده)، يعنى أنَّهُ كان في رجحان عقله، وحدة ذكائه، جماعة بأســرها، فاســتعير له لفظ يطلق في العادة على الجماعة.

٧-**احتمال الصيغة الصرفية للمعنيين:** هناك صيغ كثيرة في العربية، تستعمل للفاعل أو للمفعول؛ ومن هنا ينشأ التضاد كثيرًا في معاني هذه الصيغ. وهاك بعض الأمثلة:

(أ) صيغ (فَعُول) تستعمل في العربية بمعنى: (فاعل)، مثل: شكور، وغفور، وكفور، كما تستعمل أحيانا بمعنى: (مفعول)، مثل رسول، بمعنى: مُرْسَل، وناقة سَلُوب، بمعنى: مســـلوبة الولد. ومن هنا وردت إلينا بعض الأمثلة من هذه الصـــيغة بالمعنيين جميعًا؛ مثل(ذَعُور) بمعنى: ذاعر ومذعور (قطرب ٢٤٩ وابن الأنباري ٥٧)، و(رَكُوب) بمعنى: الراكـب والمركوب (قطرب ٢٤٩ وابن الأنبـاري ٣٥٦ وأبو الطيـب ١/٣٠٦)، وزَجُور، بمعنى: الزاجر والمزجور (قطرب ٢٤٩ وابن الأنباري ٣٥٧)، و(الأكولة)، بمعنى الآكلة والمأكولة (أبو الطيب ١/٢٤).

(ب) صـيغة (فعيل) تأتى كذلك بمعنى: (فاعل) مثل: سـميع وعليم وقدير، كما تأتى بمعنى: (مفعول) مثل: دهين، بمعنى: مدهون، وكحيل، بمعنى: مكحول، وجريح بمعنى: مجروح، وطريد، بمعنى: مطرود، وغير ذلك، فلا عجب بعد هذا، إذا رويت لنا بعض أمثلة هذه الصـيغة بالمعنيين جميعًا، مثل: (الكَرِيّ)، بمعنى: المكتري والمكترَى (قطرب ٢٥٧ وابن الأنباري ١٩٩ وأبو الطيب ٢/٦٠٧)، و(الغريم)، بمعنى: الدائن والمدين (ابن الأنباري ٢٠٣ وأبو الطيب ٢/١٥٦ ٤ ٢/٦٠٧)، و(القنيص) بمعنى: القانص والمقنوص (ابن الأنباري ٢٦٢)، و(التبيع)، بمعنى: التابع والمتبوع (ابن الأنباري ٣٧٢ وأبو الطيب ١/١٠١)، وغير ذلك.

(ج) صـيغة (فاعل) تستعمل في العربية أحيانا بمعنى(مفعول)، إلى جانب استعمالها فى معناها الأصـلي، كما في مثل قوله تعالى: ﴿فَهُوَ فِي عِيشَـةٍ رَاضِـيَةٍ﴾ (القارعة ١٠١/٧) بمعنى: مرضـية وقد ورد في العربية، بعض أمثلة هذه الصـيغة، بالمعنيين جميعا، مثل: خائف (ابن الأنباري ١٢٥)، وعائد (ابن الأنباري ١٢٥) وعارف (أبو الطيب ٢/٥٠٤)، وعاصـم (ابن الأنباري ١٢٦ وأبو الطيب٢/٥٠٤ وابن الأنباري ١٢٨ وأبو الطيب ٢/٢٥٠٦) وغير ذلك.

(د) صيغة (تَفَعَّلَ): وأصلها في العربية – فيما يبدو– للمطاوعة، كما فى أصل اللغات السـامية الأخرى، أما معنى: السـلب والإزالة، التي اكتسـبته بعض أفعال هذه الصـيغة، فأغلب الظن أنَّهُ قد جاءها من القياس على الفعل: (تَجنَّب)، الذي يعنى الابتعاد عن الشـيء جانبًا، ومن هنا جاءتنا أفعال على هذا الوزن، لا تعنى إلا السـلب والإزالة، مثل: (تحَّرج) و(تهجَد)، بمعنى: تجنب الحرج والهجود، أي النوم، كما بقيت أفعال فى العربية، تحمل المعنى الأصلي، إلى جانب هذا المعنى الجديد، ولما كان هذا المعنيان متضادين، تضادّ الإيجاب والسلب، أصبحت تلك الأفعال من كلمات الأضداد.

ومثال ذلك قولهم: (قد تأثّم الرجل، إذا أتى المأثم، وتأثّم إذا تجنب المأثم، (ابن الأنباري ١٦٩ وأبو الطيب ١/١٧)، وكذلك قولهم: (تَحنَّث الرجل، إذا أتى الحِنْث، وقد تحنْث إذا تجنّب الحِنْث) (ابن الأنباري ١٨٠).

المثلّث اللغوي

إنَّ اللُّغة العربيَّة لغة مقدَّسة بها نزل كتاب الله عز وجل على سيّد المرسلين — صلى الله عليه واله وسلّم — فأعجز أصحاب الفصاحة والبيان، وتحدّاهم بأن يأتوا بسورة مثله فعجزوا.

وعلم العربيّة من أجلِّ العلوم وأعظمها وأشرفها؛ ذلك أنَّ كل علم من العلوم مفتقر إليه، وهو سلّم العلوم كما يقال. وانمازت اللغة العربيّة عن غيرها بأنَّها لغة حيّة الوجود. حوت كثيرًا من العجائب والأسرار ليس هذا مجال سردها، وكيف لا تتفوق على اللغات وهي لغة نزل بها أصح كتاب وهو القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. ومما تنماز به وجود ما يُسمّى بالمثلثات اللغوية، وهو موضوع شائق، يحتاج النظر كثيرًا في معجمات اللغة، فيا ترى ما المثلثات اللغوية؟ وما أنواعها؟

يمكن أن نقول: إنَّ المثلثات اللغوية مجموعة مكونة من ثلاث كلمات، لها نفس بنية الحروف وما يتغير منها هو حركة فاء الكلمة أو عينها.

ولعل أقدم كتاب وصل إلينا في مجال المثلثات هو كتاب قطرب تلميذ سيبويه، واسمه أبو محمد على بن المستنير المتوفى سنة ٢٠٦ هـ، ولا ندري هل ألَّف كتابًا قبله أو لا؟ إلّا أنَّنا نجد أنفسنا أمام كُتيّب عظيم الفائدة، حوى بين دفتيه ثلاثًا وثلاثين كلمة فتح بابًا جديدًا من أبواب العربية، لعله لم يكن معروفًا، ثم جاء العلماء من بعدُ وألفوا في المثلثات كتبًا فاقت بكثير ما جمعه قطرب، ولا ضير في ذلك، فإنَّ لقطرب فضل السبق في هذا الحقل، ويُعد المؤسس الأول له كما يظهر، وكما يقال: إنَّ أول الغيث قطرة ومعظم النار من مستصغر الشرر. وكتابه اعتنى به الأوائل وشرحوه وبعضهم نظمه.

وأما أنواع المثلثات فنوعان:

١-**المثلث المختلف المعنى،** ويعني أنَّ الكلمة إذا تغيرت حركة فائها أو عينها فإنَّ ذلك يؤدي إلى اختلاف معناها وانتقالها من معنى إلى معنى دلالي آخر، ومن أشهر الأمثلة: على ذلك كلمة الغمر، فإنَّها جاءت في العربية بفتح الغين وكسرها وضمها، ولكل منها معنى مختلف عن الآخر، فهي بفتح الغين تعني الماء الكثير، وبكسرها تعني الحقد ومنه قوله صلى الله عليه وآله وسلم (لا تجوز شهادة ذي الغِمر على أخيه) أي لا تجوز شهادة صاحب الحقد على أخيه، وبضم الغين تعني الرجل الذي لم يجرب الأمور، إن شئت فقل الرجل الجاهل. وقد نظم هذه المعاني الثلاثة أحدهم فقال

إنّ دموعي غَمر وليس عندي غِمر يا أيها ذا الغُمر أقصر من التعب

٢-**المثلث المتفق المعنى:** وهو الذي حوى ثلاث كلمات لها الصيغة الصرفية نفسها واختلفت حركة عين الكلمة أو فائها، ومع ذلك لا يتغير معنى الكلمة، ومثال ذلك على سبيل التمثيل: لفظة الدواء، فإنَّها جاءت بفتح الدال وكسرها وضمها مع التشديد، وكلها لها معنى واحد وهو ما يداوى به، وأيضًا مثل كلمة الشجاع، فإنَّها جاءت مثلثة الشين اي بفتحها وكسرها وضمها مشددة، ومع ذلك فمعناها لم يتغير وتعني البطل الجريء المقدام وغير ذلك كثير.

أمثلة للمثلث المختلف المعنى:

وإليك أمثلةً من المثلّثات المختلفة المعنى، منتقاة من كتاب قطرب الموسوم بـ مثلثات قطرب:

١ -**السَّلام:** بفتح السين وكسرها وضمّها مع التّشديد، فأمّا السَّلام -بفتح السيّن-فيعني التحيّة، ومنه قوله جل ذكره: {تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلام} (إبراهيم: ٢٣) ، وأمَّا السِّلام —بكسر السيِّن — فجمع سَلِمَة وهي الحجارة، وأمَّا السُّلام بضم السيّن فعروق ظاهر الكفّ والقدم ، وجمعها سُلاميات وسِلَام وإلى المعاني الثلاثة أشار بعضُهم

بَدَا وَحَيًّا بِالسَّلَامْ... رَمَى عَدُولِي بِالسِّلامُ أَشَارَ نحْوِي بالسُّلَامْ.... بِكَفِّهِ الْمُخْتَضَبِ

٢ –**الكَلام:** بفتح الكاف وكسرها وضمّها، فبالفتح تعنى كلام النّاس المعروف، وبالكسر تعني الجراحات واحدها كِلم، وأمَّا بالضم فالأرض الصّلبة فيها الحصى والحجارة، قال بشر بن أبي خازم: نَطُوفُ بِسَبْسَبٍ لَا نَبْتَ فِيهَا ... كأَنَّ كُلامَهَا زُبَرُ الْحَدِيدِ

وقد رجز أحدهم المعاني الثلاثة فقال:

تَيَّمَ قَلْبِي بِالْكَلامُ ... وفِي الْحَشَا مِنْهُ كِلامُ فَسِرْتُ فِي أَرْضِ كُلَامْ... لِكَيْ أَنَالَ مَطْلَبِي

٣ –**الصَّرّة:** بفتح الصّاد وكسرها وضمّها، فبالفتح تعني الجماعة من الناس، قال تعالى: ﴿فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾ (الذاريات: ٢٩)، وبالكسر تعني الليلة الباردة المظلمة، قال عز وجل: ﴿ مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هِذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكَتْهُ﴾ آل عمران: (١١٧)، وأمّا بالضمّ فالخرقة يصرّ فيها الشيء، قال تأبّط شرًّا:

لا يَعْرِفُ الدَّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرْتَنَا ... لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهُوَ مُنْطَلِقُ

وقد نظم أحدهم المعاني الثلاثةَ قائلًا:

صَاحَبَنِي فِي صَرَّةٍ ... فِي لَيْلَةٍ ذِي صِرَّةٍ وَمَا بَقِي فِي صُرَّةٍ ... خَرْدَلَهُ: مِنْ ذَهَبٍ

٤–**القَسط:** بفتح القاف فهو الجور، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ (الجن: ١٥)، وأمَّا القِسط –بكسر القاف؛ فهو العدل، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ ﴾ (الرحمن : ٩) ، وأمَّا القُسط – بضم القاف – فهو الذي يتبخر به. وإلى المعاني الثلاثة أشار بعضهم بقوله:

طَارَحَنِي بِالْقَسْطِ ... وَلَمْ يَزِنْ بِالْقِسْطِ فِي فِيهِ طَعْمُ الْقُسْطِ ... وَالْعَنْبَرِ الْمُطَيَّبِ

٥–**العَرف:** بفتح العين وكسرها وضمها، فبفتح القاف تعني ريح العود، وبكسرها تعني الصبر عند المصيبة، قال ابن دهبل:

مَا أَحْسَنَ الْعِرْفَ فِي الْمُصِيبَاتِ قل لابنِ قَيْسٍ أَخِي الرُّقَيَّاتِ.

وأما بالضم فتعني المعروف، قال تعالى:﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ (الأعراف: ١٩٩).

وجمع أحد العلماء المعاني الثلاثة فقال:

ظبي ذَكِيُّ الْعَرْفِ ... وَأَخَذُ بِالْعِرْفِ وَآمِرُ بِالْعُرْفِ ... سَامٍ رَفِيعُ الرُّتَبِ

٦-**الجَد والجِد، والجُد:** بفتح الجيم وكسرها وضمها، فأمَّا الجَد -بفتح الجيم -فهو أبو الأب، وهو البخت أيضًا، وهو أيضًا عظمة الله تعالى القائل:﴿ وَأَنَّهُ تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً وَلَا وَلَداً} (الجن: ٣)، وأمَّا الجِد -بكسر الجيم فيعني الاجتهاد في الأمر، قال الشاعر: وَإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ بَنِي أبي ... وَبَيْنَ بَنِي عَنِّي لَمُخْتَلِفٌ جِدّا

وأما الجُد -بضم الجيم؛ فهو البئر القديمة. وقد جمع المعاني الثلاثة أحدهم فقال:

عالٍ كريم الْجَدَّ ... أفعاله بالجِدّ ألفيته في جُدّ ... معطّل مضطربي

٧-**الجَواري، والجِوار، والجُوار:** وردت بفتح الجيم وكسرها وضمها، فأمَّا الجَواري -بفتح الجيم -فجمع جارية، وقد يراد بها السفن لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كالأعلام﴾ (الشورى :٣٢)، وأمَّا الجِوار -بكسر الجيم -فهي المجاورة. قال ابن أحمر:

إِذْ لَوْ تَرَى شِكْلاً يَكُونُ كَشِكْنَا .... حُسنَا، وَيَجْمَعْنَا هُنَاكَ جِوَارُ

وأمَّا الجُوار - بضم الجيم فهو الصوت العالي في الحرب وغيرها.

٨-**الحَمام، والحِمام، والحُمام:** بفتح الحاء وكسرها وضعها، فأمَّا الحَمام -بفتح الحاء فهو الطير، وأمَّا الحِمام -بكسر الحاء -فيعني الموت، وأمَّا الحُمام فهو اسم رجل، قالت الخنساء: قتلنا عمير بن الحمام ورهطه. وجمعهم حتى النساء الحواملا

وقد رجز أحد العلماء المعاني الثلاثة فقال:

قولوا لأطيار الحَمام .... يبكينني حتى الحِمام

أما ترى يابن الْحُمام .... ما في الهوى من كرب

٩-**الرَّقاق، والرِّقاق، والرُّقاق:** بفتح الراء مشددة وكسرها وضمها، فأمَّا الرَّقاق -بفتح الراء مشددة -فهي الرمال المتّصلة، وأمَّا الرِّقاق -بكسر الراء -فما نضب عنه الماء من

جوانب البحر أي غار في الأرض، وأمَّا الرُّقاق –بضم الراء –فهو الخبز المرقوق، قال جرير: تُكَلِّفُنِي مَعِيشَةَ آلِ زَيْدٍ وَمَنْ لِي بِالرُّقَاقِ وَبِالصَّنَابِ

والصناب : صِباغٌ يتخذ من الخردل والزبيب، وذكر في كتاب قطرب النضاب، وهو محرف. وقد نظم أحدهم المعاني الثلاثة فقال:

هذي علامة الرَّقاق .... فانظر إلى أهل الرِّقاق

هل ينطق بعد الرُّقاق .... بالصدق أو الكذب

١٠–**السّـهَام، والسِّـهام، والسُّـهام:** فأمَّا السَّـهام –بفتح السـين –فيعني شـدة الحر، وأمَّا السِّهام فجمع سهم، وهو معروف، وأما السُّهام فلهب الشمس. وإلى المعاني الثلاثة أشار أحدهم بقوله:

خدّد في يوم سَهام .... قلبي بأمثال السِّهام كالشمس إذ ترمي سُهام بضوئها واللهب

ومعنى قوله (خدد) في النظم أي احمرّت خدوده وعظمت.

١١–**الصَّلّ، والصِّلّ، والصُّلّ:** بفتح الصَّاد وكسرها وضمّها، فأمَّا الصَّل –بفتح الصاد – فهو ضرب الحديد بعضه ببعض، وأمَّا الصِّل –بكسر الصاد –فهو الحية الصغرى التي تكون في الرمال، وأمَّا الصُّل – بضم الصاد – فهو ما نتن من اللحم.

ونظم أحدهم المعاني الثلاثة فقال:

لا تركَنَنْ للصَّلِّ .... ولا تلُد بالصِّل واحذر طعام الصُّلِّ.... وانهض نهوض المحدب

هذه بعض أمثلة المثلثات المختلفة المعنى.

أمثلة للمثلث المتّفق المعنى

إليك بعض المثلثات المتّفقة المعنى، مستخرجة من كتاب الدّرر المبثثة في الغرر المثلّثة للفيروز آبادي، صاحب القاموس المحيط:

١ـــــ **الأَرْبَعَاءُ:** بفتح الهمزة وبفتح الباء وكسرها وضمها، سواء، وهو أحد أيّام الأسبوع المعروفة.

٢ـ الْبَصرَةُ: بفتح الباء وكسرها وضعها سواء، وهي اسم بلد معروف

٣ـ الْجَرْوُ: بفتح الجيم وكسرها وضمّها سواء، وهو ولد الأسد، وولد الكلب، وصغير كل شيء، وهو أيضًا الثمر أول ما ينبت، وغير ذلك.

٤ـ الدَّجَاجُ: بفتح الدّال وكسرها وضمها مشددة، وهو معروف.

٥ـ الطَّبُّ: بفتح الطاء وكسرها وضمها مشددة في الجميع، وهو علاج الجسم والنفس.

٦-**الغَشَاوَةُ:** بفتح الغين وكسرها وضمها مع التشديد، وتعني الغطاء وقميص القلب.

٧-**الْمَصْحَفُ:** بفتح الميم وكسرها وضمها سواء، وهو معروف.

٨-**الْوَجْبَةُ:** بفتح الواو وكسرها وضمها، وهي معروفة.

٩-**الْجَبْحُ، والجنح، والجُبْحُ:** وردت هذه اللفظة في كلام العرب بفتح الحاء وكسرها وضمّها، وكلها تعني شيئًا واحدًا وهو خلية النحل.

١٠ -**الرَّفقة، والرِّفقة، والرُّفقة:** جاءت بفتح الراء مشددة وكسرها وضمّها، أي: جماعة ترافقهم، وجمعها: رفاق وأرفاق ورُفَقٌ.

١١ - **الرَّكوة، والرِّكوة، والرُّكوة:** جاءت في لغة العرب بفتح الراء مشددة وكسرها وضمّها وكلها بمعنى واحد وهو الزورق الصغير، وقيل غير ذلك.

١٢ - **الصَّلامة، والصِّلامة، والصُّلامة:** بفتح الصاد مشددة وكسرها وضمها، وكلها تعني الرقة والطائفة من الناس.

١٣ - **القَرّة، والقِرّة، والقُرّة:** بفتح القاف وكسرها وضمها، وجميعها تعني الضفدع.

١٤-**المأدَبة، والمأدِبة، والمأدُبة:** بفتح الدال وكسرها وضمها، وتعني الطعام الذي يصنع للقوم، لعرس كان أو لغيره.

١٥-الْمَشط، والْمِشط، والْمُشط: بفتح الميم وكسرها وضمها، وهي الآلة المعروفة التي يمشط بها.

الإتباع:

مفهوم الإتباع: الإتباع ظاهرة ضـاربة جد جذورها في أعماق التاريخ اسـتحوذت على انتماء العلماء منذ القدم، فصـــنفوا فيها الكتب وأفردوا لها الأبواب والفصـــول وتناولتها المعجمات اللغوية المختلفة، فكان أن تعددت الآراء والأقوال في تحديد معنى الإتباع والوقوف على تعريف جامع له. وللوصول على هذه الغاية سنعرض لتلك الآراء المختلفة مع محاولة المقاربة والمقارنة بينها، آخذين بالحسـبان تسـلسـلها الزمني، ومن ثم نضـع القول الذي ارتضيناه تعريفًا لهذه الظاهرة.

تناول القدماء هذه الظاهرة إمَّا بكتب مسـتقلة أو بفصـول ضـمن كتب أخرى، فمن الكتب المستقلة لهذه الظاهرة كتاب الإتباع لأبي الطيب اللغوي الحلبي (ت٣٥١هـ) وهو من أوائل الرواد الذين ألفوا في الإتباع، إذ يقول في كتابه :(ذلك أنَّ التابع أو اللفظة الثانية إن لم يكن له معنى في نفســـه أو كان له معنى المتبوع، ولم يجيء إلا ليأكد ما قبله ويقويه، ثم لا يتكلم به مفردًا كان تابعًا، وإن كان يشـــارك اللفظة الأولى أو المتبوع في المعنى، فأفاد في تقويتها وأمكن إفراد التابع في الكلام كان توكيدًا).

وممن أفرد كتابًا للإتباع أحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) وقد وسمه بالإتباع والمزاوجة و يقول فيـه: (الإتبـاع والمزاوَجَـةِ) ، وكلاهمـا على وجهين: أحـدُهمـا أن تكون كلمتـان و متواليتانِ على رويٍّ واحدٍ و والوجْـهُ الآخَرُ أن يختلف الرَّويّانِ، ثم تكونَ بعدَ ذلِكَ على وَجْهين أحدهُمُا أن تكون الكلمة الثانية ذات معنى معروف، إلا أنَّها كالإتباع لما قبلها). نسـتنتج مما سـبق اختلاف الإمامين في تحديد معنى دقيق للإتباع، فأبو الطيب اشـترط عدم إفراد اللفظ في الكلام مع حمله على معنى المتبوع أو خلوه من المعنى ليكون تابعًا، في حين ذهب ابن فارس إلى تصـنيف الإتباع بين ما له معنى واضـح أو ما كان غير واضـــح المعنى، وهنا نلحظ التقارب بين الاثنين في النوع الثاني فقط من أنواع الإتباع. وممن أدرج هذه الظاهرة في فصـل من فصـول كتابه، الكسـائي وأبو عبيد الله بن سـلام وابن دريد وأبو علي القالي والثعالبي وابن سيدة والحريري وابن الدهان وابن الحاجب، قال الثعالبي :(هو من سـنن العرب وذلك أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها ورَوِيّها إشـباعًا

وتوكيدًا اتساعًا كقولهم: جائع نائع، وساغِب لاغِب، وعَطشان نَطْشان، وصَبَّ ضَبَّ، وخَراب يَباب. وقد شـــاركت العرب العجم في هذا الباب). وقال ابن ســـيده في المخصص: (الإِتِّبَاع على ضَرْبَين: فَضَرْبٌ يكون فيهِ الثَّانِي غيرُ معنى الأول فيُؤْتى بِهِ تَوْكيدًا؛ لأنَّ لَفظه مُخالِفٌ للفظ الأول. وضَـــرْبٌ فيهِ معنى الثّانِي غيرُ معنى الأول فَمن الإِتِّبَاع قَوْلهم أَسْوَانُ أَتْوَان في الحُزْن فأسْوان من قَوْلهم أَسِيَ الرجل أسىً: إذا حَزِنَ ورَجل أَسْيان وأسْوان: أي حَزِين وأتْوان من قَوْلهم وأتَوْته أتُودَّ بمعنى أتَيْته أتَيَةً وهي لُغَة لهذيل). وقال ابن الحاجب في الكافية: (التأكيد اللفظي على ضـــربين؛ لأنَّك إمَّا أن تعيد لفظ الأول بعينه نحو جاءني زيدٌ زيدٌ، وجاءني جاءني زيدٌ أو تقويه بموازنه مع اتفاقهما في الحرف الأخير: ويسمى إتباعًا، وهو على ثلاثة أضرب؛ لأنَّهُ إمَّا أن يكون للثاني معنى ظاهر نحو: هنيئًا مريئًا، وهو سـر بر، أو لا يكون له معنى أصـلا بل ضـم إلى الأول لتزيين الكلام لفظًا وتقويته معنى، وإن لم يكن لـه في حال الأفراد معنى، نحو قولك: حسـن بسـن فسـن، أو يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو: خبيث نبيث ومن نبثت الشيء؛ أي استخرجته).

وهنا نلحظ عدم الاتفاق على مفهوم واضح للإتباع عند القدماء.

الاتباع في المعجمات اللغوية:

أ: **المعجمات اللغوية:** قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: (التّابع: التالي، ومنه التتبّعُ والمتابعة، والإتبّاع، يتبَعه: يتلوه تبِعَه يَتَبَعُهُ تَبَعًا) وقال الأزهري: (التابع التالي) وقال ابن منظور (والإِتْباعُ فِي الْكَلَامِ: مِثْلُ حَسَن بَسَن وقبيح شَقِيح) وقال الفيروز آبادي: (والإتباعُ فِي الْكَلَامِ: مِثْلُ حَسَن بَسَن)

ب: **المعجمات المصطلحية:** قال الكفوي: (والإتباع: هُوَ أن تتبع الكَلِمَة على وَزنهَا أو رويها إشباعًا وتوكيدًا حَيْثُ لا يكون الثانِي مُسْتَعْملًا بِانْفِرَادِهِ فِي كَلَامهم، وَذَلِكَ يكون على وَجْهَيْن: أحدهمَا: أن يكون للثّانِي معنى كَمَا فِي (هَنِيئًا مريئًا) وَالثَّانِي: أَن لاَ يكون لَهُ معنى، بل ضم إلىَ الأول لتزيين الكَلَام لفظًا وتقويته معنى نَحْو قَولك: (حسن بسن)

وممن تناول هذه الظاهرة من المحدثين حسين نصار، وغازي مختار، وصبحي الصالح، ورمضان عبد التواب. يقول صبحي الصالح :(فالإتباع على ضربين: فضرب يكون فيه الثاني بمعنى الأوَّل فيؤتى به توكيدًا؛ لأنَّ لفظه مخالف للفظه الأول، وضرب فيه معنى الثاني غير معنى الأول. فمن الأول قولهم رجل قسيم وسيم، وكلاهما بمعنى الجميل، وضئيل بئيل بمعنى واحد، وجديد قشيب، ومضيع مسيع. ومن الثاني حار يار، وعطشان نطشان، وجائع نائع، وحسن بسن، والكلمة الثانية في هذا الضرب الثاني إنَّما هي تابعة للأولى على وجه التوكيد لها، وليس يتكلم بالثانية منفردة، فلهذا قيل إتباع). ومن الأمثال على ظاهرة الإتباع (لكل ساقطة لاقطة) و (تركتهم في حيص بيص).

وبعد هذا العرض يمكننا أن نعرِّف الإتباع بـــ (توارد كلمتين أو أكثر في أسلوب كلامي مرتجل يغلب عليه الايقاع الواحد والتوافق في الوزن والروي، يسمى طرفاه التابع والمتبوع، والغالب ألا يفصل بينهما بفاصل، وقد يفصل بينهما بحرف من حروف المعاني أو الجر أو العطف، ويمكن أن يكون التابع كلمة لا معنى لها جاءت لغاية فنية جمالية هي تزيين الكلام لفظًا، وتوكيد المتبوع، وامتاع السامع، وقد يكون التابع كلمة لها معنى بيّن جاء لتقوية معنى المتبوع وتوكيده.

الإبدال

أولاً: تعريف الإبدال:

أ-تعريفه في الأصل: الإبدال في الأصل جعل الشيء مكان شيء آخر.

ب -التعريف الصرفي للإبدال هو جعل حرف مكان حرف آخر، سواء كان الحرفان صحيحين مثل: اصطبر واصتبر، أو معتلين مثل: قال وباع أصلها: قَوَل وبَيَع، أو مختلفين، مثل: دينار وقيراط أصلها: دنَّار وقرَّاط.

والأحرف التي تبدل من غيرها إبدالًا شائعًا مطردًا لغير إدغام تسعة يجمعها: قول ابن مالك: (هدأت موطيًا). وجمعها رحمه الله في التسهيل في (طويت قائمًا).

ج –التعريف اللغوي للإبدال: يُعَرّف الإبدال في اصـــطلاح فقه اللغة بتعريفات أشـــهرها تعريفان:

١–تعريف المتوسعين في الإبدال: إذ يعرفونه بأنَّهُ وضـع حرف مكان حرف في الكلمة مع الاتفاق بين الكلمتين في المعنى، أو تقاربهما. قال ابن فارس رحمه الله: (ومن ســـنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضـــها مقام بعض، ويقولون: مَدَحَهُ ومَدَهُ وفرسٌ رِقلٌ ورِفنٌ).

٢–**تعريف غير المتوسـعين:** كابن جنّي وغيره ممن يقيدونه هو إبدال حرف مكان حرف مع تقاربهما في المخرج، واتحاد الكلمتين في المعنى والمكان، وألا يتصـــرف أحدهما تصرفًا كاملاً.

ومعنى اتحادهما في المكان: أي أن يكونا في بيئة واحدة. مثال ذلك جذا وجثا؛ فمعناهما واحد، ومخرجهما واحد، ولكن العرب أبدلوا إحداهما من الأخرى؛ فإحدى الكلمتين هي الأصـــل. أما جاس وحاس؛ فهاتان ليس بينهما اتحاد تام في المعنى والمخرج؛ فليســـا داخلين ضمن الإبدال عند غير المتوسعين. أمَّا المتوسعون فيه؛ فيرون أنَّهما داخلان في الإبدال.

ثانيًا: أمثلة أخرى للإبدال: نقل الســـيوطي رحمه الله في المزهر أمثلة كثير للإبدال نقلها عن أئمة اللغة، ومن تلك الأمثلة:

١–استأديت عليه، مثل: استعديت.

٢–الأيم وألاين، الحية.

٣–طانه الله على الخير وطامه، يعني: جبله.

٤–فناء الدار وثِناء الدار.

٥–جَدَثٌ وجدفٌ للقبر.

٦–وجذوتُ وجثوت: والجذو أن تقوم على أطراف الأصابع.

٧–نبض العِرْق ونبذ.

٨-أيا وهيا، وإياك وهياك.

٩-أرَّخ وورَّخ

١٠-وُشَاح وإشاح.

١١-وسادة وإسادة.

١٢-رجل ألمعي ويلمعي.

١٣-الناس والنات، وأكياس وأكيات.

١٤_ الأقطار والأقتار: النواحي.

١٥-تلعثم، وتلعذم.

١٦-الحثالة والحفالة: الرديء من كل شيء.

١٧-الثوم والفوم: الحنطة.

١٨-اللثام واللفام.

١٩-يرتج ويرتك: إذا ترجرج.

٢٠- ضبحت الخيل وضبعت.

٢١- كدحه وكدهه.

٢٢- اطرخمَّ واطرهم: إذا كان طويلاً مشرفًا.

٢٣- وصخرته الشمس وصهرته : إذا اشتد وقعها عليه.

٢٤-نزعه ونسفه: إذا طعنه.

٢٥-الشَّرز والشَّرص: الغَلْظ من الأرض.

٢٦-أملصت الناقة وأملطت ألقت ولدها ولم يشعر.

٢٧- في صدره علي حَسيفة وحَسيكة، أي غل وعداوة.

٢٨- الغيم والغين : السحاب.

ثالثًا: الفروق بين الإبدال الصـرفي والإبدال اللغوي: هناك فروق بين الإبدال الصـرفي والإبدال اللغوي، منها:

١-أنَّ الصرفيّ له قواعد منضبطة ثابتة كما أنَّهُ مطرد منقاس مثل إبدال الواو أو الياء همزة في اسم الفاعل نحو: قائل، وبائع. أمَّا اللغوي؛ فهو سماعي لا ينقاس ولا يطرد.

٢-الإبدال الصرفي ضروري في الاستعمال؛ فالإبدال واجب في مثل: قاول، وسماو، فلا بدَّ أن يقال قائل، وسماء، أمَّا الإبدال اللغوي فليس ضروريًا، وإنَّما هو للتوسع، أو الميل إلى اليسر والسهولة.

٣-الإبدال الصرفيّ لا يجوز فيه استعمال الصيغة الأصلية مثل: قاول وإنَّما يقال: قائل كما مر -فالصيغة الأولى لا تستعمل؛ لأنَّهُ لا وجود لها في اللغة، وإنَّما يؤتى بها للتوضيح والتعليم. أمَّا الإبدال اللغوي؛ فالصيغتان تستعملان كان ينطق العرب بالذال أو الثاء مثل: جذا، وجثا.

٤-الإبدال الصرفي يقع في حروف محدودة؛ فابن مالك -كما مر -يراها تسعة. جمعها في قوله: (هدأت موطيًا) وفي التسهيل يراها ثمانية جمعها في قوله: (طويت دائمًا). وعلى اختلاف عدتها فهي محصورة. أمَّا الإبدال اللغوي؛ فليس له حروف محصورة؛ لأنَّهُ سماعي، واللغة كلها مجال له.

رابعًا: التأليف في الإبدال: تنبَّه علماء العربية على الإبدال، وعنوا بجمع الألفاظ المبدلة والتأليف فيها.

ومن أشهر من ألَّف في هذا ابن السكيت في كتابه (القلب والإبدال). وهو من الذين ينظرون إليه بالمعنى العام، ويعني بالقلب الإبدال نفسه؛ فهو تفسير له. وممَّن ألَّف في الإبدال الزجاجي وهو من علماء القرن الرابع؛ إذ ألَّف رسالة صغيرة سماها: (الإبدال والمعاقبة والنظائر)، وهي أصغر من كتاب ابن السكيت. وكذلك أبو الطيب اللغوي جمع كتابًا سماه (الإبدال). وهو أوسع كتاب في العربية في الإبدال، ويقع في مجلدين، ويظهر فيه أنَّهُ يمثّل أوسع تعريف للإبدال؛ حيث لم يشترط الاتفاق بين الكلمتين في المعنى فحسب، وإنَما يجعل التقارب بين الكلمتين داخلاً في الإبدال. كذلك ابن مالك له كتاب مطبوع اسمه وفاق المفهوم في اختلاف المقول والمرسوم).

أمَّا الكتب التي تكلمت على الإبدال ضـــمنًا فكثيرة؛ فابن فارس أشـــار إليه في الصـــاحبي، وكذلك ابن جني؛ حيث ذكره في مواضـــع متعددة في الخصـــائص، وكذلك السـيوطي في المزهر؛ إذ أفرد النوع الثاني والثلاثين في معرفة الإبدال، وكذلك أورده في مواضع أخرى من المزهر.

وأمَّا أوسع الكتب التي تكلمت على الإبدال ضمنًا وأعظمها؛ فهو كتاب (سر صناعة الإعراب) لا بن جني؛ إذ أودعه خلاصة أرائه وأراء شيخه أبي علي الفارسي في الإبدال، فمن ضمن ما أورده ابن جني في ذلك الكتاب أنَّهُ أفرد لكل حرف من حروف

العربية بابًا ذكر فيه أحواله، وتصـــرفه في الكلام من أصـــليته، وزيادته، وصـــحته، وعلته، وقلبه إلى غيره، وقلب غيره إليه، فهو –بحق –لم يُؤلَّف مثله بعده في بابه.

وكما اعتنى القدماء بالإبدال فكذلك اعتنى به المحدثون، ومن الكتب التي تكلمت عليه ضـــمنًا كتاب (من أســـرار اللغة) لإبراهيم أنيس، و (الاشـــتقاق) لعبد الله أمين، وغيرهما.

خامسًـا: أسـباب حدوث الإبدال: بيَّن علماء العربية _وخصـوصًـا من ألَّف منهم في الإبدال_ أسباب حدوثه، وأشهر تلك الأسباب ما يأتي:

١–**اختلاف اللهجات العربية:** فيرون _على ســـبيل التمثيل_ أنَّ قبيلة تقول: ثوم، وجدث والأخرى تقول: فوم، وجدف مما يدل على أنه ليس مطردًا. قال الســـيوطي: (قال أبو الطيب في كتابه: ليس المراد بالإبدال أنَّ العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنَّما هي لغات مختلفة لمعان متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين والمعنى واحد، حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. قال: والدليل على أنَّ قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورًا مهموزة، وطورًا غير مهموزة، ولا بالصـاد مرة وبالسـين أخرى. وكذلك إبدال لام التعريف ميمًا، والهمزة عينًا كقولهم في أنَّ: عنَّ؛ لاشتراك العرب في شيء من ذلك، إنَّما يقول هذا قوم، وذاك آخرون).

٢-**التقارب الصـــوتي:** فحلول صـــوت مكان صـــوت يؤدِّي إلى الإبدال؛ فكثير من الكلمات التي بينها تقارب صـوتي وقع فيها إبدال للتغيير الصـوتي؛ وذلك كأن تكون قبيلة تميل إلى الترقيق فتبدل الصـــاد ســـينًا، أو العكس كأن تميل بعض القبائل إلى التفخيم، فتبدل السين صـادًا. مثال ذلك: قول: صَقْر وسَقْر، ويسـاقون، ويصـاقون، وصَخْر وسَخْر: مصدر سخرت منه إذا هزأت وصماخ وسماخ: ثقب الأذن.

قال السـيوطي: (قال ابن خالويه في شـرح الفصـيح: أخبرنا ابن دريد عن أبي حاتم عن الأصـمعي قال: اختلف رجلان في الصـقر، فقال أحدهما بالسـين وقال الآخر بالعادة فتحاكما إلى أعرابي ثالث، فقال: أمَّا أنا فأقول: الزّقر بالزاي، قال ابن خالويه فدلَّ على أنَّها ثلاث لغات).

٣-**التحريف والتصـــحيف:** وهي الأخطاء التي ترد أحيانًا إمَّا عن طريق القراءة، أو السماع، وذلك كأن ترد كلمة بالدال واللام؛ فيعزى ذلك إلى التصـحيف أو التحريف؛ لأنَّهُ لا يمكن أن يحدث بين هذين الحرفين إبدال.

هذا وقد كتب أبو أحمد العسكري وهو عم أبي هلال العسكري صـاحب الصـناعتين كتيِّبًا سـماه (التصـحيف والتحريف) ولم يدع أحدًا من مشـهوري اللغويين إلا جرحه وعابه ببعض التصحيف أو التحريف.

وممن نسب إليهم التصـحيف في هذا الكتاب أبو عمرو بن العلاء، وأبو عبيدة، وأبو زيد الأنصاري، والأصمعي؛ فقد روى عنه أنَّهُ كان ينشد بيت الحطيئة:

وغَررْتني وزعمت أنك لابنٌ بالصيف تامِر

وكان في مجلس فيه أبو عمرو بن العلاء فقال أبو عمرو: أنت والله في تصـــحيفك الشعر من الحطيئة.

ومهما يكن من شـــيء فإنَّهُ ليس من اليســـير أن يحكم بصـــفة قاطعة على وقوع التصحيف في كلمة بعينها.

سادسًا: الإبدال بين المتوسعين فيه والمضيقين له: مرَّ بنا في بداية الحديث عن الإبدال عند اللغويين أن له تعريفين أحدهما تعريف المتوسعين فيه، والآخر تعريف المضيِّقين له.

والحديث ههنا بيان لبعض الفروق بين هذين المذهبين في الإبدال؛ فأكثر القدامى يتوسعون فيه _كما مر_.

أمَّا بعض القدامى كابن جني وجميع المحدَثين فإنَّهم يضيِّقون فيه، ويضيفون إلى التعريف العام شيئًا من القيود ومنها:

١-**التقارب الصوتي:** فهو شرط أساسي عند المحدثين وابن جني؛ فهو لا يرى الإبدال إلَّا إذا كان بين حرفين متقاربين في المخرج كالذال والثاء، والراء واللام. ويمثلون لما ليس من الإبدال بـ نصنص ونضنض: أي حرك لسانه، فيرى ابن جني أنَّ هاتين الكلمتين أصلان، وليسا من الإبدال؛ لأنَّ الصاد ليست أخت الضاد في المخرج، وإن اتفقا في المعنى يقول رحمه الله: (فأمَّا قولهم: نضنض لسانه، ونصنصه: إذا حركه فأصلان وليست الصاد أخت الضاد؛ فتبدل منها. وأخبرني أبو علي _يعني الفارسي_ يرفعه إلى الأصمعي قال: حدثنا عيسى بن عمر قال: سألت ذا الرمة عن النضناض فأخرج لسانه، فحركه، وأنشد: ثبيت الحية النضناض منه مكان الحِبِّ يستمع السرارا).

وكذلك قال في حثحثوا وحثثوا؛ فهو يرى أنَّهما أصلان. ونقل عن شيخه أبي علي الفارسي أنَّهُ قال مبينًا العلة في ذلك: (فأمَّا الحاء فبعيدة من الثاء، وبينهما تفاوت يمنع قلب إحداهما إلى أختها).

وقد اتخذ ابن جني في هذه القضية المقياس الذي همس به في أذنه شيخه أبو علي الفارسي، وجعله قانونًا للإبدال، ويتلخص هذا الأصل في أنَّ أصل القلب في الحروف إنَّما هو فيما تقارب منها، وذلك كـ: الدال، والطاء، والتاء، والذال، والظاء، والثاء، والهاء، والهمزة، والميم والنون وغير ذلك مما تدانت مخارجه.

٢-**قلة التصرف لأحد اللفظين وذلك بألا يتصرف أحد اللفظين تصرفاً كاملاً**، أمَّا إذا تصـــرف كل منهما تصـــرفًا تامًّا من ناحية الأفعال، أو المشـــتقات فلا يكونان من الإبدال؛ بل يكون كل واحد منهما أصـــلًا بذاته. فلو وجد التقارب الصـــوتي كما بين الذال، والثاء، ولكن التصـرف كامل في كلا اللفظين لم بعد ذلك من الإبدال عند ابن جني. مثال ذلك: جَدَث وجَدَف والجمع أجداث وأجداف وهي القبور.

يرى ابن جني أنَّ ذلك من الإبدال؛ لعدم اكتمال التصـــرف في أحد اللفظين؛ فالأول منهما يتصـرف تصـرفًا تامًا بحيث يقال: جدث، وأجداث، وأجدثت، وما جرى مجرى ذلك. ولا يقال مثل هذا في جدف؛ إذ لم يسمع أجدفت... وكذلك بل، وبَنْ.

أمَّا مثل: هتن وهتل فلا يرى أنَّهما من الإبدال، وإن كان بينهما تقارب صـــوتي؛ لأنَّهما أصـــلان؛ لتســـاويهما في التصـــرف، وبهذا يُخْرج ألفاظًا كثيرةً في اللغة من الإبدال. قال ابن جني رحمه الله: (فمتى أمكن أن يكون الحرفان جميعًا أصـــلين كل واحد منهما قائم برأســـه لم يَسُـــغِ العدول عن الحكم بذلك؛ فإن: دلَّ دالٌّ، أو دعت ضـــرورة إلى القول بإبدال أحدهما عن صـــاحبه عُمِل بموجب الدلالة، وصـــير إلى مقتضى الصنعة.

ومن ذلك: سُكَّرٌ طبرزل وطبرزن: هما متساويان في الاستعمال؛ فلست بأن تجعل أحدهما اصلاً لصاحبه أولى منك بحمله على ضده.

ومن ذلك قولهم: هتلت الســـماء وهتنت هما أصـــلان؛ ألا تراهما متســـاويين في التصرف؛ يقولون: هتنت السماء تهتن تهتانًا، وهتلت تهتل تهتالاً، وهي سحائب هُتَّنٌ وهتَّلٌ، قال امرؤ القيس:

فسحت دموعي في الرداء كأنَّها كُلَىً من شعيب ذات سحٍّ وتهتان

وقال العجاج عزَّر منه وهو مُعْطَى الإسـهال ضـرب السـواري متنه بالتهتالْ) إلى أن قال:(فأمَّا قولهم: ما قام زيد بل عمرو وبَنْ عمر فالنون بدل اللام؛ ألا ترى كثرة

استعمال بل، وقلة استعمال بن والحكم على الأكثر لا على الأقل، هذا هو الظاهر من أمره، ولست –مع هذا –أدفع أن يكون (بَنْ) لغة قائمة برأسها).

ويقرر هذا المعنى في سر صناعة الإعراب قائلًا: (وإذا ورد في بعض حروف الكلمة لفظان مستعملان –فالوجه وصحيح القضاء أن نحكم بأنَّهما كليهما أصلان منفردان ليس واحد منهما أولى بالأصلية من صاحبه؛ فلا تزال على هذا معتقدًا له حتَّى تقوم الدلالة على إبدال أحد الحرفين من صاحبه. وهذا معيار في جميع ما يرد عليك من هذا؛ فاعرفْه، وقسْ عليه تُصب إن شاء الله).

٣–**اتحاد المكان:** ومعنى ذلك أن تكون الكلمتان مستعملتين في بيئة واحدة؛ لذلك فإنَّ ابن جني يرى أنَّ كثيرًا من الألفاظ ليست من الإبدال؛ لأنَّ إحداهما لجماعة، والأخرى الجماعة أخرى.

ومن أمثلة ذلك أنَّ قريشًا تقول: كشطت، وتميمًا تقول قشطت؛ فالكاف ليست بدلاً من القاف؛ لأنَّ الكلمتين اجتمعتا في قبيلتين؛ فيكون ذلك من اختلاف اللهجات لا من الإبدال.

٤–**الاتفاق التام في المعنى:** فإذا أمكن إيجاد فارق بين الكلمتين أخرجنا من الإبدال. مثال ذلك: هز وأزَّ؛ فالذين يتوسعون في الإبدال يجعلون هذين اللفظين من الإبدال، والذين يقيدونه ببعض القيود يخرجونه من الإبدال؛ فيرون أنَّ بينها فارقًا، فالهز للشيء الضعيف، والأز للشيء القوي.

سابعًا: كيفية معرفة الأصل في الإبدال: إذا اتُفق على وجود الإبدال في لفظين سواء عند المتوسعين فيه أو عند غيرهم كابن جني، فكيف يعرف الأصل منهما؟

والجواب أنَّ ذلك صعب وصعوبته تتفاوت من كلمات إلى أخرى، ويحتاج إلى كثرة اطلاع، ورجوع إلى كتب العربية.

ومهما يكن من شيء فيمكن أن يتوصل إلى ذلك بأمور مرت الإشارة إليها فيما مضى، ويمكن أن تلخص في أمور ثلاثة:

١-**كثرة الاســتعمال:** فقد يكون أحد اللفظين أكثر اســتعمالاً من الآخر؛ فيحكم على الكثير بأنَّه هو الأصل _ كما مر التمثيل بــ: بلْ وبَنْ. ومن ذلك_ أيضًا _ ثُمَّ وفُمَّ. قال ابن جني رحمه الله: (وكذلك قولهم: قام زيدٌ فُمَّ عمرو: الفاء بدل الثاء في ثم ألا ترى أنَّهُ أكثر استعمالاً).

٢-**كثرة التصرف:** بحيث يكون أحد اللفظين أكثر تصرفًا من الآخر _كما مر_.

فيحكم على كثير التصرف بأنَّهُ الأصل، وقد مرَّ أمثلة على ذلك. ومنها ما ذكره ابن جني إذ قال: (وكذلك قولهم: رجل خامل، وخامن، النون فيه بدل اللام؛ ألا ترى أنَّهُ أكثر، وأنَّ الفعل عليه تصرف، وذلك قولهم: يَخْمُل حمولًا).

٣-**أن ينص أحد العلماء على الأصل:** كأن يقول الخليل، أو الأصمعي أو غيرهما: أنَّ هذه الكلمة هي الأصل. قال ابن فارس رحمه الله: (وذُكر عن الخليل ولم أسمعه سماعًا أنَّهُ قال في قوله_ جل ثناؤه _: [فَجَاسُوا] إنَّما أراد(فحاسوا) فقامت الجيم مقام الحاء، وما أحسب الخليل قال هذا، وما أحقه عنه).

قال ابن جني: (قال الأصمعي: يقال: جُعْشوش، وجُعْسوس، وكل ذلك إلى قمأة وقلة وصغر. ويقال: هم من جعاسيس الناس، ولا يقال بالشين في هذا؛ فَضِيْق الشين مع سعة السين يؤذن بأن الشين بدل من السين).

ثامنًا: آثار التوسع في الإبدال: مما سبق تبين أنَّ ابن جني والمُحْدثين يضيقون في الإبدال، وأنَّ بعض علماء العربية وخصوصًا الأوائل يتوسعون فيه.

وقد نتج عن ذلك التوســـع عرض مســـائل عديدة تبين ارتباط الإبدال بغيره من موضوعات فقه اللغة، ومن ذلك ما يأتي:

١-**علاقة الإبدال بالترادف:** فبعض الذين تحدثوا عن الإبدال عمدوا إلى بعض الألفاظ المترادفة وعَّدوها من قبيل الإبدال. ومن ذلك صنيع صاحب كتاب (الجاسوس على القاموس) وأحمد فارس الشـــدياق؛ إذ جمع أربعين صـــفحة من ذلك، وإن كان

صـاحب القاموس لم يقصـد كونها من الإبدال مثل كلمة الأمذ بمعنى الأجل والأمد؛ فيأخذ الأمد ويعدها من الإبدال.

ومثل كلمة محق، ومحا، يرى الشدياق أنَّ هذا من الإبدال؛ لأنَّ بينهما معنى عامًا. فمن يأخذ كل كلمة من هاتين الكلمتين بمعناها الدقيق لا يجد إبدالاً، وإنَّما على سـبيل التقريب؛ إذ ليس من الضـروري عندما تُفَسِّـر كلمةً بكلمة أن تأتي بمثلها، بل على سبيل التقريب، ولا يعني أن تكون مبدلة منها.

٢-**مسـألة الفروق الدَّلاليَّة:** فابن جني يشـترط في الإبدال أن يكون المعنى دقيقًا، وبينهما اتفاق تام.

أما المتوسـعون فيهملون الفروق الدَّلاليَّة أحيانًا، ويدخلون في الإبدال ما كان معناه عامًا أو ليس دقيقًا. ومن ذلك: أومأت، وأوبات، فهاتان اللفظتان بينهما اختلاف؛ فكل واحدة منهما لها معنى خاص.

ولكنَّ المتوسـعين يتركون هذه الأمور، ويجعلون بينهما معنى عامًا، وهو الإشـارةَ، ويعدون ذلك من الإبدال. ومثل ذلك: اللثام، واللفام. فتناسـيْ الفروقِ، وإهمالها ينتج الترادف والإبدال. كذلك كلمة نهش ونهس وردتا في الإبدال والترادف، وإن كان هناك فرق بينهما، ولكن المعنى العام هو العض؛ فجعلوه من الإبدال، مع أن هناك فرقًا من الناحية الدَّلاليَّة. فنشأ من التوسع خلط بينها وبين الترادف.

٣-**الألفاظ الأعجمية التي ليس لها أصوات في العربية؛** فترد على سبيل المثال في كتب العربية كلمة التوت، وأصـلها بالفارسـية: التوث. ومن العرب من اسـتخدمها بالثاء، على أصلها الفارسي، ومنهم من أبدلها تاء.

٤-**ربط الإبدال بالاشـتقاق:** فبعض المُحدَثين صـنع ذلك، إذ قال: إنَّهُ من عوامل تنمية اللغة أو الاشتقاق، وعده بعضهم أحد أنواع الاشتقاق، وسماه الاشتقاق الكبير أو الأكبر كما صـنع عبد الله أمين أو الأكبر كما في أصـول اللغة والنحو السـعيد الأفغاني.

وبعض المحدثين كفؤاد ترزي لا يرون ذلك، بل يرون أن الإبدال يتنافى وطبيعة الاشتقاق، وحجتهم في ذلك:

– أنَّ الاشتقاق في أساسه لا يهدف إلى الترادف، ولا يؤول إليه.

– أنَّ ابن جني الذي توسع في مفهوم الاشتقاق إلى حد أن أدخل فيه القلب اللغوي لم يَعُدَّ الإبدال من ضروبه. أمَّا القدماء؛ فلم يتعرضوا لذلك؛ لأنَّهُ ليس متعمدًا.

عوامل نمو اللغة العربية:

الاشتقاق

الاشتقاق وسيلة أخرى مهمة من وسائل نمو العربيَّة، فعربيتنا توصف بأنَّها لغة اشتقاقية، وليس الاشتقاق بمنأى عن القياس، بل بينهما وشيجة وثيقة؛ ذلك أنَّ الاشتقاق: (هو استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من صيغة)، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية، ليصير مقبولًا معترفًا به لدى علماء اللغة.

وقد بحث علماء اللغة العرب في أصول الألفاظ العربية، والزيادة التي تطرأ عليها، فتأكدت ملاحظاتهم بعد ذلك حين بحثها المعاصرون من المستشرقين والعرب، إذ تأكد لهم أنَّ هذه اللغة، مثل بقية اللغات التي تسمى بالسامية، من حيث إنَّها تعتمد على جذور أو أصول تعد الأصل في كل اشتقاق، وإنَّ أكثر هذه الجذور شيوعاً هو الثلاثي، مثل: ضَرَبَ، وَذَهَبَ، وأَخَذَ.

ولقد أدرك علماء اللغة القدامى أهمية الاشتقاق في نمو العربية واتساعها، فهذا أبو بكر السراج (ت٣١٦هـ)، وهو من كبار النحاة، يصوغ ذلك في صورة سؤال وجواب، فيقول في رسالته التي ألفها في (الاشتقاق): ما الغرض في الاشتقاق؟ ولم وقع في الكلام؟ وما الحاجة إليه؟، ثم يجيب قائلاً: (الغرض في الاشتقاق إن به اتبع الكلام، وتسلط على القوافي والسجع والخطب، وتصرف في دقيق المعاني... ولو جمدت المصادر، وارتفع الاشتقاق في كل الكلام، لم يوجد في الكلام صفة الموصوف ولا فعل

لفاعل، وفضل لغة العرب على سائر اللغات بهذه التصاريف وكثرتها، وإن بالحركة من الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة، وبالحرف تفرق بين معان، لولا هذه الأبنية لاحتيج إلى كلام كثير).

ثم بين دعاء ابن السراج بعد هذا أن تفقد الأراجيز والتأمل فيها يشعرنا بغناء الاشتقاق واتساع القوم به، بل إنَّ ذلك لا يخلو منه القصيد، لأنَّك ربما وجدت الاشتقاق واتساع القوم الشاعر من القدماء الفصحاء يُحْوِجُه الوزن إلى قلب البناء، أو يحتاج إلى المعنى فيشتق له لفظًا يلتئم به شعره، ولهذا ما وقعت الزوائد في كلام العرب بغير معنى مستفاد، واحتج لذلك ببيت الأعشى الذي يقول فيه: وفُضِّلَ أقوامٌ عليك مراهِصا، وقال: (اشتقَّه الأعشى ولم يجئ في شعر غيره)، وكأنَّهُ أراد: أنَّ الأعشى اشتق هذا الجميع (مراهِص) جمعًا لكلمة (مَرْهصة)، التي هي الدرجة والمنزلة، فهو إذًا مما ورد من الجموع على مفاعل جمعًا لمفعلة، مثل مسألة ومسائل، ومرتبة ومراتب، وهذا الاشتقاق متعلق بالقياس من ناحية صوغه على أمثلة سابقة في كلام العرب، كما هو واضح، وذلك يعزز ما قدمناه آنفًا من أنَّ الوشيجة بين الاشتقاق والقياس وثيقة.

وهكذا نرى أنَّ البحث في الاشتقاق وما هويته وأهميته في نمو اللغة، وتطورها، واتساعها، قد نال عناية اللغويين في بحوث منفردة في مطلع القرن الرابع للهجرة، كما رأينا ذلك في رسالة السراج، وكما نراه أيضًا في كتاب (الاشتقاق) لأبي بكر ابن دريد صاحب الجمهرة، وإن اختلف منهج كل منها، من حيث كان الأخير أشبه بمعجم ضمَّ اشتقاق صنوف متعددة من الأسماء والأعلام والنبات والجماد، وما إليها.

حتى إذا انتصف القرن الرابع للهجرة نما البحث في الاشتقاق، واستقر على أمور أقرها جمهور العلماء، وأصبح الاشتقاق عندهم يعني «استخراج لفظ من لفظ متفق معه في المعنى والحروف الأصلية»، فإذا اتفق المشتق والمشتق منه في ترتيب الحروف سمي (الاشتقاق العام)، وسماه ابن جني (الاشتقاق الأصغر)، وإن لم يكن فيه هذا الاتفاق في الترتيب، فهو الاشتقاق الكبير أو الأكبر.

الاشتقاق العام، أو الاشتقاق الصرفّي:

هو أن تشـــتق من الفعل (عَلمَ) مثلاً ألفاظًا أخرى نحو: يعلم، وأعلم، وعالم، ومعلوم، وعليم، وعلّام، وتعليم، واســـتعلام ... إلخ. وهو الذي ســـمّاه ابن جني، كما أشـــرنا، بالاشـتقاق الأصـغر أو الصـغير، قال: «الاشـتقاق عندي على ضـربين: كبير وصـغير، فالصـــغير ما في أيدي الناس وكتبهم، كأن تأخذ أصـــلاً من الأصـــول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صـــيغه ومبانيه، وذلك كتركيب (س ل م)، فإنَّك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفه، نحو: سَلمَ ويَسْلَم وسالم وسلمان وسلمى والسلامة والسليم». وبيَّن أنَّ هذا الضـرب من الاشـتقاق إنَّما يجري في أصـول أخرى من اللغة، أو قل: مادة أخرى، مثل (ض ر ب) و(ج ل س) ... فهذا الاشـتقاق الأصـغر. ثم نوَّه بعد هذا برسـالة أبي بكر السراج في الاشتقاق، ووصفه بأنَّهُ: لم يألُ فيه نصحًا، وإحكامًا، وصنعة، وتأنيسًا.

ويلاحظ أنَّ طائفة من الصـيغ اشـتقها اللغويون، وليس لها وجود في نص صـحيح من نصـوص اللغة، إذ ليس من اللازم أن يكون لكل فعل مصـدر مثلاً، أو وصـف: كاسـم الفاعل أو المفعول، أو الصـفة المشـبهة، ولذلك نجد أنَّ الاشـتقاق وسـيلة من وسـائل اسـتكمال اللغة، والسـير بها نحو الأكمل؛ إذ كثيراً ما يسـد هذه الثغرات، أي: النقص في صـــيغ المواد اللغوية، يقوم به فرد أو جماعة، أو تلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عمَّا يستحدث من معان، مما يساعد اللغة على مسايرة التطور الاجتماعي.

ومذهب جمهور العلماء أنَّ هذا الاشتقاق العام، لا يقوم به أحد إلا حين يكون له سند من نصوص اللغة، يبرهن على أنَّ العرب قد جاءوا بمثله أو نظيره، وأنَّ هذا النظير كثير الورود في كلامهم المروي عنهم.

وكما اشـتقوا من الاسـم العربي الحسّـي فعلاً أو مصـدرًا، على خلاف بينهم في أيهما الأصل، مثل الشحر الذي اشتقوا منه الشجار، فقالوا: اشتجر القوم وتشاجروا: إذا اقتتلوا، فكذلك جوز بعض اللغويين اشتقاق فعل من الاسم المعرب، وهو ما كان أعجمي الأصل، ثم عربته العرب بألســـنتها، على وفق أســـاليبها في الأبنية والنطق بالأصـــوات والتذوق

اللفظي، فأجاز الخليل بن أحمد أن يَشتق من (الباشِق) الذي هو الصقر الصغير، الفعل (بَشَق)، قال: «ولو اشتُق من فعِل الباشق: بَشَقَ، لجاز، هي فارسية عُرّبت للأجدل الصغير».

الاشتقاق الكبير:

وهو الاشتقاق الأكبر عند ابن جنّي، وقد صرح بأنَّ التسمية له، وأنَّ أستاذه أبا علي النحوي كان يشير الى هذا النوع من الاشتقاق، وعرّفه هو بقوله: «أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى عامًا نحو (ك ل م) (ك م ل) (م ل ك) (ل ك م) (ل م ك)، وبين أنَّها حيث تقلبت ومعناها الدلالة على القوة والشدّة، والمستعمل منها خمسة أصول... وأهملت منه (ل م ك).

وهذه التقلبات تذكرنا بصنيع الخليل بن أحمد في معجمه (العين)، إذ كان يتوخى بها حصر المواد اللغوية لمعرفة المستعمل منها والمهمل وقد تابعه في هذا المنهج أبو بكر السراج، فأوضح في رسالته (الاشتقاق) هذه التقليبات وأثرها في تكثير الصيغ المختلفة في المادة اللغوية الواحدة. فنراه يبدأ بالثنائي ثم الثلاثي ثم يجري التقليبات عليها، فيقول أولاً: وأعلم أنَّ البناء الواحد إذا كان على حرفين، فإنَّك تخرج منه ببناءين، مثل: (بَل) إذا قلب صار: (لَب)، وإذا كان على ثلاثة أحرف خرج منه ستة أبنية فربما كانت الستة مستعملة كلها، وربما كانت مهملة في بعض الحالات، وذلك لالتقاء الحروف القريبة المخارج في الدوران وكذلك الثنائي ربما أهمل أحد الوجهين، فإذا كان على أربعة أحرف، كان منها أربعة وعشرون بناء، مهملة كلها إلا ستة، أو أقل: من ستة أوجه مستعملة، وإذا كان على خمسة أحرف خرج منها مئة وعشرون بناء مهملة كلها إلا بناء واحدًا مثل فَرَزدق وشَمَرْدَل، وما أشبهه.

وذكر ابن جني بعد ذلك تراكيب (قول) الستة بالطريقة الأولى نفسها من التقليب «وهذا أعْوَصُ مذهبًا، وأحزنُ مضطَرَبًا، وذلك أنّا عقدنا تقاليب (الكلام) على القوة والشدّة، وتقاليب (القول) الستة على الإسراع والخفّة»، أو قل: إنَّ تقاليب (ق و ل) تدل على هذا

المعنى، ولكن ابن جني لا يزعم أنَّ هذا الاشتقاق (الأكبر) ممكن التطبيق في اللغة كلها، وكذلك الأصغر، وإنَّما يرى أنَّ منه ما يستعصي على الاعمام.

ونظرًا لمرونة اللغة العربية، وقدرتها الفائقة على الاشـــتقاق، فقد أطلق عليها «اللغة الاشـتقاقية» إذ هي تلجأ كثيرًا إلى هذه الظاهرة اللغوية، التي تعد أقدم وسـائل نمو اللغة العربية، وأكثرها قدرة على التوليد وتكثير الصـيغ من جذر واحد، أي أصـل واحد، ثنائيًا كان أو ثلاثيًا، كما مثّل سيبويه والسراج في كلامها الذي أوردناه سالفًا.

النَّحت:

النَّحت: هو أن تعمد إلى كلمتين أو جملة، فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة فذَّة، تدلُّ على ما كانت عليه الجملة نفسها.

ويُعدُّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٠هـ) هو أوَّل مَن اكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية حين قال: "إن العَيْن لا تَأْتَلِف مع الحاء في كلمة واحدة لقُرْب مَخْرَجَيْهما إلا أنّ يُشْتَقَّ فِعلٌ من جمعٍ بين كلمتين مثل حَيَّ على كقول الشاعر:

أَقُولُ لَهَا وَدَمْعُ العَيْنِ جَارٍ أَلَمْ يَحْزُنْكِ حَيْعَلَةُ المُنَادِي؟!

فهذه كلمة جُمِعَتْ من حَيَّ ومن على وتقول منه: حيعل يُحَيْعِل حَيْعَلَة، وقد أكثَرَت من الحيعَلة أي من قولك: حَيَّ على. وهذا يشـبه قولهم: تَعَبْشَـم الرجل وتعَبْقَسَ، ورجل عَبْشَـمِيّ إذا كان من عَبْد شـمْس أو من عَبْد قَيس، فأخذوا من كلِمتين مُتعاقِبتين كلمة، واشتقُّوا فعلًا، قال الشاعر:

وتضحك مني شيخة عبشميَّة ... كأن لم ترى قبلي أسيرًا يمانيًا

نسبها إلى عَبْدِ شَمْسٍ، فأَخَذَ العين والباء من (عَبْد) وأَخَذَ الشينَ والميمَ من (شَمْس)، واسقَطَ الدال والسِّين، فبَنى من الكلمتين كلمة، فهذا من النَّحت".

ولأبي الحسين أحمد بن فارس، اليد الطولى في هذا الموضوع، فهو إمام القائلين بالنحت بين اللغويين القدامى؛ يقول في كتابه مقاييس اللغة: "اعْلَمْ أَنَّ لِلرُّبَاعِيِّ وَالْخُمَاسِـيِّ مَذْهَبًا

فِي الْقِيَاسِ، يَسْـــتَنْبِطُهُ النَّظَرُ الدَّقِيقُ. وَذَلِكَ أَنَّ أَكْثَرَ مَا تَرَاهُ مِنْهُ مَنْحُوتٌ. وَمَعْنَى النَّحْتِ أَنْ تُؤْخَذَ كَلِمَتَانِ وَتُنْحَتَ مِنْهُمَا كَلِمَةٌ تَكُونُ آخِذَةً مِنْهُمَا جَمِيعًا بِحَظٍّ".

أقسام النحت:

ينقسم النحت في اللغة على أقسام هي:

١-**النحت الفعلي**: وهو أن تنحت من الجملة فعلاً يدلُّ على النطق بها، أو على حدوث مضـمونها، مثل (جعفل) من: (جعلت فداك)، و(بسـمل) من: (بسـم الله الرحمن الرحيم). وحَمْدَلَ، إذا قال: الحمد لله. وحَسْبَلَ، إذا قال: حسبي الله ونعم الوكيل. ودَمْعَزَ، إذا قال: أدام الله عزك. وسَبْحَلَ، إذا قال: سبحان الله. وطَلْبَقَ، إذا قال: أطال الله بقاءك. وسَمْعَلَ، إذا قال: السلام عليكم.

٢-**النحت الوصـفي**: وهو أن تنحت كلمة واحدة من كلمتين تدلُّ على صـفة بمعناها أو بأشد منها، مثل: (ضبطر) للرجل الشديد. مأخوذة من (ضبط) و(ضبر). (والصِّلدِم): ومعناها: الشـديد الحافر، مأخوذ من: "الصـلد" و"الصـدم". و(صَـهْصَـلَق): الشـديد من الأصوات، منحوت من: "صهل" و"صلق" وكلاهما بمعنى: صَوَّتَ.

٣-**النحت الاســـمي**: وهو أن تنحت من كلمتين اســـمًا، مثل (جلمود) من (جمد) و(جلد)، و(حبقر) للبرد، وأصله (حب، قر). و(سامراء): من (سُرَّ من رَأَى).

٤-**النحت النسـبي**: وهو أن تنسـب شـيئًا أو شـخصًـا إلى بلدتي: مثل:(طبرسـتان) و(خوارزم) مثلاً، فتنحت من اسـميهما اسـمًا واحدًا على صـيغة اسـم المنسـوب، فتقول: (طبرخزي)؛ أي: منسـوب إلى المدينتين كلتيهما. و(عبشـمي): نسـبة إلى: "عبد شـمس". و(عبدري): نسبة إلى: "عبد الدار". و(عبقسي): نسبة إلى: "عبد القيس".

٥-**النحت الحرفي**: مثل قول بعض النحويين: إنَّ (لكنَّ) منحوتة، فقد رأى الفراء أن أصلها (لكن أنَّ) طرحت الهمزة للتخفيف ونون (لكن) للساكنين، وذهب غيره من الكوفيين إلى أن أصلها (لا)، (أن) والكاف الزائدة لا التشبيهية، وحذفت الهمزة تخفيفًا.

٦ -**النحت التخفيفي**: مثل (بَلْعَنْبَر) في (بني العنبر)، و(بَلْحَارِث) في (بني الحارث)، و(بَلْخَزْرَج) في (بني الخزرج)؛ وذلك لقرب مخرجي النون واللام، فلمَّا لم يمكنهم الإدغام لسكون اللام حذفوا.

القياس

القياس لدى القدامى أساس نبني عليه كلَّ ما نستنبطه من قواعد في اللغة، أو صيغ في كلماتها، أو دلالات في طائفة من ألفاظها، فعلماء اللغة في القرن الثاني خاصة، جعلوا التراث اللغوي الذي استقوه من فصحاء العرب، أساسًا يبنون عليه، ما يَعنَّ لهم؛ لأنَّ العربية ليست لغة الأدب فحسب، بل هي قبل كل شيء لغة القرآن.

والقياس إنَّما هو (استنباط مجهول من معلوم)، وهو في تحديد القدامى من اللغويين له: (حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه)، أو (حمل فرع على أصل بعلّة، وإجراء حكم الأصل على الفرع)، ولقد قاس علماء اللغة الأوائل من البصريين والكوفيين، وإن اختلفت مناهجهم فيه؛ إذ كان البصريون يقيسون على الكثير الشائع من اللغة، على حين أجاز الكوفيون القياس على القليل، بل النادر منها.

غير أنَّ ذلك ليس بمطّرد، فربما قاسوا على القليل، ورفضوا فيما هو أكثر ورودًا في اللغة، قال ابن جني: في الباب الذي عقده لما قلّ أو كثر من القياس، وسماه: (باب في جواز القياس على ما يقلّ، ورفضه فيما هو أكثر منه): هذا باب ظاهره -إلى أن تعرف صورته-ظاهر التناقض إلا أنَّهُ مع تأمّله صحيح، وذلك أن يقل الشيء وهو قياس، ويكون غيره أكثر منه، إلا أنَّهُ ليس بقياس. الأول قولهم في النسب إلى شَنُوءة: شنئيّ، فلك من بعدُ أن تقول في الإضافة إلى قتوبة: قَتَبيّ، وإلى رُكوبة: رَكَبيّ، وإلى حَلوبة: حَلَبيّ، قياسًا على شَنئي، وذلك أنهم أجروا فعولة مجرى فعيلة، لمشابهتها إياها من عدة أوجه.

ثم بين أوجه التشابه بين المقيس والمقيس عليه، وهي: أنَّ كلاً من فعولة، وفعيلة ثلاثي، وثالث كل منهما حرف لين يجري مجرى صاحبه، كجواز حركة كل من الياء

والواو دون الألف، وكوجود تاء التأنيث في كل منهما، فلما كان بينها هذا التشـــابه جرت واو كلمة (شـــنوءة) مجري ياء (حنيفة) ، (فكما قالوا: حَنَفيّ قياسًـــا، قالوا شَـــنئيّ أيضًـــا قياسًـــا)، وأمَّا ما هو أكثر من باب شـنئي، ولا يجوز القياس عليه فمثل ثقفيّ نسـبة إلى ثقيف؛ والسـبب أنَّهُ هو لم يكن على قياس؛ فلا يقال في سـعيد سـعديّ قياسًـا عليه، إلا أنَّ صـــنيع البصـــريين يجعل اللغة أكثر انســـجامًا، من حيث إنَّ الكوفيين يفتحون باب القياس على مصـراعيه، فيؤدي ذلك إلى تكثير قواعد اللغة وتشـعبها، وتقليل انسـجامها، ومهما يكن من أمر، فإنَّ القياس في العربية ركن من أركان نمائها، حتَّى إذا انتصـــف القرن الثالث للهجرة، وجدنا أبا عثمان المازني (ت٢٥٤هـ) ينادي أنَّ (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

ويضـرب لذلك مثلاً قياس فعل غير مسـموع على فعل آخر مسـموع، ومسـتعمل في الكلام، فإذا سمعت: (قامَ زيدٌ)، أجرت (ظرُف بشرٌ) و(كَرُمَ خالدٌ)، مع أنَّك لم تسمع من قبل بهذين الفعلين: كَرُم وظرُف، وإنَّما سـمعت بالوصـف منهما، وهو الصـفة المشـبهة (كريم) و(ظريف)، وقاس النحاة واللغويون كذلك ماضي (يَذَرُ) و(يَدَعُ) على نظائرها مثل (وَقَع)، و(وَصَـل)، فقالوا: إنَّهُ (وَذَرَ) و(وَدَعَ)، وأجمعوا تقريبًا على أنَّ هذين الفعلين غير مستعملين لسبب من الأسباب، وقد علّل سيبويه ذلك باستغناء العرب عنه بالفعل تَرَك.

حتى إذا كان الربع الأخير من القرن الرابع، وجدنا أبا علي وتلميذه ابن جني يناديان بما نـادى بـه أبو عثمـان المـازني من قبـل، وهو أنَّ مـا قيس على كلام العرب من كلام العرب، قد عده ابن جني من دقيق الموضوعات اللغوية وأعلاها، كما عد القياس وسيلة من وسـائل نمو اللغة وثرائها بعد نشـأتها، سـواء أكانت تلك النشـأة توقيفًا أو اصـطلاحًا، وحكى أنَّ هناك من يذهب إلى أنَّ اختلاف لغات العرب، يرجع إلى أصـل وضـعها، أي: إلى بدايتها ونشـــأتها، فهي على هذا الرأي مختلفة منذ البداية، ثم أضـــافوا إليها أشـــياء للحاجة إلى تلك الاشياء «غير أنَّها على قياس ما كان وُضِعَ».

وأجاز ابن جني بعد حكاية هذا الرأي أن يكون الموضـــوع نوعًا واحدًا من الكلام، ثم رأى من جاء بعد ذلك أن يخالف القياس إلى قياس آخر غير الأول، ولكنه يجري في الصحة مجرى ذلك الأول، قسمت بذلك اللغة، وازدادت ثروتها.

إلّا أنَّ ابن فارس –معاصـر ابن جني وشـيخه أبي علي–مخالف في ذلك فيا يبدو إذ يذكر في الباب الذي سماه: (القول في لغة العرب، هل لها قياس)؟ أنَّ أهل اللغة أجمعوا –إلّا مَن شـــذ عنهم–: «أنَّ للغة العرب قياسًـــا»، ولكنه يقطع هذا القياس ويوقعه عند العرب أنفســـهم، دون من جاء من بعدهم، يقول: «وليس لنا اليوم أن نخترع ولا أن نقول ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأنَّ في ذلك فساداً للغة، وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أنَّ اللغة لا تؤخذ قياسًا نقيس الآن نحن».

فالقياس عند ابن فارس إذن ما جاء في لغة العرب الفصـــحى على قياس ما هو موضوع متكلَّم به لديهم، وليس لمن خَلَفَهم حق في ذلك، وهذا يعني أنَّهُ يسد باب القياس اللغوي في عصره لقوله الآن فكيف بالعصور التي تليه؟ لا شك أنَّهُ لا يبيح ذلك أيضًا من باب الأولوية.

وهذا في الواقع فيه حجر على اللغة، وصدٌّ عن روح التوسع فيها، والتوسط في القياس خير من المبالغة فيه بفتحة على مصراعيه، وخير من سده إلى الأبد؛ إذ هو وسيلة من وسائل نمو اللغة وتطورها ورقيها، وهو فوق ذلك مما تحتاج إليه لغة الضاد في العصر الحديث لتواصل مسيرتها في إغناء الانسان العربي، وكل من ينطق بها، بما يحتاج إليه من مفردات وتراكيب.

وقد قسم النحاة واللغويون الظواهر اللغوية على أربعة أقسام:

الأول: المطرد في القياس والاستعمال، ويراد بالاستعمال ما يطلق عليه أيضًا اسم السماع وهو أكثر اللغة، والدائر على ألسنة المتكلمين، ولا جدال في ترسمه نحو قام زيدٌ، وأعنتُ هندًا، وأثنيتُ على ســـعيد. قال ابن جني: (وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة)، يريد أنَّهُ الأكثر والأساس في اللغة.

والثاني: المطرد في الاستعمال، الشاذ في القياس، ويمثل هذا النوع قدر كبير من الأساليب المروية عن فصحاء العرب، وهو الذي تعاهده البصريون حينًا بالتأويل، فإن لم يقبل التأويل، نعتوه بالشذوذ، وهم يقفون من هذا النوع عند حد السماع، فلا يقيسون عليه، وشعاره المعروف في هذا: (يُحْفَظُ ولا يُقاس عليه) فمن ذلك، قولهم: استصوبتُ الأمرَ، روى أبو بكر الزبيدي عن ثعلب أنَّهُ لا يقال: استصوبت الأمر، مع أنَّهُ هو القياس.

ومنه استَحْوَذَ، في مثل قوله عز وجل: ﴿ ٱستَحوَذَ عَلَيهِمُ ٱلشَّيطَٰنُ فَأَنسَاهُم ذِكرَ ٱللَّهِ﴾: [المجادلة: ١٩]، وكذلك: استَتْوَقَ الجَمَلُ، واستَفْيَلَ الجَمَلُ، إذا صار كالناقة وكالفيل، فأنت في هذا كله لا تقول: استَقْومَ ولا استبْيَعَ، قياسًا على ما مرّ، بدلاً من أن تقول: استقامَ واستباعَ.

الثالث: المطّرد في القياس، الشاذ في الاستعمال، وذلك نحو ماضي يَذَرُ فهو فيما يرى اللغويون غير مسموع من العرب. قال ابن جني: (ومما رفضوه استعمالاً، وإن كان مسوغًا قياسًا وذر ووَدَعَ استغني عنها بترك)، ولذلك عدَّوا قول أبي الاسود الدؤلي (ورع) شاذًا، وهو ما جاء في بيته الشعري:

ليت شعري عن خليلي ما الذي غَالَـهُ الحبِّ حتى وَدَعَـهْ

كما عدوا قراءة من قرأ: (ما وَدَعَك ربُّك وما قلى)، من الشواذ، والقراءة المجمع عليها بالتشديد: (مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ) [الضحى: ٣].

ومما عدّوه مطردًا في القياس شاذًا في الاستعمال، ورود خبر (عسى) اسمًا صريحًا، بدلاً من جملة فعلية فعلها مضارع، نحو: عسى زيدٌ قائمًا، قال ابن جني: «هذا هو القياس، غير أنَّ السماع وردَ بحظره، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا، وذلك قولهم: عسى زيدٌ أن يقوم و(عسى أن يأتي الله بالفتح)، وقد جاء عنهم شيء من الأول، أنشدنا أبو علي:

أكثرت في العدل ملحاً دائمًا لا تَعذِلَن إني عَسِيتُ صائمًا

ومنه المَثَل: «عسى الغويرُ أبؤُسا».

قال الزمخشري: «وانتصابه بعسى على أَنه خبره، على ما عليه أصل القياس»، وهذا التقدير مبنى على ما يقتضيه ظاهر الكلام، وما يوجبه القياس من النصب بعسى نفسها، لا بحملها على كان، كما قدَّر سيبويه، ولا بتقدير فعل بعدها يكون هو والفاعل المضمر فيه خبرًا لها، ويتعدّى فينصب (أبؤساً) كما ذهب إلى ذلك أبو عبيد القاسم بن سلام، إذ قال: (كأَنَّهُ أراد: على الغُوير أن يُحدث أبؤُساً، وأن يأتي بأبؤُسا، فهذا طريق النصب)، فقدّر، كما ترى فعلاً متعديًا بنفسه، أو متعديًا بالواسطة وهو الباء، واحتج للتقدير الثاني بقول الكميت من زيد :

عســـى الغُويـرُ بـإيآس وإغــوارِ

وهو رأي تفرد فيه –فيما تبين لنا–أبو عبيد، إذ لم يجد من النحاة الذين سبقوه كسيبويه، والخليل من ذهب إليه، ولا النحاة الذين تلوه.

ومهما يكن من أمر تأويل هذا الأسلوب النحوي المتعلق بعسى، فإنَّه لدى النحاة مطَّرِد في القياس من حيث إنَّ الأصل في عمل عسى نصب الخبر مفردًا كان أو جملة، وهو عندهم أيضًا شاذ في الاستعمال والسماع؛ لأنَّ الكثير من أمثلته وقوعُ خبر على جملة فعلية مقترنة بأن تارة، ومجردة منها تارة أخرى، والأول منها عليه التنزيل، من مثل قوله تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوب عَلَيهِم﴾ [التوبة:١٠٢]، ويتضمن هذا النوع من الأساليب، وهو الذي أطلقوا عليه المطّرد في القياس الشاذ في الاستعمال، كل ما يعنّ للمولَّدين من اشتقاقات جديدة لم تُسمع من قبلُ في الأساليب المروية عن الفصحاء، وقد أجازه طائفة من قدامى اللغويين، ورفضـــه آخرون، ويبدو من كلام لابن خالويه أنَّ (أنهُر) و(نُهُر) اللذين هما جمع (نهار)، مما قيس على نظائره من كلام العرب، وليسا من المسوغ في اللغة، يقول: (النهار الذي هو ضدُّ الليل، العربُ لا تجمعه، وإنَّما جمعه النحويون قياسًا لا سماعًا)، وهذا الذي ذكره ابن خالويه من الاختلاف في جمع نهار، يرجع إلى اختلاف

اللغويين. فابن الأعرابي محمد بن زياد (ت٢٣١هـ) يرى أنَّهُ (أنهُر)، وغيره يرى أنَّهُ (نُهُر) كثعلب أحمد بن يحيى، وفصّل الجوهري (ت٣٩٥هـ) في هذا الخلاف بأن جعل (نُهُر) للقليل، وذلك مثل سَحاب وسُحُب، أو قُلْ: جعله من جموع القلة، قياسًا على نظيره، فيكون (أنهُر) –على هذا–من جموع الكثرة.

وممَّا قاسه المولَّدون، ولم يكن مسموعًا من العرب ولا مستعملاً في كلامهم قولهم (الفُطْرة)، بدلاً من (الفِطر) في صدقة صيام شهر رمضان، قال البغدادي: (وهي صدقة الفِطر، هكذا كلام العرب، فأما الفُطرة فمولَّد، والقياس لا يدفعه؛ لأنَّهُ كالغُرفة والنَغبَة، لمقدار ما يؤخذ من الشيء)، فأنت ترى أنَّ اللغويين قاسوا (الفُطرة) على أمثلة لها في اللغة، وردت على (فُعلة)، فأحدثوا هذه اللفظة بهذه الصيغة في اللغة، ملاحظين في هذا القياس، ما يَجمع بين المِقْيس والمَقيس عليه من أنَّ كلاً منهما (مقدارُ ما يؤخذ من الشيء) كما قال البغدادي.

الرابع: الشاذ في القياس والسماع، وهو ما أجمع اللغويون على رفضه، كإتمام وزن (مفعول) فيها عينه واو، نحو مَصْوُون، ومَذْوُوف، ومقْوُود، بدلاً من: مَصُوْنِ، ومَذُوْف، ومَقُوْد، قال ابن جني: «وكل ذلك شاذ في القياس والاستعمال، فلا يسوغ القياس عليه، ورد غيره إليه ومنه كلمة (هَدادَى) التي قَبِلها الأخفش الأوسط، وعدّها مناظرة لكلمة (هَدايا) التي هي جميع (هديّة).

وتجد أنَّ سيبويه ينكر على النحاة قولهم (أعطاهُوكَ)، بدلاً من أعطاهُ إيّاك، ويذكر أنَّ ذلك لم يرد في سماع، وإنَّما هو قياس منهم ليس له ما يقاس عليه من كلام العرب، يقول: «وأما قول النحويين: قد أعطاهوك وأعطاهوني، فإنَّما هو شيء قاسوه لم تَكَلَّم به العرب، فوضعوا الكلام في غير موضعه، وقياسُ هذا – لو تُكُلِّم به كان هيّناً»، وهكذا تعد صيغة (أعطاهوك) شاذة في القياس والاستعمال؛ لأنَّها لا أساس لها تقاس عليه، فالأصل في القياس أن يبنى على شيء سابق في اللغة، وارد في السماع والاستعمال،

وهو ما يذهب إليه المحدثون من اللغويين أيضًـــا، يقول فندريس: «يطلق القياس على العملية التي بها يخلق الذهن صيغة، أو كلمة، أو تركيبًا لأنموذج معروف».

التعريب (**الاقتراض**):

اتصل العرب قبل الإسلام بالأمم المجاورة بهم، اتصالاً ماديًا وثقافيًا وسياسيًا، وقد نتج عن هذا الاتصـال، وعن التطور الطبيعي للحضـارة العربية، ظهور ألفاظ مسـتخدمة لم تكن للعرب ولا للغتهم عهد بها من قبل، في ميادين الاقتصـاد، والصـناعة، والزراعة، والتجـارة، والعلوم والفلسـفـة، والآداب، والـدين، ومختلف نواحي الحيـاة الاجتمـاعيـة والسياسية.

فقد كانت العلاقات المادية والسـياسـية، وثيقة منذ أقدم العصـور بين العرب وجيرانهم الآراميين في الشـمال عن طريق التجارة والهجرة والرحلات، وكان من نتيجة ذلك انتقلت طائفة من الألفاظ الآرامية إلى العربية.

وبالمثل كان لعرب الجنوب في اليمن روابط متينة منذ أقدم العصـور بالأحباش، تتمثل في عدة ميادين، وبخاصـة السـياسـية، والثقافية، والاقتصـادية، فأتيح للشـعبين مجالٌ للاقتراض اللغوي عن طريق تبادل كثير من ألفاظ الحضـارة والحياة المختلفة، فانتقل إلى العربية عدد غير قليل من مفردات اللغة الحبشية.

وكانت صـلات العرب ببلاد فارس قبل الإسـلام، جعلت طائفة من مفردات: اللغة الفارسـية تنتقل إلى العربية، وخاصـة تلك التي تتعلق بالأدوات والملابس ونحوها مما يسـتعمله الإنسـان في حياته المادية اليومية، كما كانت الجزيرة العربية محط القوافل الشـرقية والغربية، ومعبرًا للقوافل إلى اليمن، وكانت كل قافلة تحمل بضـائع وأسـماء لهذه البضائع، فتحل في الجزيرة، أو يبقى أثرها في لغتها.

وقد تلقّف الشـعراء والرجاز كثيرًا من هذه الكلمات، وأدخلوها في أشـعارهم وأراجيزهم، فنرى الأعشـى ميمون بن قيس يكثر في شـعره من ذكر الأرَنْدَج، والديابوُر، والإسْـفنط،

والبســـتان، والبنفســـج وغيره من الأزاهير، كالياســـمين والبهَار والآس والخيريّ والجُلّنار، وأوصـاف للخميرة، كالخندريس والباذق، الأمر الذي استرعى انتباه النقاد، فجعلهم يشكّون في صحة نسبة هذا الشعر، الذي وجدت فيه مثل تلك الألفاظ إلى الأعشى، ويضطرون إلى عدّه من المدسوس على هذا الشاعر العربي الكبير.

غير أنَّ الدكتور محمد التويخي اسـتطاع أن يتلمَّس صـحة شـعره هذا، إذ تبين له أنَّ هذه الألفاظ كثيرة في ديوانه، وهي أنفســـها موجودة في دواوين غيره من الشـــعراء الذين كانوا على صـــلة بفارس كعَديّ بن زيد العبادي، أو كانوا بالحيرة كالنابغة الذبياني، ففي شـعر عديّ تشـيع ألفاظ أخرى ليسـت عربية الأصـل، وقد أدى كثرة اسـتعمال الناس لهذه الألفاظ المقترضـــة، وتطاول الزمن عليها في كلامهم، وصـــوغ أكثرها بأســـاليب العربية وأوزنها، إلى أن تصبح جزءًا من العربية، وربما تنوسِيَ أصلها الأجنبي، ويطلق على هذا النوع من الألفاظ اسـم (المعرَّب)، وهو الذي طَوَّعته العرب بألسـنتها، وغيَّرت فيه بالزيادة أو النقصـان، والإبدال في الأصـوات؛ ليجري بحسب أبنيتها، ويوافق أصـواتها، حتَّى يغدو على صورة شبيهة بصورة الألفاظ العربية.

وليســـت العربية في ذلك بدعًا من اللغات، بل إنَّ هذا قانون عام؛ «إذ تخضـــع في الغالب الكلمات المقتبسة للأساليب الصوتية التي اقتبستها، فينالها كثير من التحريف في أصـواتها، وطريقة نطقها، وتبعد في جميع هذه النواحي عن صـورتها القديمة، واسـتعمل العرب إلى جانب المعرَّب -ألفاظًا أعجمية كما هي في لغتها الأصـــلية، فلم يغيروا فيها التغيير الذي وصـــفنا، وهذه الألفاظ قليلة، وقد أطلق عليها اســـم «الأعجمي الدخيل»، وربما اكتُفيَ بتسميتها بـــ «الدخيل»، وكأنَّهم أرادوا بهذه التسمية استبعادها من العربية، وتمييزها مما هو معرّب أو عربيّ، ذلك أنَّ المعرّب قد صار بعد تغييره عربيًا.

عُرِف اصـــطلاح (معَرَّب) و (تعريب)، في كتابات القدامى، غير أنَّ المتأخرين من المؤلفين لم يلتزموا بهذا التمييز بين النوعين: المعرّب والدخيل، في التسمية، وأطلقوا على المعرّب اســـم الدخيل أيضًـــا، على نحو ما نجد في كتاب شـــهاب الدين الخفاجي

(ت١٠٦٩هـ) الذي سماه: «شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل»، وقد سمّى عدد ممن ألف في فقه اللغة المعرَّب دخيلًا، مثل الدكتور عبد الواحد والدكتور محمد خضر.

وهناك من جعل الفارق بين المعرب والدخيل زمنيًا يتعلق بالعصور، فالدخيل ما أخذته العربية من لغة أخرى في مرحلة متأخرة من حياتها عن عصر العرب الخُلّص الذين يحتج بلسانهم، سواء أكانت الكلمة الدخيلة قد أخذت كما هي أم بتغيير طفيف فيها، على حين يجعل المعرّبَ اللفظَ الذي استعارته العرب الخلص في عصر الاحتجاج باللغة، واستعملوه في لسانهم.

وليس هذا التفريق هو الصحيح؛ لأَنَّ مدار الأمر في الفرق بين النوعين على طبيعة اللفظ وصورته، إن كانت قد غُيّرت أم بقيت على حالها، وليس للزمن دخل في ذلك، وهذا التفسير الذي ذكرناه تعضده دلالة الدخيل والمعرّب في اللغة أيضًا.

وقد دلت البحوث على أنَّ العرب قد اقترضت قبل الإسلام من اللغات الشرقية كالآرامية، والفارسية، والحبشية، والعبرية والهندية –أو السنسكريتية–كما اقترضت من اليونانية –الرومية.

وهذا إن دل على شيء، فإنَّما يدل على قدرة العربية الفائقة على استيعاب الجديد من الألفاظ وهضمه، ليكون جزءًا منها، معبرًا عن شؤون الحياة المختلفة، فهذا في الأسماء الدالة على الحضارة المادية والمعنوية، فأمَّا الأعلام فلا تُعرَّب، بل قد يحدث فيها تعلق في التغيير ولكن دون أن يأخذ سمة التعريب وخصائصه، التي تتعلق بتغيير اللفظ الأجنبي بما يلائم أوزانها وأصواتها.

وقد نبه على ذلك من قدامى اللغويين أبو الفتح ابن جنّي، إذ بَيّن أنَّ الأعلام العربية لا ينالها التحريف في شيء منها بل تؤدى بأعيانها كما ينطق بها، ثم قال: «فأما الخلاف الذي في باب إسرافيل، وميكائيل، ونحو ذلك فالعذر فيها أنَّها أسماء أعجمية، ولام التعريف لا تدخلها فبعدت عن كلام العرب، واجتَرَأتْ عليها وتَلَعَّبت بها لفظًا، تارة

كذا، وأخرى كذا، ولما كانت الألفاظ المعرّبة جزءًا من العربية، فقد جوز اللغويون الاشتقاق منها، فالخليل يبيح اشتقاق فعل من اسم ذات معرّب هو (الباشق)، الذي يفسره بالصقر الصغير، ويذكر أنَّهُ فارسي الأصل ثُمَّ عُرِّب، يقول: «ولو اشتقَّ من فعل الباشق: بشَقَ لجاز، وهي فارسية عُرِّبت للأجدل الصغير».

وقد مر علينا سالفًا قولهم: دَرْهمتِ الخُبّازى، ورجلٌ مُدَرْهَم، مع قولهم بأنَّ الدرهم من الأسماء المعرّبة.

وللتعريب تأثير في تغيير الأبنية والأصوات في الكلمات المعرّبة، فكثير من هذه الكلمات كانت في لغتها الأصيلة مكونة من لفظتين، فهي أشبه بالمركب، فلما عُربت زال منها التركيب، وصارت كلمة واحدة بعد أن اقتطع منها بعض الأصوات، وأبدل منها بعض آخر، فمن ذلك (سِهْ مَرّه) في الفارسية، ومعناها: ثلاث مرات، وأريد بها: استخراج الخراج ثلاث مرات، فلما عربت صارت: (سَمَرَّج)، واستعملها العرب الفصحاء بهذه الصيغة، فكأنَّها صارت بزنة (فَعَلَّل) وهي صيغة معروفة في العربية، مثل: سَفَرجل، وفَرَزدق وقد وردت في أرجوزة للعجاج، يقول فيها: يومَ خَراجٍ يخُرِج السَمَرَّجا، ومثل ذلك (الدَّخْدار) بمعنى الثوب، فهو في الفارسية (تَخْتَ دار)، أي يُمسكُهُ التخت، فلما عرب صار بهذه الصيغة، وكأنَّهُ جاء بزنة (فَعلال)، وقد عرفت العربية مفتوح القاء مثل: بَلْبال، واستعملها الكميت بن زيد في شعره فقال: تجلو البوارِقُ عنها صَفحَ دَخْدارِ.

أما إبدال الأصوات فهو كثير؛ إذ لا تخلو لفظة منه، فالهاء في كثير من الكلمات الأعجمية، وخاصة الفارسية حرفًا آخر، عند التعريب، وكأنَّهم أرادوا بذلك الدلالة على صورتها العربية الجديدة بعد أن عربّوها، وتمييزها من الأصل الأعجمي الذي كانت عليه.

ومن تأثير التعريب في التغيير الصوتي أنَّ (الجوز) كان ينطق (كَوْز) كما ذكر أبو عبيدة، ويبدو أنهم كانوا ينطقونها بصوت بين الجيم والكاف (گ)، وهو القاف الثقيلة الماثلة لـ (G) في الإنكليزية، فأحدث العرب فيها هذا التغيير ليستدل بذلك على تعريبهم

لها، كما أبدلوا الباء المهموسة التي تماثل الحرف (P) بفاء أو باء مجهورة، فقالوا: فِرَنْد، والأصل: پرَنْد.

وأبدلوا الفاء المجهورة إلى واو، وغير ذلك من الأمثلة، ولاحظ العرب عند التعريب طبيعة وضع الأصوات في لغتهم، واتصال بعضها ببعض، فغيّروا منها ما لم يجدوا له نظيرًا في كلامهم، فقالوا في (مُهَندِز): مهندس، وهي اللفظة التي نستعملها اليوم أيضًا، قال البغدادي في ذيل فصيح ثعلب: (الّمهَنْدس مشتق من الهِنْداز، فصيرِّت الزاي سينًا؛ لأنَّهُ ليس في الكلام –يقصد العربي–زاي بعد الدال).

وهناك علائم وسمات وضعها اللغويون، والذين ألفوا في المعرّب، تميز المعرب والدخيل من العربي، وتفرق بين نسج النوعين، منها:

١–قال الخليل: يعرى الدخيل الخماسي أو الرباعي من حروف الزلاقة (ل، ر، ن، ف، ب)، ومعنى ذلك أنَّ الخماسي والرباعي الذي فيه واحد من هذه الأصوات الذلقة عربي، وليس دخيلا، فمثل العسجد ليس بعربي.

٢–وقال: ما فيه (نر) فليس بعربي، مثل: النَرجس، والَنْرد.

٣–وقال: القاف والكاف لا يجتمعان في كلمة واحدة، إلا أن تكون معرّبة، وكذلك الجيم مع القاف لا يأتلفان، إلا بفاصل لازم، وغير هذه الكلمات المعربة، وهي الجوالق والقبح، ليستا بعربية محضة، ولا فارسية، يقصد بذلك أنَّها غير عربيتين ولا دخيلتين، بل هما معربتان.

٤–وقال: الأقلش اسم أعجمي، وليس في كلام العرب شين بعد لام مع القاف إلا دخيل.

٥–وقال الذين ألفوا في الُمَعرّب كالجواليقي وغيره: لا تجتمع صاد وجيم في كلمات عربية، مثل صَوْلجان، وجَصّ، فهما مما اقترضته العرب.

٦ –ولا تجتمع زاي وذال مع السين في كلمة عربية، وجاءت في لفظة معربة مثل (ساذَج) وأصلها: سادَة، فغيَّرت العرب في صوتين منها.

٧-لا تكون طاء مع جيم في لفظ عربي، فكلمة (طاجن) تعد أعجمية، ومعناها: شيء يقلى عليه.

٨-إذا خرجت الكلمة عن الأوزان العربية، فليست من العربية، مثل: (إكْسِير) و(إزْميل)، و(إيريْسَم) إذ ليس في العربية وزن إفعيل أو افعيلل، وجعلوا من النوع الأول (إنجيل) فيمن ذهب إلى ذلك، ولم يعدها عربية كالزمخشري وغيره.

٩-اجتماع الباء والسين والتاء إلى غير ذلك من ضوابط وسمات ميزوا بها الدخيل والمعرّب من العربي، وقد عامل العرب اللفظ المعرّب معاملة العربي في التصرف فيه، فاشتقوا منه في حالات كثيرة، فأخذوا من(الُمصْطَكى)، وهو عِلْكٌ، كلمة: مُصَطْك، قال الخليل: (الُمصْطَكى: عِلْكٌ رُومّي، وهو دخيل، ودواءٌ مُصْطَكَ، جُعِلَ فيه الُمصْطَكى). وقد اشتقوا من الدِرْهَم، وهو لفظ رومي على الصحيح، دَرْهَمَتِ الُخبازى ونحوه، واشتقوا من اللِّجام: الجمتُ الفَرَسَ، كما بيَّنا ذلك سابقًا، وقد سبق ما بيّنا من تجويز الخليل اشتقاق الفعل بَشَقَ من الباشِق.

وكان أبو بكر السراج يمثّل على جهة التبعيد، بمن زعم أنَّ الطير ولد الحوت، ويحذّر من القول بذلك غاية الحذر، أي: (أن يشتق من لغة العرب الشيء الحوت، ويحذر من قد أخذ من لغة العجم).

وقد غلطوا أيضًا في قولهم: إنَّ (إبليس) لفظ لا نظير له في كلام العرب؛ ذلك أنَّهُ وارد فيه، كقولهم: إزْميل للشفرة، وإغْريض للطَلع، وإحريض لصبغ أحمر أو للعصفر، وقالوا سيفٌ إصْلِيتٌ، أي: ماضٍ، وثوبٌ إصْريحٌ، أي: مشبع بالصبغ... إلخ. ولكن إبليس وإن كان على هذه الزنة، إلّا أنَّهُ مثل إنجيل، غير مشتق، على رأي من ذهب إلى أنَّهُ كذلك، على نحو ما مرَّ، من ترجيح أبي العلاء المعري لهذا الرأي، وإليه أيضًا ذهب من المفسرين الطوسي والطبرسي وغيرهما.

ومثل هذا الخلاف نجده بين الخليل وبين غيره من علماء العربية الذين سبقوه أو عاصروه، فهو يقرر في معجمه (العين) أنَّ كلمة الَمْنَجنيق ليست من محض العربية،

ومعنى ذلك أنَّها معربة، ثم يحكي بعد ذلك قولين لغيره يذهبان إلى أنَّ أصـل هذه الكلمة عربي، ويصرحان في ذلك الأصل الذي اشتقت منه.

فمنهم من يراها بوزن فَنْعَليل، والميم فيها من قولك: مَنْجَقْتُ مَنْجَنيقًا، ومنهم من يذهب إلى أنَّها بوزن فَتْفَعِيل، والميم والنون زائدتان من قولك جَنَّقْتُ.

ومع أنَّ العربية اقترضـت من عدة لغات كما بيّنا، إلَّا أنَّها أقرَضَـت كثيرًا من اللغات كذلك، كما أنَّها دخلتها مواد ذات أصـول جزرّية (سـامية)، أخذتها الفارسـية أو غيرها من إحدى اللغات السـامية، ثم عادت بعد ذلك إلى العربية، (ذلك أنَّ أسـرة هذه اللغات– السـامية جميعها مشـتركة في الذي تشـتمل عليه من أصـول). وهذا ربما أمكن تفسـير التقارب بين لفظة فارسـية أو غيرها، وبين لفظة عربية، فقد يظهر أنَّ تلك اللفظة التي اسـتعارتها العربية من هذه اللغات أصـلية في تلك اللغات، على حين ليسـت هي كذلك؛ لأنها قد تكون من تلك الألفاظ السـامية، التي اقترضـتها تلك اللغات من إحدى اللغات السـامية، أمَّا تأثير العربية في غيرها من اللغات، فظاهر في كثير من اللغات الشـرقية، وخاصـة الفارسـية، والتركية، والأردية، والكردية، والأرمنية، وغيرها. وتأثيرها في اللغات الأوربية واضـح أيضًـا، يتجلى في عدة لغات، مثل: الانكليزية، والإسـبانية، والبرتغالية، والألمانية، والألبانية وغيرها.

الارتجال:

قد يبدو على كلام القدامى في الارتجال شـيء من الاضـطراب، الذي منشـؤه عدم التحديد، إلّا أنَّ الذي يُحصَّـل من كلامهم فيه، أنَّهم يعنون به غالبًا الاختراع اللفظي أو المعنوي، وذلك بأن ينطق المتحدّث بكلمة جديدة لم تسمع منه من قبل، أو يستعمل كلمة معروفة، ولكن بدلالة جديدة غير معروفة، ونظرة في كتب اللغة القديمة تدلنا على هذا الذي قلناه، وقد سـمَّاه ابن جني الارتجال ونبه عليه أبو بكر السـراج، وسـماه (اختراعًا)، قال: (ويجوز عندي أن يخترع المُسَمَّي اسمًا لم يسمعه)، وذلك في حديثه عن الأعلام.

وكان بعض الفصـــحاء من الرواة واللغويين يرتجلون ألفاظًا أو صـــيغًا لم ترد في كلام العرب ويخترعونها، وقد عقد ابن جني لها في (الخصائص) بابا سماه (باب الشيء يسمع من العربي الفصـــيح لا يســـمع من غيره)، فحكى عن أحمد بن يحيى ثعلب، أنَّهُ قال: «حدثني بعض أصـحابي عن الأصـمعي أنَّهُ ذكر حروفًا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدًا أتى بها، إلّا ابن أحمر الباهليّ، منها (الجبْر)، وهو الملك، وإنّما ســـمي بذلك أظن؛ لأنَّهُ يجبر بجوده، وهو قوله:

اسْـلَمْ براووقٍ حُبِيـــت بهِ وانـعِمْ صباحًا أيُّها الجَبْـــرُ

فيتضح من هذا أنَّ ابن أحمر استعمل (الجَبْرُ) بدلالة أخرى، وهذا ما يصح أن نسميه (الارتجال المعنوي)، ومثله (المأنوســـة)، اســـتعملها للدلالة على النار، وذلك قوله: كما تطايرَ من مأنوسَـــةَ الشَـــررُ، على أنَّ ابن دريد ينقل عن قوم من أهل العلم أنَّ ملكًا من ملوك كندة كان يقال له: أبو الجبر، فهل كُنِّي بهذه الكنية؛ لأنَّهُ يجبر بجوده، كما احتمل ابن جني أم أنَّهُ اسم وليس بصـفة؟ إننا لا نسـتبعد أن تكون صـفة سـمّي بها هذا الملك لكثرة ما يجبر من حاجات الناس وعوائلهم بجوده.

وهناك ارتجال الألفاظ والصيغ، وهو الذي نسميه (الارتجال اللفظي) وذلك نحو: (كأسٌ رَنَوناةٌ)، أي دائمة، وذلك قوله:

بَنَّتْ عليهِ المـلكَ أطيـافها كأسٌ رَنَوناةٌ وطِـرفٌ طِـمِرّ

ومنها: (الديدبون)، بمعنى: اللهو، و(مارِيَّة)، أي لؤلؤيّة؛ لأنَّها بلون اللؤلؤ، و(الحَيْرَم)، وهو البقر، قال الأصمعي: ما جاء به غيره، يعني بذلك ابن أحمر الباهليّ.

وقد احتمل ابن جني لذلك احتمالين: أحدهما: أن يكون ابن أحمر الباهلي قد أخذ هذه الألفاظ عمّن ينطق بلغة قديمة، وأنَّهُ تفَرَّد بالسماع منه، فلم يشاركه فيه أحد.

والآخر: أن يكون شـــيئًا ارتجله ابن أحمر، يقول ابن جني: فإنَّ الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرَّف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به).

وبذلك انتهى التحليل والتعليل بابن جني إلى حقيقة لغوية، هي كالقانون اللغوي العام، ثم احتج له بصنيع رؤبة بن العجاج وأبيه، إذ كانا (يرتجلان ألفاظًا لم يسمعها ولا سبقا بها).

ورجع ابن جني بعد هذا إلى قاعدة أبي عثمان المازني التي سبقت الإشارة إليها عند الكلام على القياس، وهي (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب).

بل إنَّ أبا علي النحوي بن أحمد بن عبد الغفار شيخ ابن جني أجاز الارتجال في مثل هذا النوع، وهو: (أن تبني اسمًا وفعلًا وصفة ونحو ذلك، من ضرب، فيقول: ضربب زيدٌ عمرًا، وهذا رجلٌ ضرْببٌ). أو قل: إنَّك تستطيع أن تصوغ فعلًا رباعيًا من ذلك الفعل الثلاثي، يكون على وزن فَعْلل، وتصوغ صفة على وزن فَعْلل، وقد حمل هذا الكلام ابن جني على أن يسأل شيخه أبا عليّ سؤال المتحيّر المتعجّب: (أفترَتجل اللغة ارتجالًا) وكان لأبي علي جواب في ذلك.

وقد تساءل الدكتور إبراهيم أنيس عن مراد ابن جني من سؤاله هذا، بعد أن راه سؤالاً إنكاريًا، أيريد بالارتجال (الاختراع من العَدَم، أم يعني فقط ذلك الاشتقاق المقيس على شيء معهود مألوف؟)، فاحتمل بعد هذا التساؤل أنَّهُ (كان يُقرّ فكرة الارتحال، قاصرًا هذا الحق على الفصحاء من العرب، دون غيرهم من المولدين من أمثال شيخه أبى علي. وضرب الدكتور لذلك مثلاً بما ذكره، من أنَّ الأصمعي روى كلمات غريبة عن ابن أحمر الباهليّ، وهو ما بيّناه سالفًا، وضرب له الأمثلة من كتاب الخصائص.

على أنَّ الدكتور إبراهيم أنيس كان يرى أنَّ ابن جني (خلط بين الكلمات المخترعة والمستعارة من لغة أخرى والمشتقة اشتقاقًا جديدًا قياسًا على كلمات مألوفة الصورة). ورأى أنَّ من تلك الكلمات التي وصفها ابن جني بالاختراع، ما يمكن إرجاعه إلى الفصيلة (السامية)، وذلك مثل كلمة (الجبر) بمعنى الملك، التي استشهد لها ببيت من الشعر، إذ رجح أنَّها في العبرية والسريانية والآرامية، ففيها جميعًا بمعنى الرجل والسيد وصاحب القوة والنفوذ، ورجح أيضًا أنَّ إجادة البحث في أصول تلك الكلمات التي يقال إنَّها

مخترعة سيوصلنا إلى أنَّها تنتسب إلى لغة من اللغات، أو لهجة من اللهجات، وأنَّها ليست من الارتجال في شيء.

على أنَّ ما ذهب إليه ابن جني في الارتجال، ذهب إليه أيضًا معاصره ابن فارس، إذ كان لا يرى لأهل عصره الحق في الارتجال، بل كان يقصره على العرب الفصحاء الأوائل، يقول: (وليس لنا اليوم أن تخترع، ولا أن تقول غير ما قالوه) وهو مذهب يرتبط بالقياس عنده، ومهما يكن من أمر فإنَّ الذي يبدو من لم يقصروا عملية كلام القدامى أنَّهم لم يقصروا عملية الارتجال اللغوي على العصر الجاهلي، وإنَّما رأوه ممكنًا في العصور الإسلامية الأولى التي يصح الاحتجاج بما ورد فيها من آثار اللغة ونصوصها.

وقد أجازوا أن يكون القرآن عَلَمًا مرتجلًا لهذا الكتاب المعجز المبين المنزل على النبي محمد (ﷺ)، في جملة ما قالوا من أقوال في دلالته اللغوية، مثل كونه مصدرًا مرادفًا للقراءة، وهو الأقوى أو مشتقًا من القَرْء، أي: الجمع، أو من القرائن جمع قرينة... إلى ما هنالك من أقوال.

ومعلوم في كتب النحاة ما يعرف بالعَلَم المرتجل، وهو ما لم يكن قبل العَلَمية كلمة من كلمات اللغة، مثل: سعاد، وأدد، وهو عكس العَلَم المنقول، وهو: ما أفاد بصيغة معنى في اللغة قبل استعماله للعلمية، كفَضْل وأسد، على ما ورد في شرح ألفية ابن مالك.

ومعلوم أيضًا أنَّ القرآن نزل بلغة العرب، وأنَّ الألفاظ التي فيه كانت معروفة لديهم، ولم يكن ثَمَّ تغاير إلا في دلالة طائفة من الألفاظ التي عرفت بالألفاظ الإسلامية، أو الاصطلاحية، كالصلاة، والصوم، والربا، والزكاة، والإيمان، والكفر، والنفاق، وما إليها، فإنَّها وإن كانت مستعملة في كلام العرب قبل نزول القرآن، إلا أنَّ القرآن منحها دلالات جديدة، كما هو معلوم.

فالرأي السائد لدى العلماء أنَّ ليس هناك ألفاظ غريبة على العرب، يصح أن يقال: إنَّهم يستعملوها، وإنَّما خفي على عدد منهم دلالة طائفة من الالفاظ، لكونها على الأصح لهجات، فلم يكن عدد من الصحابة على علم بها، من مثل (فاطر) و(بديع) و(الرقيم)

و(حنانا) التي روي فيها عن ابن عباس (رض) أنَّهُ ما كان يعرفها حتى سمع بعض الأعراب تتحدث بها، فعرف من فحوى كلامهم دلالاتها، ومثل ذلك روي عن عمر وأبي بكر (رض) في معنى (الأب) من قوله تعالى: ﴿وفاكهة وأبًّا﴾ [عبس: ٣١]، إذ روي أنها حين خفيت عليهما دلالتها، لم يتكلفا تفسيرها، فهذا مما لم يعرفوه؛ لأنَّهُ إمَّا لفظ مشترك، وإمَّا من اللهجات.

إلّا أنَّ أحد المستشرقين وهو نولدكة زعم أنَّ (التَسْنيم) الوارد في قوله تعالى: ﴿ومزاجُهُ من تسْنيمٍ عينًا يشربُ بها المقربون﴾ ، [المطففين: ٢٦-٢٧] من الألفاظ التي جاء بها القرآن، ولم تعرفها العرب قبله، على أساس أنَّها غير موجودة في الشعر الجاهليّ، واللغات السامية القديمة، مع أنَّ هذا اللفظ عربي في رأي الأقدمين، وقد جعله القراء دالاً على العلو، فقال: (من تسنيم: من ماء يتنزل عليهم من معالٍ)، وهذا شبيه بقولنا: تسنَّم فلان كذا، أي ارتقاه وعلاه، وقال الراغب الأصفهاني: (قيل هو عين في الجنة رفيعة القدر). وبيَّن أنَّ السياق فسره بذلك، وهو قوله تعالى بعده مباشرة: ﴿عينًا يشرب بها المُقرَّبونَ﴾. وبذلك يصبح قول نولدكة متروكًا؛ لأنَّهُ لا دليل عليه، فكلمة تسنيم يمكن أن تكون لفظة مشتقة من مادة (س ن م) الدالة في صيغها المختلفة على معنى العلوّ؛ فسَنام كل شيء: أعلاه، وتَسَنَّمَه علاهُ، وأسْنَمتِ النارُ إسنامًا: إذا ارتفع لهبها، ولهذا قال الزجّاج: ومن تسنيم: أي من ماء مُتَسَنِّم، عينًا تأتيهم من عُلُوٍّ تتسنّم عليهم في الغُرف.

مظاهر التطور الدلالي

لم يلقَ التّطوّر الدّلالي عند المتقدِّمين اهتمامًا في تعريفاتهم، وهذا لا يعني أنَّهم لم يعرفوه بل على العكس من ذلك، فهم بحسِّهم اللّغويّ المرهف، قد فطنوا إلى التّطوّر اللّغويّ، وتعرَّضوا إلى مظاهره من تعميم وتخصيص وغيرهما. أمَّا عند المحدثين؛ فقد نال كثيرًا من التّعريفات منها: " التَّغيُّر التَّدريجي الّذي يُصيبُ دلالات الألفاظ بمرور الزَّمن، وتبدُّل الحياة الإنسانيّة من طور إلى آخر. فالتطوّر الدّلالي لا يخرج مفهومه على أن يكون

تغييرًا تدريجيًا يطرأ على مفردات اللّغة، يؤدّي إلى حدوث دلالات جديدة. وقد أُطلِقَ على هذا التّغيير لفظة (التّطوّر)؛" لأنَّهُ انتقال بالكلمة من طور إلى طَور.

وهنا لا بدَّ من الإشـارة إلى أنَّ هناك من يسـتعمل مصـطلح التّغيّر الدّلاليّ بدل من مصـطلح التّطوّر الدَّلاليّ فالمصـطلحان متسـاويان في المعنى؛ لأنَّ اسـتعمال التّطوّر لا يعني التّقدم ضـــرورة، بل هو انتقال من حالة إلى حالة، فهو بمعنى التغير، وهناك من فضَّـل مصـطلح التّغير الدلاليّ، وعدَّهُ أكثر دقّةً من مصـطلح التطور الدلالي؛ لأنَّهُ " لا يكون التّطور في مفهوم علم الدّلالة في اتجاه متصـاعد دائمًا، إنَّما قد يحدث أنْ يضـيق المعنى أو يُخَصَّص، كما يتَّسع أو يُعمَّم.

إنَّ اللّغة ظاهرة إنســـانيّة، وهي كائن اجتماعي، و لذلك هي كائن حي؛ لذلك هي خاضـعة للتطور، والنّماء بنمو المجتمع، فتعلو بعلوه وتضـعف بضـعفه، وتسـتمد كيانها منه، وليسـت اللغة من عمل شـخص واحد، وإنَّما هي نتيجة حياة في مجتمع يجد نفسـه مجبرًا على اتخاذ وســـيلة للتخاطب والتفاهم والتعبير عما يجول بالفكر والنفس، وهذه الوسيلة هي اللغة، فمفردات اللغة" لا تستقر على حال؛ لأنَّها تتبع الظَّروف، فكل متكلم يكّون مفرداته من أوَّل حياته إلى آخرها بمداومته على الاســـتعارة ممن يحيطون به، فالإنسـان يزيد من مفرداته، ولكنَّه ينقص منها أيضًـا ويغيِّر الكلمات في حركة دائمة من الدّخول والخروج".

ليس التطور الدلالي مُختصَرًا على لغةٍ واحدةٍ، وإنَّما هو شائع في جميع لغات العالم؛ لأنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية، فالتطور يدرس المراحل التّاريخيّة، والأحوال الّتي تمرُّ بها كل اللّغات بلا استثناء.

لا شكَّ أنَّ لكلِّ ظاهرة عارضـة على اللغة أسبابًا تؤثّر في ظهورها، ولا تختلف ظاهرة التّطوّر الدّلاليّ عن غيرها من الظّواهر، **فقد كان لظهور التّطوّر الدَّلاليّ أسبابٌ متعددة، يمكن جعلها ضمن قسمين رئيسين:**

أحدهما: الأسباب الدَّاخلية: وهي تلك الأسباب المرتبطة باللّغة نفسها، فهي متَّصلة بصيغها وتراكيبها وعلاقاتها في لغة من اللّغات، وتُعَدُّ(الحاجة) من أهم الأسباب التي تؤدّي إلى تطوّر الدلالة، فعندما يُستحدث معنى جديد، فإنَّ الجماعة المُتكَلِّمة تحاول تعيين كلمة من ذخيرتهم اللفظية، فيصبح اللفظ القديم دالًا على معنى جديد، قد تكون له علاقة المشابهة أو المجاورة، ونحوهما بالمعنى القديم. وثمة أسبابٌ داخليّة أخر، لا تقل شأنًا عن سبب الحاجّة، منها:

١-**العامل الصوتي:** فقد يصيب اللفظ تغييرًا في الصورة الصوتية، ثم يؤدي به هذا التغيير إلى أن يشبه لفظاً آخر في صورته، فتختلط الدّلالتان. مثال ذلك لفظ (كماش) الفارسية التي تعني نسيج من قطن، قد تطورت فيها الكاف، فأصبحت قافًا، فشابهت لفظ (قماش) العربية، التي بمعنى أراذل الناس، وما وقع على الأرض من فتات الأشياء، فأصبح لفظ (قماش) العربية، تعني النسيج القطني ونحوه.

٢-**العوامل النّحويّة والسياقية:** من العوامل التي تسهم في تغيير الدلالة، هو استعمال لفظ في موضع معين، وبجوار الفاظ معينة. فمعنى لفظ (امتاز): انفصل. ولما كان يستعمل في موطن انفصال شيء عن شيء لمزيّة به، أصبح حينئذٍ يدلُّ على الانفصال المقرون بالفضل والرجحان. وكذا " تؤدي الأساليب النحوية، كالنفي والتعجب والاستفهام والحض وغير ذلك، إلى تطورات دلالية متشعبة، رصدَ علماء البلاغة صورًا كثيرة منها".

والآخر: الأسباب الخارجية: تعد المتغيرات اللغوية والاجتماعية والتاريخية أسبابًا تعمل على التطور الدلالي، فالأسباب اللغوية هي عامل مؤثر في التطور الدلالي،" فقد يحدث في صلب اللغة فجوات معجمية لا تجد معها اللفظ الذي يعبر عن الدلالة الجديدة، فيلجأ اللغويون إلى سدها عن طريق الاقتراض اللغوي أو الاشتقاقي، وقد يتجه المجتمع اللغوي نحو المجاز، فيتم ابتداع دلالة جديدة أو يحصل نقل الدلالة من حقل دلالي إلى آخر ".

أما الأسباب الاجتماعية؛ فتعد سببًا رئيسًا في التطور الدلالي؛ لأن اللغة تحيا في أحضان المجتمع، فهي تتطور بتطوره " فكل تطوّر في حياة الأمة يترك أثرًا قويًا واضحًا في لغتها"، فالمجتمع يعمل على إحياء ألفاظ وإماتة أخر، وتغيير الدلالات عبر تغيير الأجيال.

وهناك أسباب أخر تتحكم في التطور الدلالي، منها الأسباب النفسية، فمشاعر الإنسان وعواطفه تتأثر بدلالة بعض الألفاظ التي تثير الاشمئزاز، فيعمل على الفرار منها إلى ألفاظ أقل أثرًا على النفس من الناحية الدلالية؛ بسبب اعتقادهم في سحر الكلمة. قال محمد المبارك: " إنَّ الآداب الاجتماعية والحياء والاشمئزاز والتشاؤم والتفاؤل كلها أسباب نفسية، تدعو إلى تجنب كثير من الألفاظ والعدول إلى غيرها من الألفاظ التي يُكنّى بها عن الأشياء التي يُستحيى من ذكرها.

أمَّا الأسباب الدينية؛ فقد كان لها النصيب الكبير في التطور الدلالي، فقد ظهرت دلالات جديدة بعد مجيء الإسلام وتركت أخرى، ونُقِلَت مفاهيم جديدة لبعض الألفاظ لم تعرف قبل الإسلام وثمة أسباب أخر أسهمت في التطور الدلالي، كالاستعمال، الذي يُعد سوء الفهم، وبلى الألفاظ، والابتذال، من أوضح عناصره، كل ذلك يدل على أنَّ التطور الدلالي في اللغة أمر حتمي.

وقد لخص الدكتور علي عبد الواحد وافي أهم أسباب التطور الدلالي بستة طوائف، هي: العوامل الاجتماعية، وتأثر اللغة بغيرها من اللغات، والعوامل الأدبية، وانتقال اللغة من السلف إلى الخلف، والعوامل الطبيعية (الجغرافية)، والعوامل اللغوية التي ترجع إلى طبيعة اللغة نفسها.

ومن مظاهر التطور الدلالي:

١-تَخْصِيص الدّلالة (تضييق الدّلالة).

ويسمَّى تضييق المعنى، أو تقليص المعنى، والتخصيص في اللغة: الانفراد في الأمر، وفي الاصطلاح: هو قصر العلم على بعض منه، بدليل مستقل مقترن به.

أما التخصيص الدلالة؛ فقد عرَّفهُ السيوطي بقوله: " هو ما وُضع في الأصل عامًّا، ثم خص في الاســـتعمال ببعض أفراده وعرَّفهُ أحمد مختار عمر بأنَّهُ: " تحويل الدلالة من المعنى الكلي إلى المعنى الجزئي أو تضـــييق مجالها، مما يؤكد على أنَّ علماء العربية المتقدمين قد أدركوا ظاهرة تخصيص الدلالة، وإن لم يصرحوا بهذا المصطلح.

ولم تكن هذه الظاهرة خاصـــة باللغة العربية فحســـب، بل إن معظم اللغات البشـــرية تتعرض إلى تخصـــيص بعض مفرداتها العامة، فاللغة الإنجليزية –على سـبيل التمثيل– كانت تستعمل كلمة (meat) لأنواع الطعام كلها، ثم خُصصت بالدلالة على اللحم.

ولا شكَّ أنَّ الإسلام كان له الأثر الكبير في تغيير دلالات الألفاظ، فقد " كانت العربُ في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونســـائكهم وقرابينهم، فلما جاءَ الله (جلّ ثناؤه) بالإسـلام حالت أحوال، ونسـخت ديانات، وأبطلت أمور، ونقلت من اللغة الفاظ من مواضع إلى مواضع آخر بزيادات زيدت، وشرائع شرعت وشرائط شرطت".

ومن الجدير بالذكر أنَّ العلماء اختلفوا في طريقة تخصيص الألفاظ الإسلامية، فهناك من يرى أنَّ الألفاظ الإسـلامية نقلت من معناها اللغوي إلى المعنى الشـرعي، فإذا وردت بلا قرينة فلا تدل إلا على معناها الشـرعي، وهذا هو قول جمهور المعتزلة، وخالفهم في ذلك أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ)، الذي يرى أنَّ الألفاظ الإسلامية باقية على أصلها اللغويّ، وبين هذا وذاك هناك رأي ثالث يرى أنَّ هناك صـــلةً قائمةً بين الدلالة اللغوية والشرعية ، فهي لم تبقَ على أصلها اللغويّ، ولم تنقل نقلًا كاملًا من الأصل اللغوي إلى المعنى الشرعي.

ولعل القول بوجود صـلة حتمية بين الدلالة اللغوية والشـرعية، هو الأقرب للحقيقة، " فمعظم المصـطلحات الفقهيَّة الإسـلاميَّة في العبادات وغيرها، كالصـلاة والزكاة والصـيام

والحج والهدي والسعي ونحوها، محوّل عن معانٍ لغوية عامة إلى معانٍ اصطلاحية خاصّة عن طريق القصد والتّعمد".

وتزخر اللّغة العربيّة بأمثلة كثيرة قد أصابها تخصيص دلالي بعد مجيء الإسلام، نحو لفظة (الخمار)، إذ كانت تطلق على ستر الشيء بالعموم، ثم خصص معناها، فأصبحت تطلق على غطاء رأس المرأة وكذلك لفظة (الحج) التي كانت تُطلق على كل قصد ثم استعملت في الشرع للدلالة على زيارة بيت الله؛ لإقامة النُّسك.

٢-تعميم الدلالة:

يسمَّى ما وضع في الأصل خاصًا ثم استعمل عامًا، ويسمى أيضًا تعميم الخاص أو توسيع المعنى، ويُراد به توسع دلالة الكلمة وانتقالها من معناها الخاص إلى معنى أكثر شمولاً وأعم دلالة. ويُعزى ذلك إلى سببين رئيسين:

١-كثرة استخدام الخاص في معانٍ عامة عن طريق التوسع تزيل مع تقادم العهد خصوص المعنى وتُكسبه العموم.

٢-قلة الملامح التمييزية للشيء تزيد من عدد أفراده، أو ما يدخل تحته، وهذا عكس ما فسر به تضييق المعنى. فالعلاقة إذن عكسية، فبزيادة الملامح يكون التخصص، وبقلتها يكون التعميم. ولا تقل أهمية هذا الشكل من التغير الدلالي عن أهمية سابقه، وإن كان د. إبراهيم أنيس يرى أنَّ تعميم الدلالات أقل شيوعًا في اللغات من تخصيصها وهو الصحيح؛ لأنَّ ما ورد في الكتب القديمة والحديثة من ألفاظ قد عممت دلالتها أقل بكثير من الألفاظ التي خصصت دلالتها. ولو حاولنا الوقوف عند ملاحظته هذه وبحثنا عن تعليل مناسب لها، لتبين لنا أنَّ الإنسان بصورة خاصة. والحياة بصورة عامة -تميل في تطورها نحو التيسير والتحديد والدقة في التعامل مع الأشياء، ومن وسائل هذا التيسير تخصيص الدلالة، إذ يعين لكل اسم مُسمّى، ولكل معنى لفظ خاص به، على حين أنَّ تعميم الدلالة يجعل تحديد المعاني والمسميات أقل وقوعًا، وذلك لاشتراك اللفظ الواحد في أكثر من معنى، ولذلك كان وجوده في العرف اللغوي الاجتماعي أقل.

وقد أدرك علماء اللغة الأوائل هذا اللون من التغير الدلالي، وأشـــاروا إليه في طائفة من كتبهم، ومنهم ابن دريد (ت (٣٢١ هـــــــ) في كتابه (جمهرة اللغة) إذ يعقد فصلاً بعنوان (باب الاستعارات) يتحدث فيه عن اتساع دلالة طائفة من الألفاظ.

وكذلك الخطابي (ت ٣٨٨هـ) في رسالته التي وضعها في إعجاز القرآن إذ وقف عند توسـع الدلالة وجعل الخاص عامًا: فقال: ((وقد يتوسـع في ذلك حتى يجعل العقر أكلاً، وكذلك اللَسْع؟ ... وحُكي أيضًا عن الأعراب: (أكلوني البراغيث)، فجعل قرص البرغوث أكلاً، ومثل هذا الكلام كثير)).

ومنهم أيضًـا ابن فارس في كتابه (الصـاحبي) في باب (القول في أصـول أسماء قيس عليها وألحق بها غيرها))، فضـــلاً عمَّا جاء متناثرًا في كتب اللغة والمعاجم والتفاســير.

ومن أمثلة تعميم الدلالة:

١-**تعالوا:** هو فعل أمر من الفعل (علا) وأصــله في اللغة: الارتفاع أو الصــعود إلى المرتفع ثم صـار لدعوة الإنسـان إلى كل مكان. فانتقلت بذلك دلالته من مكان محدد إلى كل الأمكنة، وهذا انتقال من خاص إلى عام. ومن دلالة هذا اللفظ أيضًـــا القهر، يقال فلان علا فلانًا إذا قهره، والعليّ الرفيع، وتعالى: ترفّع.

٢-**الطَلَب:** أصـــل الطلب هو :(تقليب الأمر لوجدان ما يُهلِك ... ثم قيل للمُريد من غيره فعلاً: طالبٌ لذلك الفعل بإرادته أو أمره، والمفكّر في المعنى (طالب) لإدراك ما فيه، وكذلك السائل) ومعنى كلامه أنَّ هذا اللفظ خاص بالبحث عن سبيل لهلاك العدو، ثم صار عامًا يُراد بها السعي للحصول على أي شيء سواء أكان معنويًا أم ماديًا، خيرًا أم شرًّا، فصار المعنى المتبادر الى ذهن السامع الآن هو :((الفحص عن وجود الشيء عينًا كان أو معنى))

٣-انتقال مجرى الدلالة:

ويسمى تغيير مجال الاستعمال، أو انتقال المعنى، وقد جاء في اللّسان " النَّقْلُ: تحويل الشيء من موضع إلى موضع، نقله ينقله نقلًا فَانْتَقَلَ، والتَّنَقُّل: التَّحوُّل".

والانتقال الدّلاليّ: " هو انتقال اللفظ من الدّلالة على شيء في مجال ما، إلى الدّلالة على شيء آخر في مجال غيره؛ وذلك لوجود علاقة أو ملمح مشترك بينهما سوَّغًا هذا الانتقال"، فالسبب الرئيس لانتقال دّلالة الألفاظ هو التشابه بين الدلالتين، أو لتقاربهما، أو العلاقة بينهما، وقد تنتقل دلالة بعض الكلمات من معناها الحسي إلى المعنى المعنوي بمرور الزمن، وذلك عندما ترتقي اللغة برقي مستعمليها ثقافيًا وفكريًا.

ويعد الانتقال الدّلالي من أهم المظاهر الدّلالية؛ لأنَّهُ متنوّع ويشتمل على أشكال المجازات، وقد وضح فندريس مفهوم الانتقال الدلالي بقوله: "وهناك انتقال عندما يتعادل المعنيان أو إذا كانا لا يختلفان من جهة العموم والخصوص كما في حالة انتقال الكلمة من المحل إلى الحال أو من السبب إلى المسبب أو من العلامة الدالة إلى الشيء المدلول عليه ... إلخ، أو العكس".

وقد أدرك علماء العربيّة هذا النّوع من الظّواهر الدّلالية في زمنٍ مبكرٍ، وكانوا على علمٍ به، فمن أبرز العلماء الذين أشاروا إلى هذه الظاهرة، ابن جني، وابن فارس، والجرجاني، والسيوطي وغيرهم.

إنَّ انتقال الدّلالة له ما يسوّغه، وقد عُدَّ المجاز أهم مسوّغ لانتقال الدّلالة؛ وذلك لما له من القدرة على تهيئة الألفاظ لاستيعاب المعاني الجديدة من غير الحاجة إلى ألفاظ جديدة لها، مما يمنحها الديمومة، والرقي إلى العُلا في استعمالها الفني والإبداعي.

ومن مسوغات انتقال الدّلالة التشبيه والاستعارة؛ لأنهما جزءان من المجاز بمعناه العام، وفرعان منه، ولا يتحقق وجودهما في الكلام الموضوع بموقعه من الأصل اللغوي إلا به، مع الإقرار بوجود الفوارق بين هذه المصطلحات في التحديد الدقيق.

ومن أمثلة انتقال مجرى الدّلالة كلمة (فاسـق) في قوله تعالى: ﴿ولقد أنزلنا إليك آيات بينات وما يكفر بها إلا الفاسقون﴾ ، فالتطور الدلالي كما حدده صاحب الأمثل في لفظ (فسـق)، قد نتج عن الانتقال الدلالي للفظة من معناها المحسـوس إلى معنى مجرد، إذ قال: " كلمة (فاسق) من مادة (فسق) وتعني خروج النواة من الرطب، فقد تسقط الرطبة من النخلة، وتنفصل عنها النواة، ويقال عن هذا الانفصال في العربية: (فسقت النخلة)، ثم أطلقت الكلمة على كل انفصـــال عن خط طاعة الله، وعن طريق العبودية. فلفظة (فسـق) في هذه الآية خرجت من معناها الحقيقي إلى معنى آخر مجازي، لوجود تشابه بين المدلولين.

الرسم العربي وتطوره.

" إذا كانت مسألة أصل اللغة لا تنطوي على حل مرضٍ، فإن الأمر على خلاف ذلك في مسـألة أصـل الكتابة؛ لأنَّ هذه الأخيرة يمكن مواجهتها بطريق مباشـر، وفي وسـع الباحث أن يحيط ويلم بها في مجموعها وذلك لأنَّ أصـــل الكتابة قريب منا نســـبيًّا ولم تعرف لنا اللُّغات القديمة إلا منذ سجلتها الكتابة ".

ومع ذلك يلحظ أنَّ أقوال المؤرخين في أصـل الكتابة ونشـأتها كثيرة ومتضـاربة، ممَّا يجعل الوصول إلى الرأي الشافي في هذه القضية محفوفًا بالمشاق.

وقبل البحث في أصل الكتابة، لنا أن نطرح سؤالين يعدّان مقدمة لهذه القضية هما: ما قيمة البحث في تاريخ الكتابة؟ وما الكتابة وما أهميتها؟

لا تقل قيمة البحث في تاريخ الكتابة عن قيمته في أي جانب من جوانب دراسـة اللغة إذ إنَّ البحث في تاريخ الكتابة يثمر فوائد أهمها:

التعرف على بداية التفكير اللغوي للإنسان، إذ تعد الكتابة أول مظهر يكشف عن هذا التفكير ويعلن عن بدئه، إذ إنَّهُ من المعروف أنَّ الإنسـان ما رسـم كلمة أو حرفًا إلا بعد

تصـــوره للغته، وتحليله لكلامه، ووقوفه على مكونات هذا الكلام، ومن ثم عدوا مخترع الكتابة أول لغوي في التاريخ.

والكتابة من الناحية اللغوية عبارة عن مصـــدر للفعل الثلاثي كتب يكتب كتابة، وهذا المصـــدر يرجع للجذر الثلاثي **(ك – ت –ب)** وترجع معاني هذا الجذر إلى معنى واحد هو الضـم والجمع، قال ابن فارس: " **الكاف والتاء والباء أصـل صـحيح واحد يدل على جمع شيء إلى شيء. من ذلك الكِتاب والكِتابة...**".

أمَّا معنى الكتابة في الاصـطلاح فقد عرَّفها ابن خلدون بأنَّها " رسـوم وأشـكال حرفية تدل على الكلمات المسموعة الدالة على ما في النفس".

هذا، وتأخذ الكتابة تسميات أُخر في لغة العرب ومنها: الرقم، والزَّبْر. أمَّا الزّبْر فتأتي بعد الكتابة في عدد ورود المادة وما اشـــتق منها في القرآن الكريم فقد وردت مادة **(ك – ت – ب)** وما اشـتق منها في القرآن ثلاثمائة وثماني عشـرة مرة، في حين وردت مادة **(ز – ب – ر)** إحدى عشـــرة مرة من ذلك ما ورد في ســـورة النحل: قال تعالى: ﴿ **بالبينـاتِ والزُّبُر**﴾ [من الآية ٤٤]، والزُّبُرُ: الكتب قاله ابن عباس ومجاهد والضـــحاك وغيرهم. والزُّبُرُ: جمع زَبُور. تقول العرب: زبرت الكتاب: كتبته.

أما مادة (ر – ق – م) فقد وردت في القرآن الكريم ثلاثة مرات في الكهف آية ٩ قال تعالى: ﴿ **أَمْ حَسِبْتَ أَنَّ أَصْحَابَ الْكَهْفِ وَالرَّقِمِ** ﴾ وفي المطففين آية ٩ وآية ٢٠ ﴿**كِتَابٌ مَرْقُومٌ** ﴾ ورد في تفســـير الرقيم أقوال كثيرة، واختـار ابن كثير أن يكون فعيلًا بمعنى مفعول أي بمعنى مرقوم أي مكتوب.

والغالب في اسـتعمال الناس اليوم هو لفظ الكتابة والخط، على أنْ يفرق المختصـون بينهما في التعريف العلمي الدقيق.

وقد عرف العلماء السـابقون أنَّ النّظام الكتابي وما يتصـل به يعد من أخطر جوانب الحياة البشرية " **عرف ذلك السـابقون وأدركه اللاحقون، وكان للقرآن الكريم فضـل تنبيه**

المسلمين ودفعهم إلى تأمله، وكذلك كان للسنة النبوية الشريفة دورها في هذا المجال ".

قال تعالى: ﴿ اقرأْ باســمِ ربّكَ الذي خلق۞ خلقَ الإنســان من علق۞ اقرأ وربّك الأكرم ۞ الذي علم بالقلم۞علّمَ الإنسان ما لم يعلم﴾ [الفلق١ـــ٤]. وفي سنن الترمذي عن أبي هريرة أنَّ رجلاً قال: يا رسول الله إني لا أحفظ شيئًا فقال: **((استعن بيمينك))** وأومأ بيده للخط.

وتعلمنا سيرة الرسول (ﷺ)مدى حرصه (ﷺ)على انتشار الكتابة بين أبناء المسلمين حين جعل فداء الأسير المشترك تعليم عشرة من أبناء المسلمين القراءة والكتابة.

وبلغت أهمية الكتابة منزلة رفيعة لدى العلماء العرب القدامى حتى أنَّهم ربطوا بين الخط والحضارة يقول الجاحظ: " وليس في الأرض أمة بها طرق (قوة) أو لها مسكة ولا جيل لهم قبض وبسط إلا ولهم خط".

هكذا تبدو قيمة الكتابة التي وصلت إلينا بصيغتها النهائية المعروفة وأصبح الناس يقرؤون بها حضارات الماضي، وما تخطه أيديهم الآن لكن كيف ظهرت الكتابة؟ وكيف بدأ الإنسان الأول يكتب؟

نشأة الكتابة وتطورها

تناولَ كثيرٌ من الدارسين بالبحث والاستقصاء موضوع نشأة الكتابة وتطورها من قديم الزمان، ومع أنَّ أحداً من الدارسين لم يصل إلى حقيقة مؤكّدة تطمئنُّ لها النفس ويرتاح إليها العقل تمام الارتياح في تفسير وتحديد تاريخ النشأة الأولى للكتابة؛ ذلك أنَّ تاريخ الكتابة موغل في القدم ومع ذلك يلاحظ أنَّهُ من المقرر لدى الدارسين أنَّ الكتابة لم تظهر مرة واحدة على هذه الصورة التي يستخدمها بنو البشر الآن، وتلك سنّة الله في كل شيء، يبدأ ثم يتطور حتّى يشب يافعًا. وقد تتبَّع الباحثون في مجال الكتابة تاريخ نشأتها وتطورها رغبة منهم في الوصول إلى تصور كامل عن النشأة وعن أصلها وتطورها وكان أهم ما رأوه في ذلك أنَّ الكتابة قد مرت بأربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: الكتابة التصويريَّة

في هذه المرحلة لجأ الإنسان القديم إلى تصوير ما يريد التعبير عنه بالصور والرسوم فإذا أراد أن يدلَّ على شجرة رسم شجرة، وإذا أراد أن يدلَّ على حيوان رسم ذلك الحيوان.

وتعد هذه المرحلة في الواقع لونًا من ألوان الفن التصـــويري يمثل في صـــوره القديمة أرقى ما وصـل إليه الإنسـان القديم من قدرات فنية وملكات تعبيرية؛ ذلك أنَّ الإنسـان في عصوره الأولى بدأ التعبير عن الأشياء والمعاني بالأشياء نفسها وبالأحداث الواقعية، فهو يحطم أغصـان الشـجر ليدل على أنَّ ثمة مرورًا حدث في تلك الغابة ويجمع الرماد ليشير إلى أنَّ هناك من استراح تحت تلك الشجرة.

وهكذا يبدو أنَّ رموز هذه الكتابة "الصـورية" قد اسـتمدت من واقع الحياة التي عاشـها الإنســان القديم فهي رموز تعبّر عن الحوادث كالصــيد والتنقل، وعن الأشــياء كالقارب والمجداف وعن الواقع كالناس والحيوانات.

وكون هذه الرموز مستمدة من واقع هؤلاء الذين استخدموها يجعل الباحث يطمئن إلى أنَّ العلاقة بين هذه الرموز وبين ما تدل عليه هي علاقة عرفية اصـــطلح عليها الناس آنذاك وهذا نفسـه يفسـر العلاقة بين الرمز الكتابي وبين ما يدل عليه في كتابة الناس في يومهم هذا.

ولا تزال الكتابة الصــورية تســتخدم عند بعض القبائل البدائية حتى اليوم، وإنَّ بعض الكاريكاتور في الوقت الحاضــر ليرســم الصــورة المفردة "بدون تعليق" فيفهم منها قصــة كاملة أو يرسـم نسقًا من الصـور بعضـها إلى جانب بعض دون أن يرشـد الناس بالكتابة إلى محتويات هذه الصور ولكن مع ذلك نفهم القصة على النحو الذي قصده الرسام.

المرحلة الثانية: مرحلة الكتابة اللوغرافية أو الكلمية

نظرًا لظروف حياة الإنسـان وإرضـاءً لطموحه الدائب الذي يسـعى إلى التطوير وتعلم المزيد جاءت هذه المرحلة وهي التي يمكن أن يقال فيها: إنَّ الإنسـان توصـل من خلالها إلى إرساء قواعد الكتابة التصورية، حيث أخذت اللوحات التصويرية (البيكتوغرافية) تتجزأ

إلى عناصر ورموز منفصلة اكتسبت بفعل استعمالها المستمر صبغة الثبات سواء أكان ذلك في شكلها أم في معانيها وهذا يعني أنَّ شكلاً جديدًا من أشكال الكتابة التصورية قد استحدث سمي–فيما بعد–الكتابة اللوغرافية، أو الكتابة الرمزية.

وإذا كانت هذه المرحلة تختلف عن سابقتها في تخصيص دلالة الصورة أو الرموز الكتابية فإنَّ لنا أن نتساءل عن كيفية هذا التحول أي تحول الكتابة من المرحلة الصورية إلى المرحلة الكلمية؟

من الأفضل القول بأنَّ الإنسان انتقل من التعبير عن الشيء مركبًا إلى التعبير عنه بالصورة المفردة تبعًا لحاجاته، فهو يصوّر كل يوم ما تتطلبه الضرورة من الصور الدالة على الكلمات معتمدًا على الجانب الواقعي المادي بالنسبة للمعاني الحسية، أما بالنسبة للتعبير عن المعنويات فإنَّ اجتهادات كثيرة بذلت لحل هذه المشكلة، فالمصريون مثلًا اتبعوا طرَقا، منها تصوير الجزء للدلالة على الكل، أو تصوير السبب للدلالة المسبب؛ فصورة الشمس ترمز للنهار، وصورة الأسد تدل على الشجاعة وهكذا.

المرحلة الثالثة: الكتابة المقطعية

لم تبق الكتابة الكلمية أو اللوغرافية على وضعها زمنًا طويلً؛ فسرعان ما دخل عليها تحسين يهدف إلى تخليص تلك الرموز من الغموض، فجاءت فكرة تقطيع الكلمة؛ أي أنَّ الرمز الواحد أصبح يعبر عن مقطع من الكلمة وليس عن الكلمة كلها، فمثلًا إذا أراد الكاتب كتابة كلمة تبدأ بالمقطع " يد " كما في كلمة " يد خل " فإنَّهُ يرسم صورة يد ويعتبرها مقطعًا هجائيًا لا يراد به اليد ذاتها، وإنَّما يعبر عن صوت الياء والدال، وهذا ما يسمَّى بالكتابة المقطعية.

المرحلة الرابعة: الكتابة الحرفية

ونعني بها " التعبير بأشكال الحروف عن أصواتها، وعلى ذلك فالرمز الكتابي فيها لا يدل على كلمة ولا على مقطع معين، وإنَّما يدل على صوت واحد من أصوات الكلام أو اللغة، وتختلف الكتابة الحرفية عن سابقاتها في أنَّ الرمز أصبح يدل فيها على صوت

من أصـوات الكلمة بدلًا من أن يدل على مقطع أو كلمة أو غير ذلك مما كان يدل عليه في المرحلة الأولى.

الكتابة في الجاهلية والإسلام

لقد كانت الكتابة منتشـــرة في مكة قبل الإســـلام؛ لأنَّها كانت مركزًا تجاريًّا وكانت الحضـارة فيها أوسع مما حولها، ويذكر البلاذري أنَّهُ كان فيها سبعة عشر رجلًا يكتبون، وكذلك فيها نسـاء كاتبات، والخط الذي كانوا يكتبون به قبل الإسـلام هو الذي سـماه ابن النديم بالخط المكي.

ولو أجريت حفريات في مكة والمدينة لوجدوا كتابة ذلك العصـــر بكثرة، حيث كانت مكة البيت المحجوج ومركزًا مهمًّا من المراكز الفكرية والتجارية وحولها أسـواق الأدب في عكاظ وذي المجاز التي كانت معارض سـنوية يقصـدها العرب لعرض قصـائدهم، فليس من المعقول عدم وجود شيء يسير من الكتابة بالخط العربي للعصر الجاهلي فيمثل هذه المنطقة.

وكذلك الحال في يثرب حيث كانت محاطة بمســـاكن اليهود الذين كانوا أهل ملك وتجارة فليس من المعقول أنَّهم لم يتركوا نقوشات وكتابات.

وقد ذكرت الروايات أنَّ يهوديًا علّم الصـبيان الكتابة في المدينة فجاء الإســلام وفيها بضعة عشر رجلًا يكتبون منهم: أُبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، ومن هذا يتبين أنَّ الكتابة دخلت المدينة قبل مكة.

ولما جاء الرسول (ﷺ)اتخذ لنفسـه بضـعة كتاب منهم علي بن أبي طالب " ع" و أبي بن كعب وزيد بن ثابت , وبعد غزوة بدر وافق الرســول (ﷺ) على إطلاق صـــراح كل أسير لقاء أن يعلم الكتابة و القراءة لعشرة من صبيان المسلمين.

وكانت الكتابة في عهد الرسول (ﷺ) تشمل شيئين: أولهما – وهو الأهم – كتابة الوحي، والثاني: تدوين الرســائل التي كان الرســول يكتبها إلى الملوك والرؤســاء، وكذلك كتابة العهود والمعاهدات.

أهمية الكتابة في الإسلام

قال الله تعالى:﴿ اقرأْ باسمِ ربّكَ الذي خلق۞ خلقَ الإنسان من علق۞ اقرأ وربّك الأكرم ۞ الذي علم بالقلم۞علّمَ الإنسان ما لم يعلم﴾ [الفلق١-٤]

هذه أول آيات نزلت على سيدنا محمد الرسول الأمين تنبئه بالرسالة وتحمله مسؤوليتها، تصدع أول كلماتها بالقراءة وهي مفتاح التعليم، وتنطق آياتها بتعليم الله عز وجل لعباده ما لم يعلموا، وتذكر القلم وسيلة الكتابة وحفظ العلم ونقله، وآلة التعبير عمَّا يجول في الخواطر.

لقد استرعى الله عز وجل انتباهنا إلى أهمية العلم في أولى آيات القرآن الكريم؛ لأنَّهُ سبيل إلى التحرر ومعرفة شرعه وحسن تطبيقه والعمل به وحسبنا أن تنوه الآيات الأولى من دستور الإسلام بالعلم لندرك اهتمام هذا الدين الحنيف به، ولو أنّا تأملنا فيما ورد في القرآن الكريم من آيات تتناول العلم وفضله وسيلة وما يلحق به وما ورد في السنَّة في هذا الباب لوقفنا على مكانة العلم في الإسلام وأدركنا اهتمامه الكبير به ، ومن خلال الآيات التي تحث على التعليم وتشجع طلاب العلم وترفع من شأن العلماء وتحارب الجهل وتطارده كما يطارد النور الظلام.

وقد حض الرسول (ﷺ) على طلب العلم وبيّن منزلة العلماء فقال: ((من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين)). وجعل طلب العلم الشرعي الذي يحتاج إليه كل مسلم ليقيم أمور دينه فريضة على كل مسلم بنص قوله: ((طلب العلم فريضة على كل مسلم)).

ولم يترك الرسول (ﷺ)طريقة من طرق التعليم والتبليغ والإعلام في ذلك العصر إلا سلكها في سبيل نشر الإسلام وتبليغه فكان يعقد مجالس العلم بنفسه ويبعث الرسل ويرسل الكتب ويوجه الأمراء والقضاة والمعلمين ليفقهوا الناس بالدين فكان (ﷺ) خير مبلغ.

وقد اشتغل بالكتابة عُليّة البشر ومنهم من صاروا أنبياء أو خلفاء ومن هؤلاء يوسف الذي كان يكتب للعزيز بمصر وهارون ويوشع بن نون وكانا يكتبان لموسى وعلي بن أبي طالب (عليه السلام) الذي كان يكتب للرسول (ﷺ) ثم أصبح خليفة المسلمين.

ومن شرف الخط أنَّ الله تعالى أنزله على آدم أو هود (عليهما السلام) كما تقدَّم ذكره وأنزل الصحف على الأنبياء مسطورة وأنزل الألواح على موسى (عليه السلام) مكتوبة ففي الآيات الكريمة الآيات الكريمة الآتية قول الله سبحانه وتعالى: ﴿ أمْ لمْ يُنبّأ بما في صُحفِ مُوسى﴾، ﴿ بلْ يُريد كلُّ امرئٍ منهم أن يُؤتى صُحفاً مُنشّرةً﴾، ﴿ رسولُ الله يتلو صُحفاً مطهرةً﴾

هذا، وفي حفظ الحقوق ومنع تمرد ذوي العقوق بما يسطر عليهم من الشهادات التي تقع في السجلات والمكاتبات بين الناس لحوائجهم من المسافات البعيدة التي لا ينضبط مثل ذلك لحامل رسالة ولا ينال الحاضر بمشافهة وإن كثر حفظ وزادت بلاغته ولذلك قيل: "الخط أفضل من اللفظ؛ لأنَّ اللفظ يُفهم الحاضر فقط والخط يُفهم الحاضر والغائب".

أدوات الكتابة

يكتسب البحث في أدوات الكتابة أهمية كبرى" حتى لقد جعلها بعضهم موضوعًا لعلم مستقل هو علم أدوات الكتابة، وبالنسبة للكتابة العربية تَأتي أهمية البحث في أدوات الكتابة من خلال ورود هذه الأدوات في القرآن الكريم، وسنّة النبي والأدب الجاهلي . ويسهم ذكر هذه الأدوات في هذه النصوص في إثبات معرفة عرب الجاهلية للكتابة على نطاق أوسع من ذلك الذي ذكره بعض المؤرخين القدامى ثم تناقلته بعض أقلام المحدثين من أن الإسلام جاء ولم يكن يعرف الكتابة من العرب إلا قليل.

كما يُسهم البحث في أدوات الكتابة في كشف النقاب عن أسماء بعض الخطوط العربية التي تسمّى حينًا باسم القلم الذي كتبت به، ومن ذلك الخط" الجليل والثلثين، والنصف، والثلث، والمنمنم، والدقيق، والربع، والسدس.

وأحيانًا أخرى تسمى باسم الورق ومساحته ومن ذلك" الدفتر، والسجلات، والطومار، والدرج، والبطائق، والديباج، والرقاع، والحواشي، والمتن، والبياض، والرقعة.

كما أنَّ البحث في أدوات الكتابة يكشـف لنا عن تطور حياة الشـعوب من خلال تطور هذه الأدوات، فلا شكَّ أنَّ حياة الإنسان الذي يستخدم الإزميل والحجر في كتابته ستكون غير حياة الذي يستخدم الكمبيوتر في كتاباته.

هذا عن أهمية البحث في أدوات الكتابة، أمَّا عن هذه الأدوات، ففي مطلع العصور التي عرفت الإنسـانية فيها الكتابة واتخذتها وسـيلة من وسـائل التعبير والدلالة اللغوية كان الكاتبون يؤدون مقاصـــدهم التعبيرية ومفاهيمهم الكتابية بالنقش والحفر، وهنا لا تخرج الآلة التي يكتب عليها عن كونها حجرًا ولا تخرج الأداة التي يكتب بها عن كونها أداة صلبة بحيث تترك الآلة آثرًا واضحة في الصخور يقرؤها القارئون فيدركون معانيها اللغوية.

وقد ظهرت صـورة ذلك فيما اكتشـفه العلماء وبعثات التنقيب عن الأثر في بطون الجبال والصـحاري مما عرف باسم النقوش والمخربشات، ثم بعد ذلك لجأ الإنسان إلى الرسم والخط بدل الحفر والنحت، فكان لابد من تطوير آلة الكتابة في يمين الكاتب إلى ما يشبه (الفرشاة) التي ما زال الرسامون يحملونها في أيديهم في أيَّامنا هذه، واحتاجت هذه الآلة يومئذ تلك المادة السـائلة التي تغمس فيها فتحمل بعضـها لتصـور ما يريد حاملها من صور أو تعبيرات على صفحات الصخور أو غيرها مما

اهتدى إليه الإنسان من أدوات يكتب عليها، وكان على الإنسان أن يتفنن في صنع هذه المادة، وفي تلوينها حتى تؤدي كل أغراضـه على الوجه المراد وهكذا تطورت هذه الأدوات وتنوعت نظرًا لتطور حياة الشعوب وكانت أهم هذه الأدوات ما يأتي:

١-الحجر

يُعد الحجر من أقدم أدوات الكتابة التي كتب عليها حيث" بدأت الكتابة كما نعرف بالنقش على الصـخور والخربشـة على حوائط الكهوف وسقوفها وما إن احتاج الإنسـان إلى الكتابة في أموره الحياتية حتى أصـبح يقطع هذه الصـخور إلى ألواح يمكنه حملها في مناطق مختلفة، وقد كتب على الحجارة أمم مختلفة منها اليونان، والرومان، والعرب وقد عُرفت الحجارة البيضـاء عند العرب باسم" اللِخاف واحدتها لخَفَة وهي حجارة بيض رقاق.

٢-الخزف

استخدم الخزف والشقف والفخار مادة يكتب عليها عند بعض الشعوب، وفي مصر استخدم على نطاق واسع لتدوين إيصالات الضرائب، والحساب، والتمرينات، والرسائل وبعض النصوص، واستخدمته العرب في بعض الأحيان في فجر الإسلام

٣-الطين

الطين مادة كتب عليها الأولون، ومن الأمم التي اشتهرت بالكتابة على الطين السومريون فكان العالم السومري يتناول أقلامًا من الحديد أو الخشب فيضغط به على الطين راسمًا خطوطه وحروفه وكان السومريون يحرقون هذا الطين بعد الكتابة عليه ليعيش طويلًا. وهذا مما دفع بعض الدارسين إلى القول بِن السومريين هم أول من اهتدى إلى الكتابة الكلمية أو اللوغرافية.

٤-القلم

القلم آلة يكتب بها ورد عن النبي (ﷺ) في الجامع الصحيح للترمذي أنَّهُ قال:" إنَّ أول ما خلق الله القلم"، ويسمى القلم الذي يكتب به قلمًا؛ لأنَّه قُلِم وقُطِع، ومنه قلمت أظافري، ومنه قيل قُلامة الظفر لما يقطع منه وقيل سمي بذلك؛ لأنه مأخوذ من شجرة القلام وهو شجر من فصيلة الحمضيات ويرى بعض الباحثين أنَّ القلم بمعناه الحقيقي كان قد استعمل من قبل قدماء المصريين حيث ثبتوا قطعة مذنبة من النحاس الأحمر بساق عود مجوفة وكتبوا بها على ورق البردي.

٥ـ الحبر

الحبر :المِداد والمداد :ما يكتب به يقال مدني يا غلام أي أعطني مدة من الدواة وسمي بذلك؛ لأنَّه يمد القلم أي يعينه، وكل شيء مددت به شيئًا فهو مداد قال الأخطل:

رأيت بارقات بالأكف كأنها مصابيح سرج أوقدت بمداد

والمداد :هو الحبر وأصل الحبر :اللون يقال فلان ناصح الحبر يراد به اللون الخالص من كل شيء وقيل سمي الحبر حبرًا؛ لتأثيره، يقال على أسنانه حبر إذا كثرت صفرتها حتى تضرب إلى السواد قال أبو العباس : وأنا أحسب أنما سمي بذلك لأن الكتب تحبر به أي تحسن هكذا قال ابن قتيبة ، ويذكر بعض الدارسين أن الصينيين هم أول من صنع الحبر في عام ٢٢٠ م حيث صنعوا مادة شبيهة بالحبر عندما استخدموا

نسـغ الأشـجار ، وهو سـائل لزج يجري في أوعية الشـجر حاملا معه الماء والغذاء ، واستخدموا هذا النسغ وحشرة القرمن للحصول على مادة صبغية لأغراض طباعية في ذلك الوقت .

٦ -الدواة

الدواة :أداة يجعل فيها الحبر، وكانت في بادئ الأمر تصـنع من الخشـب أو الفخار ومع التطورات استخدمت المعادن المختلفة كالنحاس والفضة في صناعتها. والآن غالبًا ما تصنع من الزجاج.

ومما يتصل بالدواة الليقة، وهي الصوفة والقطنة التي تكون في الدواة، وسميت ليقة؛ لأنَّها تحبس ما جعل فيها من السواد وتمسكه مأخوذ من قولهم :فلان ما تليق كفه درهمًا أي :ما تحبسه فتمسكه.

٧- القماش

القماش الذي استخدم مادة يكتب عليه نوعان :القباطي والمهارق أما القباطي" فنوعه من النسيج يتميز بخصائصه وسماته التي تميزه من غيره من الأنسجة الأخرى، ويمكن القول: إنَّ فتح مصـر أتى معه بتلك الأقمشـة المصـرية في آفاق الحياة العربية كمادة تتقبل الكتابة أيسـر من كل المواد التي كانوا يسـتعملونها من قبل وهو نسـبة إلى أقباط مصر.

٨ـ الورق

يذهب بعض الدارسين إلى أنَّ الفضل في اختراع الورق يرجع إلى تسايلون عضو المحكمة الصينية الإمبراطورية في عام(١٠٥ م)، لكن الثابت تاريخيًّا أنَّ المصريين القدماء كانون يكتبون على ورق نبات البردي وكان قدماء المصريين يصنعون الورق بمزج قصبات البردي معًا وغمرها في الماء ثم سحقها وضربها حتى تصل إلى السمك والنعومة المطلوبين، وفي عام(٧٥١ م)انتصر العرب بقيادة زيَّد بن صالح على الجيش الصيني الذي كان متجهًا إلى سمرقند ، واستطاع العرب أن يأسروا عددًا كبيرًا من الصينيين وكان من بينهم من يعرف صناعة الورق ، وبذلك انتقلت صناعة الورق إلى العرب عن طريق هؤلاء الأسرى، ثم أدخلها العرب بدورهم إلى شمال إفريقيا في القرن العاشر ، وإلى الأندلس في القرن الثاني عشر الميلادي .

أنواع الخطوط العربية

علاج البحث لمثل هذا الموضوع لن يكون فنيًّا بمعنى أنَّهُ لن يقف مع ما سيذكر من خطوط ليوضح كيفية رسمها والدربة على تجويدها؛ لأنَّ لذلك مجالًا آخر تكفل به ما يُسمى بعلم الخط وهو على أهميته لا يناسب موضوع البحث وظروفه هنا، إنما سيتناول البحث الخطوط العربية التي استخدمها العرب في كتابتها منذ أقدم ما عثر عليه من الخطوط القديمة حتى ما يكتب به الناس في يومهم هذا.

والتأريخ لهذه الخطوط يعتبر ذا فائدة عظيمة إذ إنَّ معرفته تسهم في معرفة تطور الكتابة العربية، كما أن هذا التنوع لهذه الخطوط يفيد تطور الكتابة العربية لدى الأمم غير العربية التي استخدمتها في تدوين لغاتها والتي أصبحت لها خطوط عربية تعرف بأسمائها كالخط الفارسي وغيره.

وتكشف معرفة هذه الخطوط النقاب عن سبب من أسباب تعدد صور الحرف الواحد إذ إنَّ هذه الصور ترجع إلى التنوع في الخطوط فصورة الحرف تختلف من خط لآخر في كثير من الأحيان.

يرجع أقدم وصف للخطوط العربية إلى صاحب الفهرست فقد ذكر أن " أول الخطوط العربية الخط المكي وبعده المدني ثم البصري ثم الكوفي، فأمّا المكي والمدني ففي ألفاته تعويج إلى يمنة اليد وأعلى الأصابع وفي شكله انضجاع يسير) ، ويفهم من عبارة ابن النديم أن مبدأ الخط كان مكيًّا ثم مدنيًّا فبصريًّا فكوفيًّا، وأن هذه الأسماء تمثل الخطوط العربية الأولى، وهنا يأتي تساءل عن نوع الخط الذي كان قبل وصول الكتابة إلى مكة وأخذ تسميته منها؟

إن الذين أرخوا للخط العربي يرون أن الخط المكي مأخوذ عن الخط النبطي الحيري أي الأنباري وأنَّه لا يختلف كثيرًا عنه وبخاصة عندما يكون المقصود بالنبطي آخر مرحلة فيه، فقد كتب عرب الجاهلية بالخط الذي استعمله الصحابة في صدر الإسلام وهو الخط المكي.

ويذهب د عبد الله ربيع إلى " أن الفرق بين كل هذه الخطوط الأولى لم تكن فروقًا في الخصائص بقدر ما كانت فروقًا في التجويد وفي الاستعمال الجغرافي بين إقليم وآخر

ويؤيد هذا أن العرب لم يكن لهم من الاستقرار أو أسباب الرفاهية ما يجعل الكتابة عندهم تبلغ مبلغ الظاهرة الفنية إلا عندما أصبحت لهم دولة (الأموية العباسية) تعددت فيها مراكز الثقافة ونافست المراكز بعضها بعضًا.

خط النسخ

سمُي هذا الخط بهذا الاسم؛ لأنَّ الكتاب ينسخون به المؤلفات ومما تجمل معرفته أن الحروف العربية النسخية هي أكثر الحروف استعمالًا في كتابة القرآن الكريم

وكتب السنة وكتب الدين، وذلك لسهولة قراءته وعدم اللبس فيه اللهم إلا في الهند والصين حيث استطاع الفرس بتأثيرهم الأدبي على هذه الجهات أن ينشروا خطهم الفارسي بأنواعه المعروفة إلى جانب الخط الباكستاني المشابه للخط النسخي، ومع ذلك بقيت للخط النسخي الغلبة على بقية أنواع الخطوط في تدوين المخطوطات الدينية حتى في بلاد الفرس ذاتها.

وهذا الخط يساعد الكاتب على السير بقلمه بسرعة أكثر من خط الثلث، وذلك لصغر حروفه وتلاحق مداته، إذ إنَّ عرض قلم النسخ يساوي الثلث من عرض قلم الثلث تقريبًا لهذا شاع وكثر استعماله.

الخط الكوفي

وهو من أقدم الخطوط العربية، وهو مأخوذ عن الخط النبطي لذلك فهو أكثر شبهًا به وهذا الخط اشتقه أهل الحيرة والأنبار من الخط النبطي وسمُي بالحيري أو الأنباري ثم لما كوفت الكوفة سمُي بعد ذلك بالخط الكوفي ويستخدم هذا الخط في الكتابات التي تحتاج إلى مساحات كبيرة مثل المساجد، وقد دخل مع الفتوحات الإسلامية إلى كل بلد دخله الإسلام حتى سماه المستشرقون بالخط الإسلامي.

ومن الخطاطين القدامى المشهورين فيه مالك بن دينار، وبديع الزمان الهمذاني، وياقوت الرومي. وقد لقي الخط الكوفي اهتمامًا كبيرًا من الخطاطين والدارسين للخطوط.

خط الثلث

يعتبر هذا الخط من أرقى أنواع الخط العربي كما أنَّه من أصـــعبها، إذ لا يعتبر الخطاط خطاطًا إلا إذا كتب هذا النوع وأجاده إجادة تامة على قواعده المخصوصة، وقد ذكر القلقشندي أن هذا الخط من الخطوط التي استخدمت في زمانه في ديوان الإنشاء، وذكر أنَّه نوعان :الثلث، وخفيف الثلث ولا فرق بينهما إلا أنَّ الثلث الخفيف أدق وألطف مقادير من الثلث بنزر يسير ويستعمل هذا الخط في كتابة عناوين الكتب، وأوائل سور القرآن الكريم، وتقسيمات أجزاء الكتب و، كتابة اللافتات على الحوانيت، وفي الزخرفة.

خط الرقعة

هو من أسهل الخطوط، وكان واسع الانتشار في أنحاء الإمبراطورية العثمانية وقد قام المستشار ممتاز بك معلم الخط للسلطان عبد الحميد خان العثماني ١٢٨٠ هـــ بوضع قواعد خط الرقعة الحالي ويحتمل أن يكون هذا الخط قد اشتق من الخط الثلثي والنسخي وما بينهما، وكتابته أسرع انجازًا من كتابة النسخ .